GIEM

مقدمة النسخة الخامسة لكتاب معيار قياس أداء المعاملات المالية

(مقام)

Volume No. 112, SEPTEMBER 2021 - SAFAR, 1443

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٠٣ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام

انطلق الموقع في عام ٢٠٠٣ .

أظهرت إحصائيات موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية الالكتروني www.kantakji.com

النتائج التالية :

Month	Unique visitors	Number of visits	Pages	Hits	Bandwidth
Jan 2021	9,300.00	11,440.00	192,554.00	746,802.00	107.97 GB
Feb 2021	7,921.00	10,476.00	168,882.00	659,048.00	77.30 GB
Mar 2021	8,329.00	10,534.00	172,584.00	694,519.00	81.32 GB
Apr 2021	7,228.00	9,173.00	155,305.00	630,514.00	77.52 GB
May 2021	4,930.00	7,544.00	118,539.00	455,972.00	42.86 GB
Total	37,708	49,167	807,864	3,186,855	386.98 GB
Avg	263.69	343.83	5,649.40	22,285.70	2.71

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ دون تكرار ٢٦٣ زائر بمعدل ٣٤٣ زيارة يومياً تصفحوا ٥٦٥٠ صفحة وقاموا بـ ٢٢٢٨٥ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ٢.٧١ غ.ب .

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم الجزائر فالمغرب فالصين فمصر والسعودية، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ١٦ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً . ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (١٠٧٠٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي الجزائر (٢٧٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٤٠٠٠٪ .

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	106,963	325,561	15.04 GB
Algeria	dz	2,632	33,651	8.10 GB
Morocco	ma	745	10,577	1.52 GB
China	cn	620	1,455	90.62 MB
Egypt	eg	533	8,509	1.48 GB
Saudi Arabia	sa	485	8,245	815.07 MB

Jordan	jo	444	6,182	1007.93 MB
Indonesia	id	440	6,020	916.28 MB
Great Britain	gb	404	3,949	720.72 MB
France	fr	388	1,668	206.38 MB
Russian	ru	383	2,994	481.61 MB
Iraq	iq	374	5,140	1.03 GB
Syria	sy	353	2,743	508.38 MB
Turkey	tr	321	4,608	693.47 MB
South Africa	za	300	3,918	674.33 MB
Canada	ca	252	1,085	104.43 MB
Germany	de	227	1,409	181.58 MB
Libya	ly	208	1,384	321.13 MB
Romania	ro	199	1,231	202.45 MB
India	in	150	1,085	138.33 MB
Czech Republic	cz	145	1,037	44.96 MB
Angola	ao	120	1,968	210.77 MB
Kuwait	kw	101	1,453	128.77 MB
Seychelles	sc	98	121	4.56 MB
United Arab Emirates	ae	84	1,539	97.93 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القرّاء والمهتمين.

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام

انطلقت المجلة في شهر ٧ من عام ٢٠١٢.

بلغ عدد متابعي صفحة الفيسبوك الخاصة بالمجلة أكثر من ٣٧٠٠٠ متابع وباقي وسائل التواصل الاجتماعي حوالي ٣٣٠٠٠ متابع بما في ذلك مجموعة المجلة البريدية.

أظهرت إحصائيات موقع المجلة الالكتروني giem.kantakji.com النتائج التالية:

الشهر	عدد الزوار دون تكرار	عدد الزيارات	الصفحات	الضربات	الحزمة (GB)
كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١	8,330	32,543	185,058	231,903	56.97
شباط/ فبراير ٢٠٢١	6,937	36,951	119,840	160,199	89.25
آذار/ مارس ٢٠٢١	7,636	40,292	119,927	173,246	80.90
نيسان/ أبريل ٢٠٢١	5,945	33,937	71,811	111,928	3.06
٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢١	3,969	21,165	49,740	72,252	2.10
المجموع	32,817	164,888	546,376	749,528	232.27
الوسطي يوميا	229	1,153	3,821	5,241	1.62

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ هو ٢٣٠ زائر (دون تكرار) بمعدل ١١٥٣ زيارة يومياً تصفحوا ٣٨٢٠ صفحة وقاموا بـ ٥٢٤١ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ١.٦٢ غ.ب.

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم روسيا فجزر سيشل فالهند فكوريا الجنوبية وألمانيا، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ٢١ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً. ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (٢٣٣٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي روسيا (٧٢٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٣٠٠٪. وذلك حسب الجدول التالي:

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	23,294	27,639	891.92 MB
Russian	ru	7,216	7,496	467.53 MB
Seychelles	sc	3,458	3,458	67.12 MB

India	in	1,779	1,858	35.81 MB
South Korea	kr	1,588	1,589	30.52 MB
Germany	de	1,469	1,470	106.34 MB
Turkey	tr	1,344	2,147	37.30 MB
Great Britain	gb	1,074	1,315	27.04 MB
Honduras	hn	1,013	1,013	19.79 MB
Ukraine	ua	995	996	36.71 MB
France	fr	994	1,156	58.30 MB
Algeria	dz	931	7,175	115.93 MB
South Africa	za	601	1,648	26.11 MB
Estonia	ee	454	454	8.73 MB
Romania	ro	374	688	11.86 MB
Sweden	se	334	336	7.80 MB
Chile	cl	315	315	6.92 MB
Indonesia	id	285	890	13.96 MB
Morocco	ma	261	1,818	28.95 MB
Canada	ca	153	300	4.57 MB
Bulgaria	bg	152	152	3.05 MB
China	cn	145	156	3.40 MB
Saudi Arabia	sa	125	861	14.63 MB
Egypt	eg	112	1,153	17.09 MB
Jordan	jo	100	808	10.54 MB
Others		1174	5361	95.81 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القرّاء والمهتمين.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام ٦

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام ٨

فهرس المحتويات ١٠

لوحة رسم: فسحة بيت دمشقي ١٢

بريشة محمد حسان السراج

مقدمة النسخة الخامسة لكتاب معيار قياس أداء المعاملات المالية (مقام) ١٣

د. سامر مظهر قنطقجي

ANALYSE DE L'IMPACT DES ACTIVITES GENERATRICES DE REVENUS SUR LA PAUVRETE : ETUDE STATISTIQUE ١٧

AIT- BELLA Hicham

LAKHYAR Zouhair

جريمة غسيل الأموال باستخدام العملات الافتراضية ٣٢

د. بن زارع حياة

د مرزوق أمال

الاقتصاد الإسلامي في حياة الإنسان المسلم ٤٣

خنساء فاضل علي المولى

سرعة المال ٤٦

حكاية تحذيرية

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

التجربة السعودية في البحث العلمي نموذجا يحتذى ٥٤

د. فادي محمد الدحدوح

الحلول القانونية لمعوقات الاستثمار ٥٦

حمزة عبد الرحمن عميش

صندوق تعاوني لتمويل المنشآت المتعثرة ٦٨

د . حازم محمود الوادي

ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية..... ٧٨

د . عادل مبروك محمد

نجلاء عبد المنعم إبراهيم

هل سيتم انتزاع وظيفة المصارف تدريجياً؟..... ٨٦

التحول الرقمي وأثره على المصارف

آلاء محمود ديدح

التكنولوجيا المالية..... ٩١

مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية

ترجمة : د . محمد وفيق السائح

اطلالات على نظرية فيثاغورس..... ١٠٤

أوهاج بادنين عمر

هدية العدد – كتاب : معيار قياس أداء المعاملات المالية..... ١٠٧

د . سامر مظهر قنطقجي

أوهاج بإدنين عمر

Volume Gift: Performance Measurement Standard Financial Transactions..... ١٠٨

Dr. Samer Mazhar Kantakji

Ohaj Badanin Omar

لوحة مرسم: فسحة بيت دمشقي

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

مقدمة النسخة الخامسة لكتاب معيار قياس أداء المعاملات المالية (مقام)

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

أصدرنا النسخة الرابعة من كتاب مقام في شهر تموز من عام ٢٠٢١، وها هي النسخة الخامسة بين أيديكم بعد أقل من ثلاثة أشهر.
وقد أرفقنا بهذا العدد النسخة العربية من الكتاب إضافة لنسخة إنكليزية مترجمة منه كهدية.

فلماذا هذا التسارع في إصدار نسخ كتاب مقام؟

أعلنا منذ النسخة الثالثة التي صدرت عام ٢٠١٧ عن بيان جهاز الرقابة المالية البريطاني[1] تاريخ ٢٧-٧-٢٠١٧ حول توقف العمل بمؤشر ليبور نهاية ٢٠٢١؛ أي بعد خمسين سنة من إطلاقه والعمل به، لثبوت فشله تاريخيًا.

وبسبب تسارع صدور دراسات عديدة في شهر تموز الماضي بحثًا عن حلول بديلة لمؤشر ليبور استخدمت فيها لغة R و VBA على بيانات كل من بلومبرج ورويتر؛ لضبط حركة الفائدة في السوق؛ مما دفعنا إلى هذا الإصدار الخامس.

لقد اقتصرت تقنيات إعداد سعر ليبور منذ تأسيسه من قبل بنك انكلترا عام ١٩٧٠ على تنبؤات وتقديرات يضعها مصرفيون واقتصاديون، لرسم السعر الوسطي لتسعير الفرص الاستثمارية وتسعير السيولة المستقبلية؛ بينما اعتمدت الحلول البديلة التي ظهرت الشهر الماضي من هذا العام؛ على سيناريوهات حاولت أن تبني من حركة الأسواق الحالية مؤشرات تكون بديل ليبور لتسعير الفائدة الربوية في الأسواق؛ فاختار بنك إنجلترا استبدال مجموعة بيانات واحدة عوضًا عن بيانات سعر الفائدة بين البنوك

[1] Financial Conduct Authority FCA

في لندن LIBOR، ومجموعة البيانات هي متوسط مؤشر الليلة الماضية SONIA[1] الذي يسميه الفيدرالي OIS[2].

وبينما يتطلع LIBOR إلى المستقبل ويستوعب المخاطر بتقديراته – التي ثبت فشلها –، فإن SONIA خالٍ من المخاطر بشكل فعال نظراً لطبيعة القروض القصيرة الأجل، ويبقى هذا مجرد رأي ووجهة نظر.

لقد رصدنا السيناريوهات التالية:

١– سيناريو مبادلة سعر الفائدة IRS[3] باعتبار أن مبادلة أسعار الفائدة الثابتة مقابل أسعار الفائدة المتغيرة تحقق سيلاً من التدفقات النقدية؛ فتم تحديد الأسعار بمعدل ثابت للتدفقات النقدية الثابتة وبمعدلات متغيرة للتدفقات النقدية المتغيرة؛ فالأول يمكن معرفته من حركة السوق، والثاني يتم توقعه على أساس سعر آجل؛ حيث يمكن التنبؤ بالتدفق النقدي الأول بشكل شبه أكيد، أما ما يتلوه من تدفقات فستبقى تقديرية وقد تكون غير دقيقة.

والنتيجة أن تسعير مبادلة سعر الفائدة IRS ورغم حداثته؛ إلا أنه لم ينجو من مثالب التسعير السابقة للاقتصاد التقليدي، فقد ميّز بين التدفقات النقدية الثابتة واعتبر لها معدلا يخصها، وبين التدفقات النقدية المتغيرة وخصها بمعدلات عديدة أولها تقديري ثم يصيب ما بعده غموض وريب، والشيء نفسه للمعدلات ومعاملات الحسم، مما يعني أنه تسعير قاصر لا يعبر عن الفرص المتاحة لأطراف التبادل.

٢– سيناريو تسعير مبادلة سعر الفائدة IRS مقابل حسم المبادلة بين عشية وضحاها OIS: يسمى في بريطانيا بمتوسط مؤشر الليلة الماضية SONIA، وهو يستخدم منحنيين:

الأول يقوم على ضخ تدفقات نقدية عائمة باستخدام تنبؤات من منحنى مؤشر ليبور المعدل.

والثاني بحسم جميع التدفقات النقدية من ساقين ثابتة وعائمة باستخدام عوامل حسم المبادلة بين عشية وضحاها OIS. والنتيجة أن تسعير Libor IRS مع OIS تسعير بسيط للغاية قد يُمكّن من التعامل مع المشكلة بصورة أكثر واقعية.

٣– سيناريو تمهيد المنحنى الصفري من معدلات تبادل سعر ليبور IRS: يتم إنشاء منحنى الصفر من هذه المعدلات في السوق. والنتيجة أن هناك اختلافات بين منحنى معدل الصفر في السوق، ومنحنى معدل

[1] Sterling Overnight Index Average
[2] Overnight Indexed Swap
[3] Interest Rate Swap

الصفر التمهيدي المحسن، ومنحنى معدل الصفر الذي تم تمهيده من التحسين العالمي. ولعل منهجية الحساب بين الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات SIMM التي تستخدم متغيرات السوق اليونانية Greek تصطدام بمنحنى الصفر وإعادة التسعير.

٤– حساسية دلتا لمبادلة سعر الفائدة: يشرح هذا السيناريو كيفية حساب حساسيات دلتا لمبادلة أسعار الفائدة؛ حيث يمكن حساب دلتا بطريقة دلتا صفر أو دلتا السوق. ويمكن لمجموعة من المقترحات من لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل متطلبات رأسمالية جديدة متعلقة بمخاطر السوق للبنوك FRTB استخدام الطريقتين ولكن الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات SIMM[1] تستخدم متغيرات السوق اليونانية Greeks.

والنتيجة أنه ليس لدلتا الصفر ولا لدلتا السوق قيمة ذات مغزى إلا عند الاستحقاق لأن دلتا عند آجال استحقاق أقل من استحقاق IRS (٣ سنوات) صغيرة جداً (١٠~٣٠). لكن هذا النمط ليس مطلقًا ويخضع لتغير بيئة السوق لأن هذه الأيام تظهر معدلات فائدة منخفضة للغاية.

وخلاصة القول:

أن مؤشر مقام هو الخيار الأفضل للأسواق التقليدية والإسلامية على السواء، لذلك شملت الطبعة الخامسة تعديل اسم المؤشر ليكون معيار قياس أداء المعاملات المالية دون التخصيص بالإسلامية، لأن المعيار يصلح لجميع الحالات مع خدمته للمنتجات الإسلامية جميعها.

ويُبنى مؤشر مقام من التدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بالمشروع المدروس مما يراعي خصائصه ونوعيته، فالتدفقات النقدية تعكس طبيعة المشروع وبيئته التي يعمل أو سيعمل فيها. أما مؤشرات ليبور وأخواته بوصفها تسعير تنبؤي بالجملة لمختلف المشاريع وفي مختلف البيئات العالمية، فلا تراعي أية خصوصية.

ويكفي لبناء مؤشر مقام التنبؤ بالتدفقات النقدية للمشروع المدروس؛ بينما المؤشرات الأخرى مثل IRR, mIRR, FV, NPV ومثيلاتها فتحتاج إلى تحديد التدفقات النقدية المتوقعة وسعر الفائدة لتحديد النتيجة، وهذا بحد ذاته تفوق وسَبق.

وكنا قد قدمنا تحليلاً لحساسية مقام منذ النسخة الثالثة أي منذ ٢٠١٧، وها هو سيناريو ليبور الأخير المقترح يحاول قياس حساسية مبادلة سعر الفائدة.

[1] International Swaps and Derivatives Association

وكنا قد أثبتنا إمكانية بناء مؤشر مقام على مستوى منطقة محددة أو أكثر؛ لتسعير السيولة والفرص الاستثمارية من خلال تتبع مجموعة مؤشرات مقام، وها هي الطرق البديلة التي أضفناها في هذه النسخة تحاول حساب ليبور اعتماداً على منحنيات وبيانات المؤشرات العالمية مستأنسة بها، وتقيس نتائجها على أساس ذلك.

وبما أن السيناريوهات المطروحة مؤخراً من قبل علم البيانات ونماذجه قد ركزت في حلولها على تسعير المبادلات الآجلة في المدى المتوسط؛ فقد أدرجنا إضافة جديدة لمؤشر مقام وهي تسعير المبادلات الآجلة للتنبؤ بها وبتدفقاتها النقدية الصافية المتوقعة السنوية والإجمالية.

وأخيراً وبعد مرور خمسين سنة على فشل ليبور، وإصرار المؤسسات المالية الإسلامية على استخدامه والتمسك به رغم أن أصحابه قد كفروا به صراحة، ورغم وضعنا لمؤشر مقام منذ ما يقرب من عشرين عاماً وتطويرنا لنسخته الأخيرة منذ عام ٢٠١٧ نسمع ونتابع مصرف البحرين المركزي إضافة لمؤسسات مالية إسلامية تحتية أخرى كالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيره؛ يسعون لاهثين لوضع مؤشر بديل، إلا أن اجتماعاتهم التي استغرقت سنوات وسنوات لم ينجم عنها أي شيء مفيد حتى الآن، بل هم يتجاهلون مؤشر مقام كلياً.

إنه الجحود العلمي؛ فلا هم قادرون على الابتكار، ولا هم يدعمونه.

حماة (حماها الله) في ١٢ صفر ١٤٤٣ هـ الموافق ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١ م

ANALYSE DE L'IMPACT DES ACTIVITES GENERATRICES DE REVENUS SUR LA PAUVRETE : ETUDE STATISTIQUE

AIT-BELLA Hicham

Doctorant chercheur en sciences économiques

FSJES Mohammedia, Université Hassan II - Laboratoire de recherche en performance économique et logistique (PEL)

LAKHYAR Zouhair

Professeur de l'enseignement supérieur

FSJES Mohammedia, Université Hassan II - Laboratoire de recherche en performance économique et logistique (PEL)

L'atténuation de la pauvreté, l'amélioration du niveau de vie, l'inclusion socioéconomique des populations marginalisées, sont des fondements incontournables dans les visions et les stratégies actuelles du développement et sont des notions clés pour atteindre les objectifs du développement durable (ODD)[1]. Comme tous les pays en développement où la pauvreté demeure un phénomène complexe qui touche une large proportion des populations tant que dans le milieu urbain que dans celui rural, le Maroc a affiché une grande volanté dès le début des années 2000 pour améliorer le niveau de vie des marocains vivant en dessous du seuil de pauvreté et pour stimuler le processus de développement du continent africain tout en jouant le rôle d'un acteur stratégique.

Cette volanté qui s'inscrit dans le cadre de la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) a donné le lieu à la naissance d'une initiative ambitieuse baptisée « Initiative Nationale pour le Développement

[1] Les Objectifs de Développement Durable (ODD), également nommés Objectifs mondiaux, sont un appel mondial à agir pour éradiquer la pauvreté, protéger la Planète et faire en sorte que tous les êtres humains vivent dans la paix et la prospérité.

Humain » (INDH). Cette initiative lancée par sa majesté le roi Mohammed VI constitue un grand chantier de lutte contre la vulnérabilité, la précarité, l'analphabétisation, la pauvreté et toute forme d'exclusion sociale par le biais d'une panoplie de programmes visant à optimiser le processus de développement humain, social et économique au Maroc.

Dans ce cadre, les Activités Génératrices de Revenus (AGR) ont été apparus comme un levier de création de la richesse et d'atténuation de la pauvreté. Elles sont considérées comme l'une des solutions les plus adoptées durant les dernières années pour prôner le développement. Cette grande importance accordée aux projets générateurs de revenus a remis en cause leur rentabilité et leur contribution dans l'amélioration des conditions de vie des individus et par voie de conséquence dans la réduction de la pauvreté.

Dans ce contexte, il nous a paru très utile de mener une réflexion scientifique permettant de cerner la relation existante entre les activités génératrices de revenus et l'atténuation de la pauvreté. Par ailleurs, nous viserons par le présent article à appréhender la mesure dans laquelle un projet peut éradiquer la pauvreté tout en essayant de déterminer les facteurs liés aux AGR dont l'impact sur le niveau de vie des individus est très fort. Pour ce faire, notre problématique s'articulera sur: **Existe-elle une relation entre les activités génératrices de revenus et l'atténuation de la pauvreté ? ont-elles amélioré le niveau de vie des bénéficiaires ? quels facteurs impactent fortement la réussite d'un projet générateur de revenus dans la réduction de la pauvreté ?**

L'apport des éléments de réponse à nos questions, nous permettra de dégager les forces à consolider et de proposer des pistes de réflexions sur les renforcements nécessaires afin de rendre l'objectif de lutte contre la pauvreté, par le biais des AGR, plus réalisable.

1. LA PAUVRETE : DEFINITION ET EVOLUTION AU MAROC

Dans cette partie de notre article, nous essayerons de monter brièvement la définition délicate de la pauvreté tout en traitant ses deux principales approches de mesure, notamment l'approche monétaire et celle multidimensionnelle. Ainsi, nous analyserons l'évolution de la pauvreté au Maroc durant les dernières années tout en se basant sur les statistiques disponibles afin de formuler une idée sur sa dynamique, la chose qui pourra

nous servir à formuler des hypothèses et des relations de dépendance que nous allons chercher à les vérifier à l'aide des tests statistiques.

1.1. La pauvreté : un concept difficile à définir

Dans nos jours, tout le monde s'accorde sur le fait que la pauvreté est un phénome complexe dont la définition est très difficile et se caractérise par un grand niveau d'ambiguïté. Pour certains chercheurs, la pauvreté est monétaire et doit être mesurée par les ressources matérielles que dispose un individu au sein d'une société. Pour certains d'autres, la pauvreté est multidimensionnelle et le revenu ne fait qu'une dimension parmi autres.

L'approche Monétaire de la pauvreté est d'inspiration néoclassique et basée sur la nation du bien-être économique des individus. Pratiquement, le degré du bien-être économique d'un individu n'est pas observable pour cela, cette approche se base sur le revenu et les dépenses de consommation pour approximer le bien-être et par conséquent le niveau de pauvreté[1]. Ainsi, *Martin Ravallion*[2] a fait une liaison directe entre la pauvreté et le bien-être d'un individu, selon son explication, « La pauvreté existe dans une société donnée lorsqu'un ou plusieurs individus n'atteignent pas un niveau du bien-être économique considéré comme un minimum raisonnable par les normes de cette société »[3].

La pauvreté monétaire est donc considérée comme l'approche la plus dominante, elle est largement mobilisée par les chercheurs et les décideurs publics. Cela provient dans une large mesure de son ancienneté, la raison pour laquelle, elle continue d'être utilisée dans nos jours sous des formes plus développées par la banque mondiale.

Quant à l'approche multidimensionnelle, le niveau du bien-être des individus est défini sur la base de plusieurs composantes et non seulement sur les ressources matérielles tels que le revenu et les dépenses de consommation.

---

[1] Abdeljaouad Ezzrari (2011), « la pauvreté au Maroc : approches, déterminants, dynamique et stratégies de réduction » thèse de doctorat en sciences économiques, p 36.

[2] Martin Ravallion est un économiste australien et professeur d'économie à l' Université de Georgetown, il avait été le directeur du département de recherche à la Banque mondiale. Il a réalisé plusieurs recherches sur la pauvreté et les stratégies pour en réduire. Ainsi, il a proposé en 1990 le seuil de pauvreté « 1 $ par jour », comme il est l'auteur du célébré ouvrage intitulé l'économe de pauvreté publié par l'université d'oxford.

[3] Bisiaux, Raphaëlle. « Comment définir la pauvreté : Ravallion, Sen ou Rawls ? », *L'Économie politique*, vol. 49, no. 1, 2011, p 7.

D'où cette approche est dite non monétaire.[1] Ainsi pour *A.SEN*[2], la pauvreté monétaire ne fait que la moitié du chemin, vue qu'elle définit ce phénomène comme un faible revenu et non comme une incapacité d'avoir le bien-être[3]. Autrement dit, selon cette approche la pauvreté a plusieurs dimensions dans le sens où le revenu seulement ne peut pas refléter le niveau réel du bien-être et donc, il est indispensable d'adopter une vision plus large qui fait entrer une multitude de composantes qui sont liées à l'éduction, la nutrition, la santé, le logement, l'habillement, etc.

En l'occurrence, il existe d'autres approches de la pauvreté, mais nous avons traité seulement celles considérées comme les plus utilisées pour appréhender le niveau de pauvreté et identifier les pauvres au niveau mondiale. Cette panoplie au niveau des composantes susceptibles de mesurer le niveau du bien-être des individus, explique clairement la complexité de ce phénomène et la raison pour laquelle il existe une infinité de définitions de la pauvreté.

1.2. La tendance de la pauvreté au Maroc

La dynamique de la pauvreté au Maroc a affiché une tendance générale baissière durant les dernières années. Au niveau national la pauvreté est passée de 15,3% en 2001 à 1,7% en 2019. Par milieu de résidence, elle est passée respectivement de 7,6% en 2001 à 0,5% en 2019 dans le milieu urbain et de 15,3% en 2001 à 1,7% en en 2019 dans le milieu rural. Ces résultats s'expliquent principalement par les grandes stratégies de développement qui ont été adoptées par les décideurs publics dans le cadre de parvenir aux objectifs du millénaire pour le développement.

---

[1] Alexandre Bertin (2005), « Quelle Perspective Pour l'approche par les capacités ? », Tiers-Monde, tome 46, n°182 : p 388.

[2] Amartya Sen est un économiste et philosophe indien. Spécialiste des problématiques de la pauvreté et du développement, il a reçu le prix Nobel d'Economie 1998 pour « sa contribution à l'économie du bien-être ».

[3] Alexandre Bertin (2008) « la pauvreté comme privation de capabilités », 2008/2 n° 4, ISSN 1956-7413 : p 44.

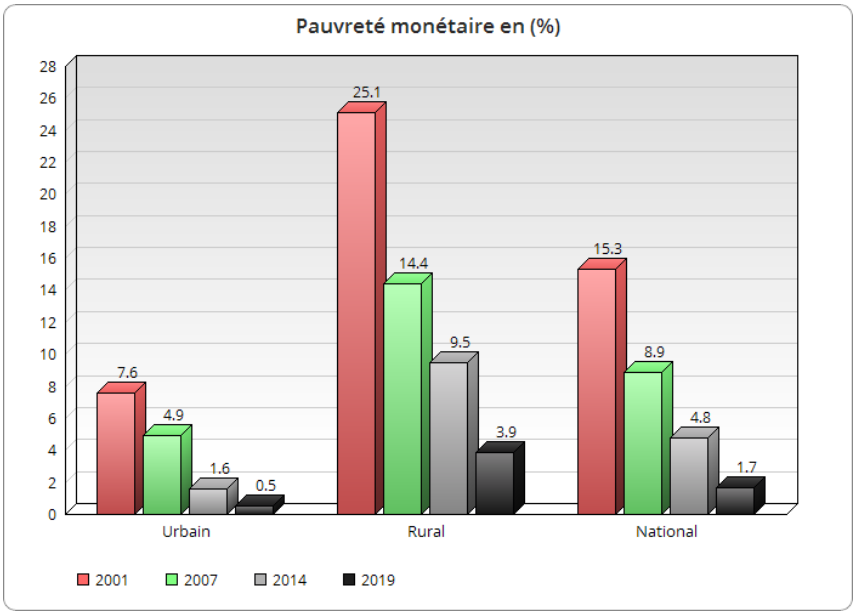

Source : construit par les auteurs à partir des données de ENCDM, HCP

Ainsi, d'après la figure en haut, on constate que la pauvreté a reculé considérablement dans les deux milieux mais avec un rythme de baisse plus important dans le milieu urbain, soit un taux de baisse de 93% dans le milieu urbain durant la période comprise entre 2001 et 2019 contre une baisse de 84% dans le monde rural durant la même période. A partir de ce constat, on peut dire que la pauvreté au Maroc c'est un phénomène qui touche plus les populations rurales.

2. LES ACTIVITES GENERATRICES DE REVENUS AU MAROC

Cette deuxième partie s'articulera autour des activités génératrices de revenus. Elle aura pour objectif d'entamer quelques généralités sur les projets générateurs de revenus, principalement leur définition, leurs finalités et leur dynamique au Maroc.

2.1. Qu'est-ce qu'une activité génératrice de revenus ?

Plusieurs notions sont utilisées dans la littérature pour caractériser les activités génératrices de revenus. Il s'agit entre autres des activités productrices de revenus, activités pourvoyeuses de revenus, activités porteuses de revenus, etc. Partant de là, elles renvoient aux formes d'activités qui engendrent un gain[1]. En effet, une activité génératrice de revenus (AGR) est une activité qui consiste à produire des biens ou des services et/ou à transformer des produits

[1] Kologo Oumarou (2005), « Emergence d'Activités Génératrices de Revenus de Femmes (AGRF) et évolution de leur statut social » mémoire de maitrise sociologie, p 28.

en vue de les vendre sur le marché[1]. Cette définition fait écho à celle de l'Agence du Développement Social (ADS)[2], qui définit les AGR comme de très petites activités économiques, portées par des populations pauvres et vulnérables, qui leur engendrent un revenu régulier[3]. Donc, les activités génératrices de revenus sont des activités économiques qui obéissent à la loi de l'offre et de la demande et qui tirent leur profit du marché. C'est-à-dire, qu'elles rapportent des revenus pour leurs bénéficiaires.

Cependant, les activités génératrices de revenus ont été développées pour objectifs d'aider les populations vulnérables et pauvres à subvenir à leurs besoins vitaux et à améliorer leur qualité de vie de manière durable, à travers les revenus qu'elles produisent[4]. Elles visent à court terme la création des nouvelles ressources économiques par la production, la transformation et la commercialisation des produits et/ou des services et à long terme, l'amélioration de la situation économique et sociale des individus et l'atténuation de la pauvreté.

2.2. La dynamique des AGR au Maroc

Les activités génératrices de revenus ont été fortement expansé avec le lancement de l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH) en 2005 comme l'une des instruments adoptés pour lutter contre la pauvreté. Abstraction faites de la situation économique et sociale du pays, on peut dire que le bilan d'appui et de promotion des AGR est satisfaisant sur le plan quantitatif. A ce stade, l'INDH a contribué dans la création de 9400 projets générateurs de revenus durant la période comprise entre 2005 et 2018. 64% de ces projets ont été développés dans le milieu rural en faveur de plus de 110.000 bénéficiaires dont la moitié sont des femmes[5]. Quant à l'Agence de

[1] INDH, « le manuel des procédures des AGR », 2007, p13

[2] Agence de Développement Social (ADS) c'est un établissement public sous la tutelle de ministère de la solidarité, du développement social, de l'égalité et de la famille, elle a été fondée en 1999 sous le soutien de la Banque mondiale et considérée comme l'un des principaux acteurs engagés dans la lutte contre la pauvreté et la précarité.

[3] Site officiel de l'Agence de Développement Social : www.ads.ma, page « Activités génératrices de revenus »

[4] Mama Hmimida (juin 2016), « l'insertion par l'auto-emploi cas des activités génératrices de revenus (AGR) », REMFO N°3 : ISSN 2489-205X

[5] INDH, « Présentation de la Phase III 2019-2023 » p 17.

Développement Social (ADS), elle a financé entre 2015 et 2018 plus 247 activités en faveur de 1159 bénéficiaires dont 48% sont des femmes[1].

Cependant, ces chiffres montrent d'une manière claire l'importance qu'accorde les acteurs de développement aux activités génératrices de revenus, la chose qui constitue une raison principale pour laquelle nous avons décidé de mener cette recherche afin de mesurer la réalisation des objectifs préconisés par la promotion des AGR.

3. RELATION ENTRE AGR ET ATTENUATION DE LA PAUVRETE : UNE ANALYSE STATISTIQUE

3.1. Problématisation et hypothèses

Dans les deux parties précédentes du présent article, nous avons montré que la pauvreté et les activités génératrices de revenus évoluent dans deux sens opposés, puisque la pauvreté a connu une tendance baissière entre 2000 et 2019, alors que les AGR ont fortement expansé durant la même période. Ce constat, nous a poussé à supposer la présence d'un effet positif des projets générateurs de revenus sur le niveau de vie des populations pauvres.

Cependant, l'atténuation de la pauvreté par la promotion des projets générateurs de revenus n'est pas automatique, ceci implique que la réussite d'une AGR dans l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires dépond d'une panoplie des facteurs qui peuvent être liés aux porteurs des projets, aux bénéficiaires et ainsi qu'aux acteurs de développement. Cette diversification au niveau des facteurs, nous a conduit à formuler des hypothèses par lesquelles nous supposons l'existence des relations de dépendance entre notre variable d'intérêt « **atténuation de la pauvreté** » et les principaux facteurs conditionnant la réussie d'une AGR, notamment le milieu dans lequel les activités ont été développées, la formation et l'accompagnement des porteurs de projets, les conditions de travail au sein des projets, la nature des porteurs de projets. Par ailleurs, Les hypothèses formulées dans le cadre de cette étude sont :

- **H 1** : il est fort probable que le milieu exerce un effet sur la réduite d'une AGR dans l'amélioration des conditions de vie des individus.

[1] Bilans de l'agence de développement social pour les années 2015, 2016, 2017, et 2018 publiées dans le site officiel ; www.ads.ma

- **H 2** : il est fort probable que la formation des porteurs de projets et des bénéficiaires augmente les chances des AGR dans l'atténuation de la pauvreté.
- **H 3** : il est fort probable que des conditions de travail favorables au sein d'une AGR constituent un facteur impactant la réussite d'une AGR.
- **H 4** : il est fort probable que la rentabilité et la pérennité d'une AGR dépend de la nature des porteurs de projets.

Dans la suite de ce travail, nous allons mener une étude statistique par laquelle nous chercherons à confirmer ou infirmer la présence d'une relation de dépendance entre les AGR et l'atténuation de la pauvreté.

3.2. Approche méthodologique

Afin de parvenir aux objectifs de cette étude, nous allons suivre une approche méthodologique qualitative qui passera essentiellement par deux niveaux d'analyses statistiques. Le choix de cette approche est dû principalement à la nature et aux objectifs de notre étude qui met en relations des variables qualitatives binaires. En effet, l'étude sera réalisée à partir :

- D'une analyse descriptive des données par le biais des tableaux à plat ;
- Et d'une analyse basée sur des tableaux croisés pour tester l'exitance d'une relation de dépendance entre les variables à l'aide du test de Chi-deux tout en mesurant la force des relations par le coefficient Phi de cramer.

Pour ce faire, nous mobilisons les données d'un programme de promotion des activités génératrices de revenus financées par l'Agence de Développement Social (ADS) dans la région de Casablanca-Settat. Les données utilisées concernent 29 activités financées dans les différentes provinces de la région. Elles ont été collectées à l'aide d'un recensement et donc, notre analyse portera sur toute la population, la chose qui nous permettra d'entamer une analyse avec un risque d'échantillonnage nulle.

3.3. Analyse descriptive des données : tableaux à plat

Avant de passer à l'étape de vérification des hypothèses, nous commencerons par une analyse descriptive des données afin de formuler une idée sur les caractéristiques des AGR constituant notre population. Il s'agit d'analyser la répartition des AGR selon les différentes variables sous-jacentes de nos hypothèses à l'aide des tableaux à plat.

Répartition des AGR selon le milieu

Milieu	Nb	% cit.
Urbain	18	62,1%
Rural	11	37,9%
Total	29	100,0%

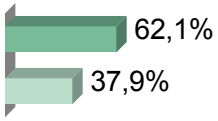

Source : calcul des auteurs

On relève d'après le tableau à plat 1 que les AGR étudiées ont été plus orientées vers le milieu urbain avec un taux de 62%. Soit 18 projets financés dans le milieu urbain contre 11 dans celui rural. Cette différence explique d'une part les disparités existantes entre les deux milieux en termes de pauvreté et d'autre part, la faible importance accordée aux programmes de développement rural.

Répartition des AGR selon la formation

Formation	Nb	% cit.
Oui	19	65,5%
Non	10	34,5%
Total	29	100,0%

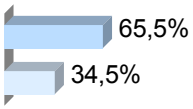

Source : calculs des auteurs

En ce qui concerne l'appui technique dédié aux porteurs de projets, les résultats du tableau 2 montre que parmi le total des projets financés, 65% des porteurs ont bénéficié des séances de formation sur les bonnes techniques de gestion de leurs activités. Malgré l'importance de ce taux, il faut encore déployer plus d'efforts pour généraliser la formation sur toutes les activités dans les prochains programmes visant la promotion des AGR afin d'assurer la réussite des projets menés et par conséquent augmenter les chances d'atténuer la pauvreté.

Répartition des AGR selon les conditions de travail au sein des activités

Conditions_Travail	Nb	% cit.
Oui	20	69,0%
Non	9	31,0%
Total	29	100,0%

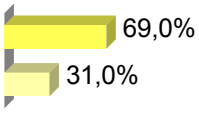

Source : calculs des auteurs

Les opérations de suivi et d'évaluation des projets qui ont été financés, indiquent que les conditions de travail au sein des activités développées, notamment les machines, les infrastructures et les logistiques étaient favorables dans 25 AGR parmi 29 (soit un taux d'un peu prés de 70%). Ce constat, implique que les bonnes conditions nécessaires à la production et/ou à la transformation des biens et services dans le cadre des projets générateurs de revenus favorisent les chances d'avoir des activités rentables et pérennes.

Répartition des AGR selon la nature des porteurs de projets

Porteur_projets

	Nb	% cit.
Personne Physique	**25**	**86,2%**
Personne Morale	**4**	**13,8%**
Total	**29**	**100,0%**

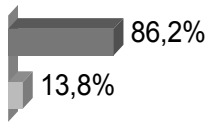

Source : calculs des auteurs

Ainsi, les activités financées ont été dominées par les projets individuels, puisque la quasi-totalité des porteurs de projets étaient des personnes physiques (les personnes physiques représentent 86% de l'ensemble des projets). Par contre, seulement 4 AGR parmi 29 ont été portées par des coopératives, associations ou regroupement d'intérêt économique.

Appréciation du taux de réussite des AGR dans l'atténuation de la pauvreté

Atténuation_pauvreté

	Nb	% cit.
Oui	**17**	**58,6%**
Non	**12**	**41,4%**
Total	**29**	**100,0%**

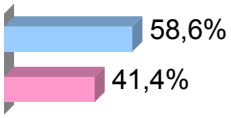

Source : calculs des auteurs

Pour notre variable d'intérêt « atténuation de la pauvreté », les résultats montrent que seulement 59% des activités ont contribué dans l'amélioration du niveau de vie des bénéficiaires par le biais des revenus crées. Cependant, le bilan du programme sur lequel porte notre étude reste acceptable mais loin d'être suffisant pour pouvoir réduire la pauvreté d'une manière permettant de stimuler le processus de développement humain, social et économique.

3.4. Analyse de la dépendance et vérification des hypothèses

Dans cette partie, nous allons chercher d'une part à tester l'existence d'une relation de dépendance entre les variables explicatives et la variable à expliquer tout en mesurant la force de liaison et d'autre part, à valider ou à rejeter les hypothèses formulées précédemment.

H 1 : L'atténuation de la pauvreté et le milieu

Milieu / Atténuation_pauvreté	Urbain	Rural	TOTAL
Oui	+16	-26	**17**
Non	-22	+36	**12**
TOTAL	**18**	**11**	**29**

Source : calcul des auteurs

La dépendance est très significative chi2 = 7,18, ddl = 1, 1-p = 99,26%, le milieu est un déterminant essentiel de la réussite d'une activité génératrice de revenus dans la réduction de la pauvreté. La relation entre cette variable explicative et notre variable d'intérêt parait très significative et donc, le milieu influence la probabilité d'améliorer le niveau de vie des bénéficiaires par le bais des revenus générés par les projets mis en place. En se basant sur les résultats de ce croisement entre les deux variables, on peut dire que notre hypothèse H1 est validée.

H 2 : L'atténuation de la pauvreté et la formation

Formation / Atténuation_pauvreté	Oui	Non	TOTAL
Oui	+14	-27	**17**
Non	-20	+38	**12**
TOTAL	**19**	**10**	**29**

Source : calculs des auteurs

La dépendance est très significative chi2 = 9,39, ddl = 1, 1-p = 99,78%. Là aussi, la relation entre les deux variables est significativement très forte. Ce résultat n'est pas dû au hasard vu le rôle crucial que joue la formation dans la réussite des projets et par voie de conséquence dans la création des sources de revenus permanant permettant aux populations d'augmenter leur niveau de consommation, de faciliter leur accès aux besoins vitaux, la chose qui donne lieu sans aucun doute à une réduction de la pauvreté. Par ailleurs, nous confirmons l'hypothèse H2.

H 3 : L'atténuation de la pauvreté et les conditions de travail

Conditions_Travail / Atténuation_pauvreté	Oui	Non	TOTAL
Oui	+13	-29	**17**
Non	-18	+40	**12**
TOTAL	**20**	**9**	**29**

Source : calculs des auteurs

La dépendance est très significative. Chi2 = 7,13, ddl = 1, 1-p = 99,24%. Le croisement indique la présence d'une relation de liaison très forte entre l'atténuation de la pauvreté et les conditions de travail au sein des activités et donc, on peut dire qu'il y a un troisième facteur qui impacte la probabilité de réussite d'une AGR dans l'atténuation de la pauvreté. Par ailleurs, les résultats du test de Chi-deux confirme que la relation supposée dans l'hypothèse H3 est vérifiée.

H 4 : L'atténuation de la pauvreté et la nature du porteur de projet

Porteur_projets / Atténuation_pauvreté	Personne Physique	Personne Morale	TOTAL
Oui	+6	-36	**17**
Non	-8	+51	**12**
TOTAL	**25**	**4**	**29**

Source : calculs des auteurs

La dépendance est peu significative. Chi2 = 2,16, ddl = 1, 1-p = 85,86%. Pour ce dernier tableau croisé qui met en relation l'atténuation de la pauvreté avec la nature du porteur de projet, la relation de dépendance est présente mais sa force de liaison n'est pas assez forte. Autrement dit, la nature du porteur du projet cause faiblement la réussite des projets dans l'allégement de la pauvreté. Or, dès que la dépendance existe, on peut confirmer la présence de la relation qu'on a supposé entre les deux variables et donc, l'hypothèse H4 est vérifiée.

3.5. Discussion des résultats

Les analyses statistiques développées tout au long de cette étude ont permis l'obtention des résultats qui se conforment avec les hypothèses sous-jacentes et donc, les quatre relations que nous avons supposé sont vérifiées statistiquement. A partir de ce constat, on peut confirmer la présence d'une relation entre les activités génératrices de revenus et l'atténuation de la pauvreté au Maroc. Autrement dit, les programmes visant la promotion des

projets générateurs de revenus contribuent dans l'amélioration des conditions de vie des individus et par voie de conséquence dans la réduction de la pauvreté.

Par ailleurs, cette relation confirmée entre nos deux facteurs n'est pas directe et n'est pas automatique, elle est conditionnée par le développement des activités porteuses, rentables et pérennes. Pour cela, on a mesuré cette relation par les principaux déterminants de la réussite d'une AGR notamment, le milieu, la formation, les conditions de travail au sein des projets et la nature des porteurs de projets.

A la lumière du test de dépendance de Chi-deux et le coefficient Phi de cramer, nous avons pu constater d'une part l'existence d'une relation de dépendance très forte reliant le milieu, les conditions de travail et la formation avec l'atténuation de la pauvreté et d'autre part, la présence d'une relation de dépendance faible entre la nature du porteur de projet et la réussite d'une AGR dans la réduction de la pauvreté.

A l'issu de ces relations, nous déduisons que la réussite d'une AGR dans l'atténuation de la pauvreté dépend fortement :

- Des spécificités de chaque milieu, car certaines chaines des valeurs et filières sont plus spécifiques au milieu urbain, alors que d'autres sont plus spécifiques au milieu rural ;
- Des conditions de travail au sein des projets développés, notamment les machines nécessaires aux taches des activités et les infrastructures ;
- Et de l'appui technique, principalement la formation des bénéficiaires et des porteurs de projets. Cela veut dire que l'appui aux porteurs de projets ne doit pas être limité au financement mais, il doit contenir aussi une assistance technique en matière d'accompagnement et de formation des populations cibles dès les étapes d'identification des filières porteuses et de soumission des projets jusqu'à l'étape de déblocage du montant de financement.

Quant à la faible relation trouvée entre les variables nature des porteurs de projets et atténuation de la pauvreté, on peut dire que la contribution d'un projet dans l'amélioration du niveau de vie des individus n'est pas liée au fait que le porteur est une personne physique ou une personne morale. Toutes choses égales par ailleurs, que ce soit un projet est individuel ou porté dans le

cadre d'une association, coopérative ou regroupement d'intérêt économique, il n'aura aucun impact sur les chances de réussite.

CONCLUSION ET RECOMMANDATIONS

Nous avons essayé par la présente étude à vérifier l'existence d'une relation de dépendance entre les activités génératrices de revenus et l'atténuation de la pauvreté. Pour ce faire, la recherche a été commencée par l'analyse des tendances de la pauvreté et des activités génératrices de revenus au Maroc. Dans ce contexte, nous avons pu constater que les deux facteurs évoluent dans deux sens opposés, la pauvreté est en baisse continue alors que les AGR sont en expansion forte. Ce constat nous a poussé à supposer la présence d'une relation par laquelle les projets générateurs de revenus contribuent dans la réduction de la pauvreté.

Les analyses statistiques effectuées dans cette étude confirment le fait qu'il existe une relation entre les activités génératrices de revenus et l'atténuation de la pauvreté. Cette relation stipule que les projets générateurs de revenus constituent un moyen d'insertion socioéconomique des populations marginalisées, d'amélioration des conditions de vie des individus vivant dans des situations difficiles et par conséquent d'atténuation de la pauvreté.

Finalement, dans le but de promouvoir les activités génératrices de revenus et d'améliorer leur qualité, leur rentabilité et leur pérennité afin d'assurer le développement des projets concrets qui peuvent contribuer réellement dans l'augmentation du niveau de vie des individus et dans l'atténuation de la pauvreté, nous proposons les pistes d'améliorations suivantes :

- Organiser des ateliers participatifs pour adapter les objectifs des programmes aux filières porteuses ;
- Analyser la dynamique des chaines de valeurs afin d'identifier les projets porteurs ;
- Prioriser les activités à fort potentiel de développement ;
- Adapter les projets aux spécifiés et aux opportunités de chaque milieu ;
- Accorder plus d'importance à l'appui technique et notamment l'accompagnement et la formation ;
- Aider les porteurs de projets à favoriser leurs conditions de travail au sein des activités développées.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- **Abdeljaouad Ezzrari** (2011), « la pauvreté au Maroc : approches, déterminants, dynamique et stratégies de réduction » thèse de doctorat en sciences économiques.
- **Alexandre Bertin** (2005), « Quelle Perspective Pour l'approche par les capacités ? », Tiers-Monde, tome 46, n°182.
- **Alexandre Bertin** (2008) « la pauvreté comme privation de capabilités », 2008/2 n° 4, ISSN 1956-7413.
- **Bisiaux Raphaëlle**. « Comment définir la pauvreté : Ravallion, Sen ou Rawls ? », *L'Économie politique*, vol. 49, no. 1, 2011.
- **INDH,** « le manuel des procédures des AGR », 2007, p13
- **INDH**, « Présentation de la Phase III 2019-2023 ».
- **Kologo Oumarou** (2005), « Emergence d'Activités Génératrices de Revenus de Femmes (AGRF) et évolution de leur statut social » mémoire de maitrise sociologie.
- **Le Haut-Commissariat au Plan** (2013-2014), « enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages 2013/2014 » rapport de synthèse.
- **Mama Hmimida** (juin 2016), « l'insertion par l'auto-emploi cas des activités génératrices de revenus (AGR) », REMFO N°3 : ISSN 2489-205X

جريمة غسيل الأموال باستخدام العملات الافتراضية

د. بن زارع حياة
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

د مرزوق أمال
جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة – الجزائر

الحلقة (٢)

ثالثا : العملات الافتراضية وجريمة غسيل الأموال

مفهوم العملات الافتراضية : الأصول أو العملات الافتراضية أو المشفرة[1] هي :

- هي تمثيل رقمي محض لقيمة افتراضية لا وجود مادي لها في عالم الواقع، لا تصدرها ولا تضمنها ولا تتولى تنظيمها والرقابة على تداولها أي جهة حكومية . تحفظ في حافظات مالية الكترونية[2]، ويتم تداولها بين المتعاملين بها باعتبارها تتمتع بوظائف النقد .
- هي نوع من العملات المتاحة بشكل رقمي فقط من خلال الأنترنيت، وليس لها وجود مادي لكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية، وتسمى بالانجليزية Cryptocurrency، وهي تنقسم إلى

[1] نشير بداية إلى الاختلاف من حيث المعنى والمصطلح بين العملة الافتراضية وبين العملة الرقمية. وهذين المصطلحين يشيع استخدامهما كمصطلحات مترادفة وبمعنى واحد بحيث تكاد تنعدم التفرقة بين هذين المفهومين رغم الاختلاف الكبير بينهما. فالعملة الرقمية هي قيمة نقدية حقيقية، لكنها تصدر بصورة بيانات الكترونية مخزنة، فهي إذا الصورة الالكترونية للعملة العادية. في حين أن العملة الافتراضية بالتعريف هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها الكترونيا، لا تصدر عن البنوك المركزية أو السلطات العامة ولا تكون بالضرورة مرتبطة بعملة ورقية معينة، وإنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع.

[2] المحفظة Wallet: تطبيق يتم تنزيله على الأجهزة أو على شبكة الانترنيت من بعض المواقع أو منصات تبادل بتكوين، يحتوي على عنوان العميل وملكيته من العملة المشفرة، ويمكنه من خلاله شراء وبيع العملة، ويصل إليه عن طريق استخدام المفتاح الخاص.

مقطعين، المقطع الثاني هو Currency وهي العملة، بينما المقطع الأول هو كلمة Crypto وهي اختصار لكلمة Cryptography[1] أي علم التشفير[2].

- هي تمثيل رقمي للقيمة، مكنت من ظهورها التطورات التي طرأت على علم التشفير وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة[3]. وتقوم تلك الأصول بوحدات حسابية خاصة بها ويمكن تحويلها من نظير إلى نظير دون وسيط[4].
- تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها الكترونيا.[5]
- هي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجية معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها أمرا أشبه بالمستحيل. وهي مصطلح يتم استخدامه للدلالة على جميع هذه التطبيقات التي تستخدم تقنية البلوك تشين سواء كانت هذه التطبيقات تمثل عملة مشفرة أو أنها تمثل شيئا آخر كالعقود الذكية وغيرها[6].

كيفية الحصول على العملات الافتراضية:

يتم الحصول على العملة الافتراضية بثلاث طرق رئيسية، وهي:

- استبدالها أو شراؤها مقابل عملة حقيقية.
- الحصول عليها كأجر مقابل خدمات ومنتجات.
- عن طريق عملية تسمى التنقيب Mining

---

[1] التشفير Cryptography: أحد فروع الرياضيات، يتيح إنشاء براهين رياضية ذات مستوى عال من الأمان، يتم استخدامه لمنع محاولة استخدام محفظة مستخدم آخر، أو إنفاق أموالها، أو تخريب سلسلة البلوكات.

2 عزام الشوا، العملات الافتراضية مخاطرها وآلية عملها، بانوراما، نشرة الكترونية متخصصة في البورصة، العدد 17، حزيران 2018، ص2، على الرابط: http://www.pex.ps/PSEWEBSITE/NEWS/PANORAMA_Issue17.pdf، تاريخ الاطلاع: 15/12/2018

[3] سلسلة البلوكات blockchain: سجل عام لجميع بلوكات صفقات بتكوين مرتبة زمنيا، تتم مشاركته وبناؤه من قبل أعضاء الشبكة؛ للتأكد من استمرارية الصفقات ومنع الإنفاق المزدوج.

[4] دونغ هي، السياسة النقدية في العصر الرقمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2018، ص14

[5] إبراهيم بن أحمد بن محمد بن يحي، النقد الافتراضي- بتكوين أنموذجا، حلقة بحث حول "النقد الافتراضي"، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، يوم 23/01/1440ه الموافق لـ 3/10/2018، على الرابط: https://units.imamu.edu.sa/rcentres/rces/news/SiteAssets/Pages، تاريخ الاطلاع: 08/12/2018

[6] تاريخ العملات الرقمية: عقود ذكية بتقنيات تشفير معقدة، صحيفة البيان، العدد 13626، 8 أكتوبر 2017، ص10

لا تحتاج الطريقتان الأولى والثانية لكثير من الشرح، أما الطريقة الثالثة وهي التعدين أو التنقيب، بالطبع ليس التعدين بالصورة الحقيقية المتعارف عليها، لكن تعدين من نوع آخر، نوع يصبح فيه فأسك وحفارك هو جهازك نفسه، وتكون فيه الأرض الصلبة التي تحتوي بداخلها كنزك المطلوب عبارة عن معادلات رياضية وأكواد معقدة. حيث كلما ازدادت كمية العملات المستخرجة من عملية التعدين ازدادت معها المعادلات الرياضية المطلوب حلها تعقيدا، وأصبحت أصعب وأصعب.

فعلى سبيل المثال، يعتمد نظام بتكوين في عمله على شبكة تسمى Blockchain، وهي شبكة غير مركزية يتم تخزين أي عملية تحويل فيها، الأمر الذي يجعل المسؤولية والرقابة على التحويلات خاضعة لكل مستخدمي الشبكة، وليس سلطة واحدة مركزية، كما تستلزم بعض القوة الحاسوبية لتعمل بشكل سليم. والمستخدمون المتبرعون بقوتهم الحوسبية للشبكة تتم مكافآتهم[1] بوحدات من العملة المشفرة.[2]

عبارة البلوك تشين أطلقت اصطلاحا لعملية إنتاج الكتل المتتالية في عملة بتكوين الافتراضية التي يتم تعدينها بطريقة تسلسلية، وبلوك تشين بمثابة السجل الذي يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول وما شابه، أي سجل المحاسبة العام في القطاع المالي[3].

بالعودة إلى أصول البلوك تشين في العملة الافتراضية فقد كانت البلوك تشين قاعدة بيانات لتتبع حركة التعدين على الانترنيت، لحساب ما جرى صكه من عملة افتراضية لدى كل مستخدم لها. فكان يتم توثيق عملية التعدين واستخراج البتكوين في قاعدة البيانات تلك على هيئة سلسلة من عمليات توثيق الكتل أو البلوك المستخرج لدى كل الأطراف على مستوى العالم، وبالتالي يستحيل تزوير كتلة أو إضافة أخرى غير حقيقية للسجل العام، أي البلوك تشين، دون أن يتم الموافقة عليها من جميع الأطراف المعنية والعاملة على الانترنيت[4].

---

[1] ليس هذا فقط، يحصل القائمون على عملية التعدين على أجر أيضا مع كل عملية تحويل لعملة بتكوين من محفظة لأخرى، حيث يقوم المرسل بدفع قيمة ضئيلة من التحويل لصالحهم مع كل عملية تحويل يتم تسجيلها على الشبكة.

2 منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة 2018، ص ص 11- 12، على الرابط: http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/02.pdf، تاريخ الاطلاع: 05/12/2018

[3] ويجري حاليا اكتشاف استخدامات أخرى لها في مجالات وقطاعات عديدة أخرى مثل قطاع لوجستيكي مثل متابعة توصيل البضائع وتتبع سيرها.

[4] منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق

خصائص العملات الافتراضية[1]:

إن خصائص العملات الافتراضية كانت الحجج التي استند عليها المنتقدون والمدافعون عن استعمال العملات الافتراضية. وتتجلى هذه الخصائص في مرونتها، وخصوصيتها وأمانها.

المرونة: إن عمليات التبادل التجاري باستعمال العملة الافتراضية أسهل حتى من التعامل ببطاقات الائتمان، فهي تتم من خلال محفظة الكترونية يمكن أن توجد بشكل برنامج حاسوب أو تطبيق موبايل، وفي هذه العملية لا وجود لطرف ثالث بين البائع والمشتري مما يخفض من وقت ورسوم وتكاليف العمليات المالية.

كما أن العملات الافتراضية تتمتع بميزة هامة، وهي إمكانية نقلها في أي وقت والى أي مكان في العالم وبخصوصية تامة دون المرور على أي هيئة رقابية، ودون تحمل فروق معدلات الصرف للعملات المختلفة، فالنقود الافتراضية ذات طابع دولي لا يقيدها حدود جغرافية ولا زمانية.

كما أن مستخدم العملة الافتراضية في أغلب الحالات يمكنه استبدالها بالعملة الورقية العادية كما لو كانت عملة حقيقية ومقابل سعر صرف محدد قد يصل هذا السعر في بعض الحالات الى ما يزيد عن ٣٠٠ دولار أمريكي مقابل الوحدة الواحدة.

الخصوصية: توصف العملة الافتراضية بأنها لا مركزية في معظم حالاتها بمعنى عدم وجود هيئة محددة تتولى إصدارها وضمانها. وهي لا تملك رقما متسلسلا ولا يمكن تتبعها، ولا وجود لطرف وسيط تمر عبره بيانات العملية المالية، كما أنه لا حاجة فيها لتبادل أي معلومات شخصية. كل هذه السمات تجعل فكرة التعامل بالعملة الرقمية رائجة لدى المدافعين عن الخصوصية والمنادين بالسرية.

الأمان: ويتحقق الأمان من ناحيتين:

- فمن جهة العملة الافتراضية محصنة ضد الجرائم المالية العادية كالسرقة والتلف بسبب انعدام الوجود المادي لها.
- ومن جهة أخرى، إن التكنولوجيا التي تستعملها العملة الافتراضية هي تكنولوجيا آمنة نسبيا. حيث عادة ما يتم اعتماد تكنولوجيا تسمى سلسلة الكتل (blockchain) وهذا المفهوم يقتضي وجود

[1] وحدة التعاون الدولي والدراسات، هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، النقد الافتراضي، سوريا، على الرابط: http://f.cmlc.gov.sy/pdf-e67f64665da8e9a0c88e686dd3069802.pdf، تاريخ الاطلاع: 14/11/2018

حزم من المعلومات تتكدس فوق بعضها البعض بحيث أن كل معلومة تمر في نظام مراجعة عام ومعقد يقتضي أن أي تغيير في أي كتلة يتطلب تغييرا في كل الكتل التي تليها، وهذا ما يجعل اختراق هذه المعلومات وقرصنتها أمرا صعبا جدا.

موقف الدول من العملة الافتراضية:

تطبق الدول مناهج مختلفة في موقفها من العملات الافتراضية، وقد انتقلت معظم الدول خلال فترة قصيرة جدا من موقف اللامبالاة إلى موقف الجدية في التعاطي مع العملات الافتراضية، خاصة مع تزايد شعبيتها حول العالم وتنامي القلق من استغلالها في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أنشطة إجرامية أخرى، وقد انقسمت دول العالم في موقفها حيال العملات الافتراضية إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يمنع تداول العملات الافتراضية كليا كأداة للتداول، ويجرم القانون فيها التعامل بالعملة الافتراضية تحت مسوغات قانونية متعددة. أهمها انعدام القيمة الاقتصادية والخوف من انهيار العملة الافتراضية في أي لحظة، وأشهر هذه الدول اسلندا التي تمنع التعامل بالنقد الافتراضي صراحة، وتجرم التعامل به في قانونها الوطني.
- وهناك دول أخرى تمنع المصارف من التعامل بالعملة الافتراضية وقبولها، الا أنها تسمح لمواطنيها بتداولها (وعلى مسؤوليتهم الشخصية)، ولعل الصين أشهر هذه الدول.
- والقسم الثالث من الدول تسمح بالتعامل بالعملات الافتراضية دون قيود وتأتي في مقدمتها ألمانيا[1].

أما الجزائر فإنها تحضر العملات الرقمية وفقا لقانون المالية ٢٠١٨، حيث يحظر شراء وبيع واستخدام وعقد ما يسمى العملة الافتراضية. وفقا للمادة ١١٣ من قانون المالية لعام ٢٠١٨ التي تنص على أن أي انتهاك لهذا الحكم يعاقب عليه وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

وفي المذكرة التفسيرية، ذكر أنه من خلال هذا التدبير، تأمل الجزائر في فرض رقابة أكثر صرامة على هذا النوع من المعاملات الرقمية التي يمكن استخدامها في الاتجار بالمخدرات، والتهرب الضريبي، وغسل الأموال بفضل ضمان عدم الكشف عن هويته لمستخدميه. وتذكر الوثيقة بأنه لا تخضع لسيطرة سلطة معترف بها، فإن العملة الافتراضية تفلت من أي تنظيم أو رقابة على الدولة[2].

---

[1] نفس المرجع

[2] الجزائر تحظر استعمال العملات الرقمية، على الموقع: https://bitcointalk.org/index.php?topic=2320314.0، تاريخ الاطلاع: 02/01/2018

الاشكالات المادية والقانونية للعملة الافتراضية :

بدأت إشكالات العملة الافتراضية بالظهور منذ بداية نشأتها، وتنبع هذه الاشكاليات كما ذكر سابقا من خصائصها، منها :

- أن مرونتها الكبيرة وعدم وجود هيئة ضامنة ومصدرة لها من جهة . ومن جهة أخرى عدم اعترافها بالحدود المكانية، واعتماد قيمتها على قبول الناس لها والثقة بها وفق مفهومي العرض والطلب . يجعلها محط اهتمام المضاربين الراغبين بالتربح من هذه الوسيلة الجديدة ويزيد من مخاطر الاحتيال الالكتروني والقرصنة المعلوماتية .
- الافتقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة، حيث تعمل منصات العملات المشفرة غالبا في بيئة تنظيمية غير واضحة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار والافتقار إلى وضوح الوضع القانوني، ويعني غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة أنها تخضع أساسا لديناميكيات السوق؛ وهذا قد يجعلها خيارا جذابا للمستثمرين والمضاربين في العملات، ولكن أقل استقطابا للاستخدام من قبل المستهلكين العاديين . فقد كان الدافع وراء شهرة العملات المشفرة في جزء كبير منه هو استخدامها أصلا لتخزين القيمة وتجميعها، وليس وسيطا للتبادل، ويلاحظ أنها بهذا المعنى أقرب للسلع من العملات[1] .
- كما أن غياب أي معلومات عن العمليات التجارية والقائمين عليها يحولها سلاحا خطيرا بيد مجموعات وأفراد تشكل خطرا على المجتمع وأمنه واستقراره . يضاف إلى ذلك أن شبكة الأمان الخاصة بالنقد الافتراضي مهما كانت من التطور والتعقيد فإنها تبقى قابلة للاختراق .
- ضآلة المرحلة التجريبية وقلة الثقة في قدرة العملات الافتراضية على النجاح أو الاستمرار .
- مخاطر الحداثة والتقدم التكنولوجي الذي يقتضي صدور أنواع جديدة من العملات الافتراضية تفوق سابقتها بحداثتها وتطورها . وعلى عكس المبدأ التقليدي في النقد القاضي بأن العملة الرديئة تحل محل العملة الجيدة فان الفرض المعاكس هو السائد في العملات الافتراضية حيث تستبدل العملة الافتراضية الأكثر تطورا العملة الأقدم وتحل محلها .

---

[1] كاثرين ستيوارت، ساليل جوناشيكار وكاتريونا مانفيل، تقرير حول: العملة الرقمية ومستقبل العملات، مؤسسة راند، أوروبا، على الرابط: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE254/RAND_PE254z1.arabic.pdf، تاريخ الاطلاع: 05/12/2018

- تقلبات أسعار صرفها وعدم القدرة على التنبؤ بها خاصة وأن العملة الافتراضية ليس لها مظهر مادي ولا تخضع في تحديد قيمتها لقواعد واضحة، عدا عوامل العرض والطلب وثقة المتعاملين بها. ولا تتولى إصدارها وتنظيم التعامل بها وضمان قيمتها أي هيئة رسمية ما يجعل التنبؤ بأسعارها ولو على المدى القريب غير ممكن عملا، هذا إضافة إلى حساسيتها العالية لردود فعل المتعاملين بها على الأخبار والإشاعات وغيرها.
- انعدام الثقة بالقدرة على حماية المستخدمين للعملات الافتراضية من الاستغلال والقرصنة الالكترونية، خاصة وأن العمليات التجارية التي تنفذ باستعمال العملات الافتراضية لا يمكن عكسها. وأن العملة الافتراضية ذاتها التي تدفع لا يمكن استردادها أو تعويضها[1].

استخدام العملات الافتراضية في جريمة غسيل الأموال:

إن الخصائص التي تتمتع بها العملات الافتراضية والتي تزيد من رواجها وشعبيتها لدى المستخدمين هي نفسها التي تحمل مخاطر استعمالها في عمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال، فالعمليات التي تجري بواسطة العملات الافتراضية سرية ومباشرة ولا تتطلب بروتوكولات خاصة تتعلق بالحصول على معلومات المستخدمين أو التحقق من شرعية معاملاتهم أو الاحتفاظ بسجلات عن عملياتهم الجارية.

يضاف إلى أن العملة الافتراضية لا يمكن أن تكون محل للمصادرة أو التجميد أو أي إجراء قانوني آخر بسبب غياب النظام القانوني الواضح الذي يمكن أن يطبق عليها، هذا غير سهولة الوصول إليها عبر وسائل تكنولوجية شائعة كالجوالات وغيرها. ما جعلها أداة مرغوبة تستعمل في عمليات نقل الأموال عبر الحدود أو في عمليات تمويل الإرهاب والأنشطة المشبوهة الأخرى.[2]

وقد ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة – القسم المعني بالمخدرات والجريمة – أن ما بين ٨٠٠ بليون و ٢ ترليون دولار أمريكي أو ما تكون نسبته ٢ إلى ٥٪ من الناتج المحلي العالمي هي أموال تبيض سنويا. وقد كان المجرمون سابقا يتبادلون الأموال مقابل المعادن الثمينة، أو الفواتير المزورة، أو تبييض الأموال عن طريق الكازينو، أو ببساطة عن طريق ربطها بأجسادهم والطيران بها إلى بلدان تقل فيها الرقابة المالية، أما اليوم لدى المجرمون منظف جديد يسمى العملات المشفرة.

[1] وحدة التعاون الدولي والدراسات، هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سابق
[2] نفس المرجع

إذ تشير التقارير إلى أن استخدام العملات المشفرة لا تمثل إلا جزءا بسيطا من عمليات غسيل الأموال غير الشرعية، ولكن العوامل الجاذبة لاستخدام العملات المشفرة، مثل توافرها في أنحاء العالم كافة، وسرعة التعاملات التي تتم بواسطتها وعدم قابلية الرجوع عنها، إضافة إلى القدرة على إخفاء هوية المتعاملين، جميعها عوامل تجعل من المهم الاستفادة منها بما كان، وتشير تقديرات مديرية اليوروبول (وكالة الشرطة الأوروبية) إلى أن ما بين ٣ إلى ٤٪ من عمليات الإجرام السنوية في القارة الأوروبية، أو ما يقدر بـ ٤.٢ مليار إلى ٥.٦ مليار دولار تحصل عن طريق غسيل الأموال باستخدام طرق مشفرة، ويعتقد أن المشكلة ستزداد سوءا.

وتعتقد إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية – من جهة أخرى– أن العصابات الدولية تستخدم العملات المشفرة أكثر. فعلى سبيل المثال، يمكن غسل الأموال غير الشرعية الناتجة عن تداول المخدرات بتحويل المبالغ الناتجة عنها إلى عملات مشفرة، ثم تقسيمها إلى كميات صغيرة، ومن ثمة إدخالها إلى عالم العملات المشفرة.

وتكون الأموال المشفرة غير الشرعية –غالبا– قابلة للاستبدال بسرعة عالية (المقايضة الذرية) وبكميات صغيرة، حتى تصبح نظيفة بما فيه الكفاية لتحويلها إلى أموال عادية، وخير مثال على ذلك هي الأموال التي يحصل عليها عن طريق الهجمات والجرائم التي تكون بغرض طلب فدية.

ولكن محترفي غسيل الأموال يستخدمون طرق أكثر تطورا، فهم غالبا يمزجون الطرق القديمة بالجديدة لتجنب اكتشاف أمرهم. وقد كشفت وكالة الشرطة الأوروبية " اليوروبول " كيف استخدم زعماء الجريمة في أوروبا تقنية التشفير من أجل سداد المبالغ المطلوبة منهم لشراء الكوكايين من كولومبيا، إذ حول أعوان مجرمين مبالغ مالية من اليورو إلى عملات مشفرة مجهولة المصدر، ثم أرسلت إلى محافظ مالية رقمية مسجلة في كولومبيا واستبدلت عملة البيزو بهذه العملات المشفرة عن طريق الانترنيت، ثم سحب بعدها البيزو نقدا على هيئة مبالغ صغيرة وزعت على عشرات الحسابات المصرفية كي لا ينكشف أمرهم.[1]

[1] العملات المشفرة وغسل الأموال،على الموقع: https://www.syr-res.com/article/16848.html، تاريخ الاطلاع: 14/01/2019

لقد تعرضت العديد من المنصات التبادلية للعملات المشفرة في النصف الأول من سنة ٢٠١٨ لعمليات قرصنة واسعة ويمكن وصفها بالأكبر على الإطلاق. كما أن عمليات غسيل الأموال عن طريق هذه المنصات أيضا بلغت أوجه، حيث وصلت ثلاثة أضعاف مقارنة بسنة ٢٠١٧. وذلك حسب التقارير المنشورة على المصدر الإحصائي CipherTrace، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل: غسيل الأموال باستعمال العملات المشفرة سنتي 2017-2018

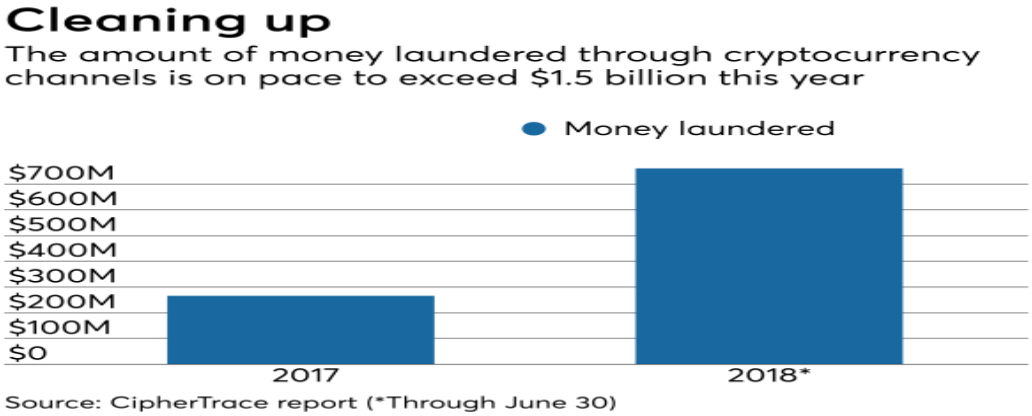

ووفق نفس المصدر قدرت حجم القيمة المسروقة من المنصات المقرصنة في الأعوام السابقة ١.٢ مليار دولار فيما تضاعفت ثلاثة مرات هذه السنة. ونفس الشيء بالنسبة لغسيل الأموال الذي ارتفع إلى مبلغ ٧٦١ مليون دولار بعدما كان ٢٦٦ مليون دولار سنة ٢٠١٧. ولهذا تسعى أغلب الجهات الحكومية والبنوك المركزية للدول إلى وضع حد لهذا الأمر، والذي يعتبر ميزة من ميزات العملات المشفرة بعدم الكشف عن هوية أصحابها وحامليها[1].

النتائج والتوصيات

النتائج: توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تشكل الجريمة الاقتصادية بأنواعها المتعددة خطرا كبيرا على التنمية والتقدم الحضاري للمجتمعات خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتقدم السريع لمناحي الحياة؛
- تجعل الوتيرة السريعة المستمرة للتطورات التكنولوجية من الصعب إعداد تنبؤات يعول عليها للأشكال الجديدة للجريمة الاقتصادية؛

[1] البتكوين وغسيل الأموال، موقع عملات: https://eumlat.net، تاريخ الاطلاع: 01/02/ 2018

- إن وجود مثل العملات الافتراضية هو أمر طبيعي نظرا لأهمية التعاملات الرقمية والاقتصاد الرقمي بأدواته الافتراضية التي أصبحت البتكوين أحد مكوناته؛
- رغم الشكوك التي تحوم حول العملات الافتراضية وفي مقدمتها البتكوين إلا أنها تلقى ترحيبا متزايدا، واهتماما كبيرا، ما يؤكد أن التعاملات المالية عبر الانترنيت في طريقها للحصول على نسبة كبيرة من التعاملات المالية الدولية، في عصر قلت فيه التعاملات النقدية التقليدية، مقابل الاهتمام بمفهوم "المجتمع اللا نقدي"؛
- لم تعتمد أي حكومة بعد أي من العملات الافتراضية كعملة رسمية، ولا تملك هذه الأصول قوة إبراء قانونية غير قبول الأطراف المتعاملة بها؛
- تداول البتكوين والعملات المشفرة الأخرى في الوقت الراهن بدون ضوابط تحمي المتعاملين بها ينطوي على مخاطر مرتفعة، منها: أن الأصول المشفرة وعلى رأسها "بيتكوين" تتميز بتقلبات عنيفة في سعرها بسبب المضاربة، كما شهدت عمليات احتيال وانتهاكات أمنية وإخفاقات تشغيلية واقترنت بأنشطة غير مشروعة؛
- إن الطرق التقليدية لغسيل الأموال شائعة وسهلة ـ ولكن يمكن أن تصبح أساليب غسيل الأموال عبر الانترنيت أكثر انتشارا في المستقبل، خصوصا مع تركيز الحكومات على محاربة الطرق التقليدية الشائعة لتبييض الأموال؛
- العملات الافتراضية وعلى رأسها البتكوين بدأت تنتشر في غسيل الأموال السوداء على نطاق واسع خلال الآونة الأخيرة، وأن تجار المخدرات بدأوا يستفيدون من ميزات هذه العملات بشكل كبير.
- إن الميزة الأساسية للعملات الافتراضية، أنها تعتبر الطريقة الأسهل لتبييض (غسيل) الأموال، ولا تكشف عن هوية مستخدميها وتتمتع بسهولة الحركة والنقل، وسرعة التحويلات الدولية، ولهذا فإن السلطات تبذل جهودا مضاعفة لمكافحتها.

التوصيات: نظرا للطابع الخطير للجريمة الاقتصادية فإنه يجب أن تكون إجراءات المكافحة فعالة بهدف تحقيق حماية المجتمع من الأنشطة الإجرامية وآثارها الضارة، ومنه فان الدراسة تقترح:

- تظافر الجهود لإعداد منظومة أمنية فعالة في مكافحة هذا النوع من الإجرام يتخللها تأهيل وإعداد كفاءات عالية لأفراد الضبط القضائي في تقصي أثر هذا الإجرام بالوسائل الحديثة وسن الإجراءات والقوانين لتدعيم المنظومة القانونية المتواجدة في كل دولة لمحاربة الأشكال الجديدة للجريمة الاقتصادية؛
- ضرورة إقامة آليات على الصعيد الدولي لتحسين جمع المعلومات والبيانات عن مختلف الجرائم الاقتصادية والمالية، مع التشديد بوجه خاص على المجالات التي تتيح فيها أوجه التقدم في التكنولوجيا فرصا جديدة للنشاط الإجرامي؛
- النظر في الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الإطار القانوني الدولي لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية؛
- تقديم المساعدات التقنية إلى البلدان النامية بغية تحسين قدرات أجهزة تنفيذ القوانين وكذا أجهزة الملاحقة القضائية على التصدي للمشكلة؛
- ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بالنقود الافتراضية، وصياغة قوانين تضبط إصدار هذه النقود وآليات تداولها؛
- على السلطات الحكومية أن تنظم استخدام الأصول المشفرة لمنع المراجحة التنظيمية وأي ميزة تنافسية غير عادلة يمكن أن تكتسبها النقود المشفرة من القواعد التنظيمية الأقل صرامة. وهذا يعني التطبيق الصارم لتدابير رامية إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز حماية المستهلك، وفرض الضرائب على المعاملات المشفرة بصورة فعالة؛
- قيام الباحثين بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم وتطوير هذه الأداة النقدية الجديدة، بحيث يمكن في النهاية العمل بها مع التقليل من سلبياتها.

الاقتصاد الإسلامي في حياة الإنسان المسلم

خنساء فاضل علي المولى

ماجستير أصول الدين

إن النظام الاقتصادي في سيرة سيدنا رسول الله صلى الله علّه وسلم هو نظام منفرد متميز متكامل لا يماثله أي نظام قديم أو مستحدث لأنه نظام كامل لا نقص فيه، وهو من إبداع خالق البشر.

لا تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في نظر الإسلام، لأن الدولة في التشريع الإسلامي جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، وتوزيع الأدوار على الأفراد ليقوم كل واحد منهم بما يلزم في حياة الأفراد والجماعة من حقوق وواجبات في حدود مبادئ الشريعة، وقواعدها وأحكامها الخالدة التي لا تتوفر القيم الإنسانية الحقة إلا في ظلالها، والدولة في الإسلام ليست دولة الأكثرية أو الأقلية أو الطبقة العاملة أو النبلاء، إذ إن نظام الحكم في الإسلام هو فوق القوميات والعصبيات الجاهلية، وفوق التكتل على أساس روابط العرق واللون أو الطائفية.

نزل القرآن، فكان كتابا لا ريب فيه هدى للمتقين، وما فرط فيه من شيء، أنزل لتدبر آياته فما كان من أحكامه مجملا، كان لا بد من الرجوع إلى بيان من أنزل إليه الذكر ليبين للناس ما أنزل إليهم فقد أمرنا بطاعته لقوله تعالى: **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** (الحشر: ٧)، وفي قوله تبارك وتعالى: **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** (الأحزاب: ٧).

فكان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تبين منه ما كان مجملا، وأن يفسر ما كان منه مُشكلا، وأن يحقق ما كان منه محتملا، فإذا أنشأ حُكما سكت القرآن عن تشريعه، وجبت علينا الطاعات فيه، وما يتنازع فيه وجب رده إلى الله والرسول.

كان نظام الحكم في الإسلام وكذلك الجانب الاقتصادي في سيرة رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يقوم على النص الإلهي في القرآن الكريم فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يصدر تشريعا أو سنة إلا في إطار التخطيط الرباني، فالقرآن هو الأصل (الدستور) والسنة (يقصد بها ما صدر عن رسولنا الحبيب صلى الله

عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير فيكون هذا تشريعا)، وهكذا كانت السنة بمثابة ما يدعى اليوم بالقوانين، وقد اشتملت سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في الجانب الاقتصادي على الأحكام العامة وأحكام الصدقات والإنفاق والزكاة والفيء والخمس والخراج والجزية والحسبة والموازنة بين نفقات الدولة ومواردها وغير ذلك.

ونرى من خلال هذه الرحلة الموجزة من سيرة نبينا ومعلمنا صلى الله عليه وسلم قيمة العلم ليس في قواعده وقوانينه، بل وهي مهمة في أهدافه وسلوكه الأخلاقي أيضا، ولذلك يعتمد علم الاقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وعلم الاقتصاد له نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية، وأنه ميدان استخلاف لا إستقلال، وهو أكثر العلوم الاجتماعية ملامسة لحقوق الإنسان، فبكفاءته وعدالته يسعد المجتمع والعكس صحيح جدا؛ لأنه مرتبط بأهداف سامية تجعله عبادة تنظم حقوق وواجبات العمال، ومن صور القيم الأخلاقية منع المالك من استعمال ماله فيما يضر بالغير، وتحريم تنمية المال بالربا، وكذلك تحريم الغش والاحتكار، والنهي عن الاستهلال والشح.

وكأمثلة ونماذج على ربط حياة المسلم التشريع بالاقتصاد الإسلامي:

١. الربا: تعريف الربا وحكمه، ودليل الحكم، وتحديد المعاملات الربوية، وكل ما يناقشه التشريع عندما يكون الربا مرحلة البحث، هذه العناصر كلها مستنبطة من أدلة التشريع الإسلامي لهذا الموضوع الاقتصادي.

مرحلة التشريع الاقتصادي تعطي حكما، وهذا الحكم ينشئ واقعة اقتصادية أو يكون له آثاره على الواقع والمتغيرات الاقتصادية، من أمثلة ذلك أن تحريم الربا له أثره على عرض النقود؛ لأنه بإعمال تحريم الربا فإن المصارف التجارية لا تصدر نقودا، وهكذا البعد في دراسة الربا لا يمكن اعتباره فقها، وإنما هو أثر اقتصادي للتشريع.

٢. الاستهلاك: تكلم الفقهاء عن استهلاك المسلم للسلع والخدمات سواء باستخدام هذا المصطلح، أو بمصطلحات أخرى.

وكمثال عما قاله فقهاء الشريعة الإسلامية عن هذا الموضوع، يقول الإمام الشيباني: (مسألة الإشباع) على أربعة أوجه: ففي مقدار ما يسد به رمقه، ويتقوى على الطاعة، هو مثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له، محاسب على ذلك، مطالب بشكر النعمة، وحق الجائعين، وفيما زاد

على الشبع فإن الأكل فوق الشبع حرام، هذا الذي قاله الإمام الشيباني هو من التشريع الاستهلاك في الإسلام، وهو بهذا يدخل في الاقتصاد الإسلامي في مرحلة التشريع الإسلامي (الاقتصادي والمالي) .

فهذه الأحكام المنظمة للاستهلاك تنشئ واقعة اقتصادية، أو تعكس نفسها في المتغيرات والظواهر الاقتصادية، دراسة هذه الوقائع والمتغيرات الاقتصادية التي أنشأها الاحكام التشريعية، أو تأثرت به، تدخل في علم الاقتصاد الإسلامي .

لقد أصبح الاقتصاد الإسلامي محل اهتمام الكثير من الباحثين من المسلمين وغيرهم، مع إقامة بعض المؤسسات الإسلامية كالبنوك وبيوت الزكاة ومؤسسات التأمين وغيرها .

سرعة المال

حكاية تحذيرية

ترجمة[1] : د. سامر مظهر قنطقجي

تخيل اقتصاداً مزدهراً. يزداد عدد الأشخاص الذين يحصلون فيه على وظائف ذات رواتب أفضل، والمستهلكون ينفقون، والبنوك تُقرض، والشركات تستثمر في طاقات إنتاجية ومنتجات جديدة. في هذا الاقتصاد، ستتدفق الأموال بسرعة بين العمالة والمستهلكين والبنوك والصناعة.

تخيل الآن ضعف الاقتصاد. عدد الأشخاص الذين يعملون فيه أقل، والأجور راكدة، والمستهلكون لا يستطيعون تحمل الإنفاق، والبنوك تقرض أقل، والشركات لا تستثمر في طاقات إنتاجية ومنتجات جديدة. في اقتصاد ضعيف مثل هذا، تتحرك الأموال ببطء حيث ينفق المستهلكون والبنوك والشركات مبالغ أقل.

كما توضح هذه الأمثلة، فإن معدل تغير الأموال في الاقتصاد يعد مؤشراً مفيداً على ما إذا كان النشاط الاقتصادي الحقيقي يتزايد أم لا. يُطلق على المعدل الذي يتم عنده تداول الأموال؛ سرعة المال وهذا ما يتتبعه الاحتياطي الفيدرالي كمؤشر مهم للنشاط الاقتصادي.

يقدم بنك سانت لويس الفيدرالي تعريفًا رائعًا لسرعة الأموال وأنواع الأموال التي يراقبونها (رابط) :

"سرعة النقود هي تكرار استخدام وحدة واحدة من العملة لشراء السلع والخدمات المنتجة محليًا خلال فترة زمنية معينة. بمعنى آخر، هو عدد المرات التي يتم فيها إنفاق دولار واحد على شراء السلع والخدمات لكل وحدة زمنية. إذا كانت سرعة المال آخذة في الازدياد، فإن المزيد من المعاملات تحدث بين الأفراد في الاقتصاد.

يمكن استخدام تواتر تبادل العملات لتحديد سرعة عنصر معين من المعروض النقدي، مما يوفر نظرة ثاقبة حول ما إذا كان المستهلكون والشركات يدخرون أموالهم أو ينفقونها. هناك عدة مكونات لعرض النقود :

[1] Taps Coogan, The Velocity of Money – A Cautionary Tale,The Sounding Line, 23 February 2016, link.

M1 و M2 و MZM (لم يعد الاحتياطي الفيدرالي يتتبع M3) ؛ يتم ترتيب هذه المكونات على نطاق من الأضيق إلى الأوسع.

M1 هو أضيق مكون، وهو المعروض النقدي من العملة المتداولة (الأوراق النقدية والعملات المعدنية، والشيكات السياحية [جهات إصدار غير مصرفية]، والودائع تحت الطلب، والودائع القابلة للفحص). قد تشير السرعة المتناقصة لـ M1 إلى حدوث عدد أقل من معاملات الاستهلاك قصيرة الأجل. يمكننا التفكير في المعاملات قصيرة الأجل على أنها استهلاك قد نقوم به على أساس يومي.

يشمل M2 على M1 إضافة إلى ودائع الادخار وشهادات الإيداع (أقل من ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي) وودائع سوق المال للأفراد. توفر مقارنة سرعات M1 و M2 بعض الأفكار حول مدى سرعة إنفاق الاقتصاد ومدى سرعة الادخار.

MZM (نقود ذات تاريخ استحقاق صفري) هي أوسع مكون وتتكون من توريد الأصول المالية القابلة للاسترداد على قدم المساواة عند الطلب: الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة، والشيكات السياحية (جهات الإصدار غير المصرفية)، والودائع تحت الطلب، والودائع الأخرى القابلة للتحقيق، والودائع الادخارية، وجميع صناديق أسواق المال. تساعد سرعة MZM في تحديد عدد المرات التي يتم فيها تبديل الأصول المالية داخل الاقتصاد".

بالنظر إلى هذا الشرح نطرح السؤال التالي: ما هي سرعة الأموال التي تخبرنا بها عن التعافي الاقتصادي للولايات المتحدة منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨؟

بالنظر إلى سرعة M1، يمكننا أن نرى صحة الإنفاق الاستهلاكي اليومي على المدى القصير.

من المثير للقلق أن الرسم البياني أدناه يوضح أن سرعة M1 قد تدهورت بلا هوادة منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.

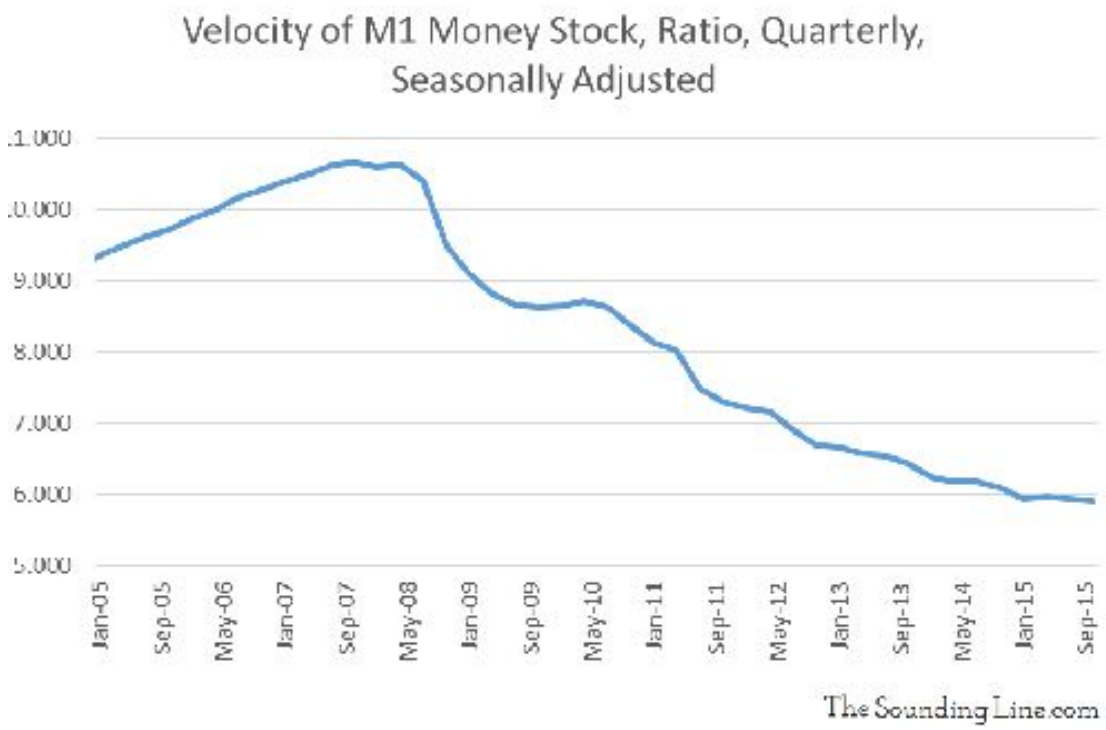

مصدر البيانات: الاحتياطي الفيدرالي

بلغت سرعة M1 ذروتها في أكتوبر ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، انخفضت بنسبة ٤٥٪ تقريبًا. خلال نفس الفترة، انخفضت سرعة M2 بحوالي ٢٦ ٪. حقيقة أن سرعة M1 تنخفض بشكل أسرع من سرعة M2 من المحتمل أن يعني ذلك؛ أن إنفاق المستهلكين يضعف بشكل أسرع من مدخراتهم. قد يكون هذا رد فعل من قبل المستهلكين على آفاقهم الاقتصادية المتزايدة الغموض، كما يوجد عدد أقل نسبيًا من الأشخاص، وخاصة الشباب منهم، في القوى العاملة وكانت الأجور راكدة.

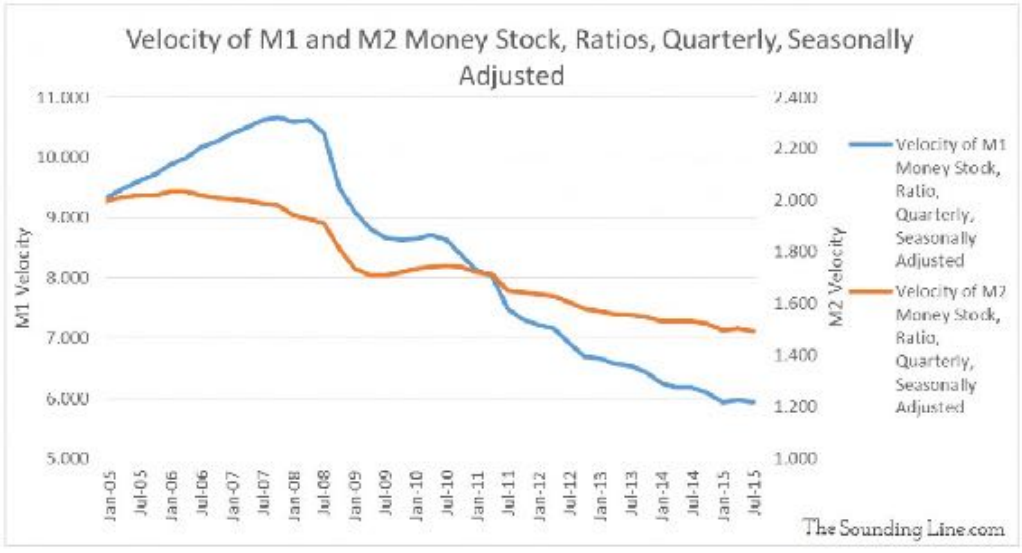

مصدر البيانات: الاحتياطي الفيدرالي

من خلال النظر إلى سرعة MZM، يمكننا أن نرى السرعة التي يتم بها تداول الأصول المالية. الاتجاه المتدهور الموضح في الرسم البياني أدناه مثير للقلق أيضًا.

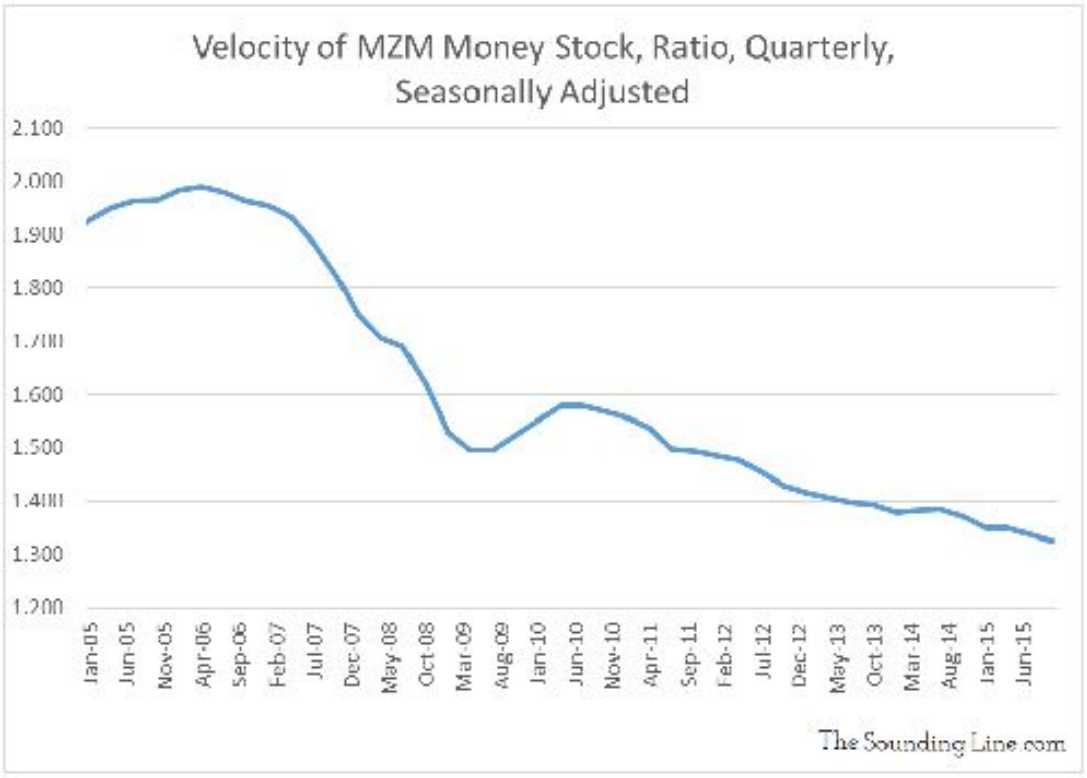

مصدر البيانات: الاحتياطي الفيدرالي

كانت سرعة نقود M1 و M2 و MZM تنخفض جميعها بلا هوادة منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وهذا يضيف إلى حد كبير الشكوك حول أسعار الأسهم القياسية التي تنتجها سياسة سعر الفائدة الصفري (ZIRP) والتيسير الكمي (QE) التي يتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي قد تُرجمت إلى تحسن اقتصادي جوهري. والأرجح أن الأرباح التي حققها عدد قليل نسبيًا من الناس في سوق الأسهم، على حساب الدخل الثابت والفوائد المصرفية للكثيرين نسبيًا، أدت إلى أكبر تقسيم للثروة في تاريخ الولايات المتحدة، وليس تحسنًا اقتصاديًا جوهريًا. قد يتخيل المرء أنه إذا كنت مؤسسة مالية في الطرف المتلقي لهذه المعادلة، فسيكون من الصعب رؤية الحقيقة على صورتها.

كما يظهر الرسم البياني التالي، ليس من قبيل المصادفة أن أسعار الفائدة المنخفضة للاحتياطي الفيدرالي قد تسببت في إبطاء سرعة الأموال. في الواقع، هناك ارتباط وثيق بين معدل الأموال الفيدرالية وسرعة نقود MZM. استنادًا إلى تعريف سرعة MZM (إجمالي الناتج المحلي الاسمي مقسومًا على عرض النقود MZM)، يشير ذلك إلى أن أسعار الفائدة المنخفضة تحدث عندما يتوسع إنشاء الأصول المالية

بشكل أسرع من نمو الاقتصاد (ما يحدث الآن) . خلال فترات ارتفاع أسعار الفائدة، يتوسع الاقتصاد (كما تم قياسه بواسطة GDP) بشكل أسرع من عرض الأدوات المالية .

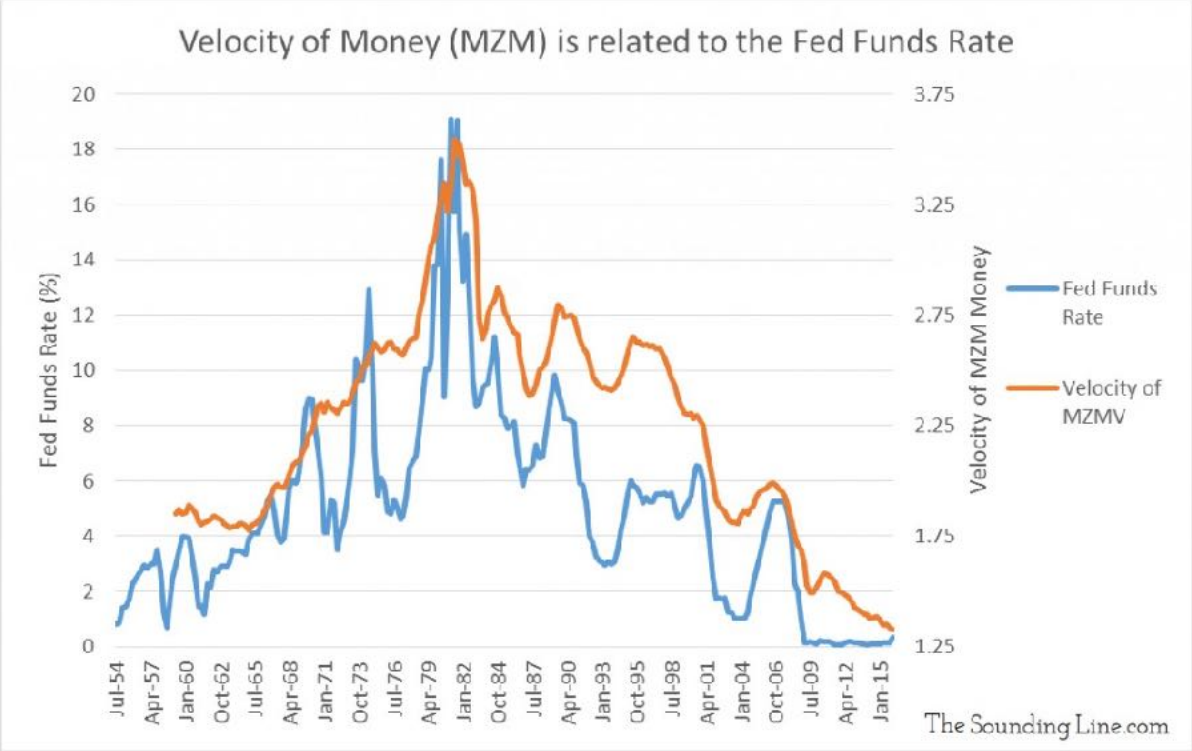

مصدر البيانات : الاحتياطي الفيدرالي

الأكثر أهمية، كان هناك تاريخياً علاقة بين سرعة M2 ومؤشرات الأسهم . يبدو هذا منطقياً لأن زيادة نشاط المستهلك والمدخرات تؤدي إلى اقتصاد أكثر صحة وأسعار أعلى للأسهم . في الواقع، كان انخفاض سرعة M2 مؤشراً رئيسياً جيداً على أن نهاية فقاعة التكنولوجيا لعام ٢٠٠١ وفقاعة الإسكان لعام ٢٠٠٨ كانت قريبة . هذا هو السبب في أن الرسم البياني أدناه مقلق للغاية . الاختلاف الحالي بين سرعة النقود M2 ومؤشرات الأسهم غير مسبوق .

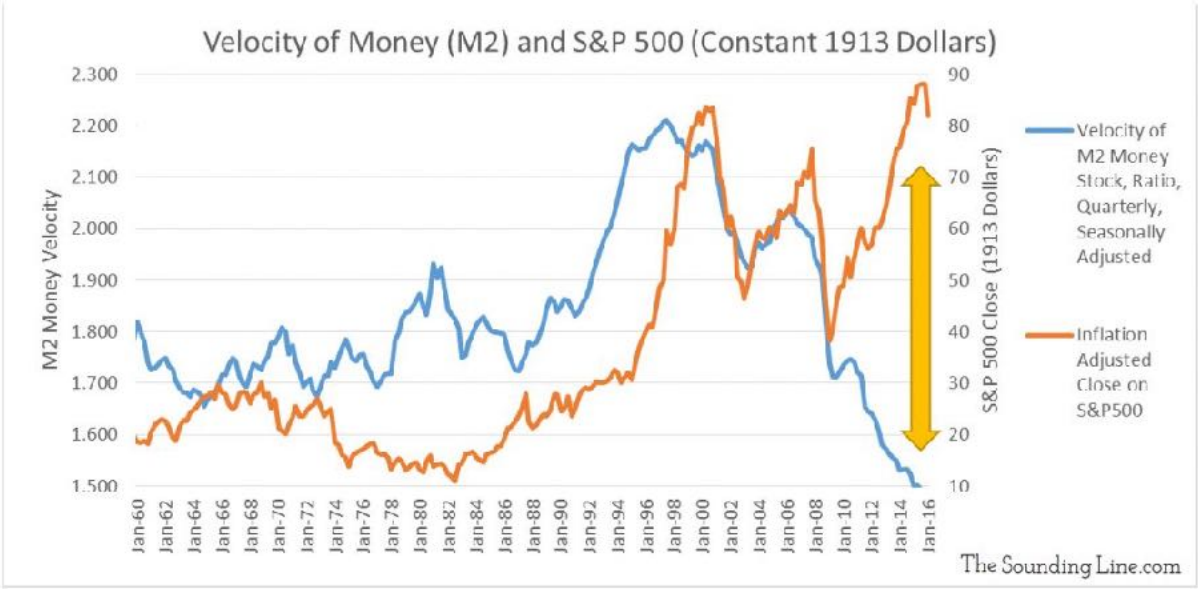

مصدر البيانات: سرعة M2 – الاحتياطي الفيدرالي، Yahoo - S&P500 المالية

بالنظر إلى هذه الرسوم البيانية المثيرة للقلق للغاية، فإننا مهتمون بمعرفة ما يفكر فيه الاحتياطي الفيدرالي بشأن التطورات في سرعة الأموال. لحسن الحظ، لقد حاولوا معالجة هذه الأسئلة بالذات (الرابط). من بنك الاحتياطي الفيدرالي سانت لويس:

خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٤، كانت سرعة القاعدة النقدية ٢ عند ٤.٤، وهي أبطأ وتيرة لها على الإطلاق. هذا يعني أن كل دولار في القاعدة النقدية أنفق ٤.٤ مرة فقط في الاقتصاد خلال العام الماضي، بانخفاض عن ١٧.٢ قبل الركود مباشرة. وهذا يعني أن الزيادة غير المسبوقة في القاعدة النقدية مدفوعةً بضخ الأموال الضخمة من جانب الاحتياطي الفيدرالي من خلال برامج شراء الأصول واسعة النطاق قد فشلت في إحداث زيادة نسبية على الأقل واحد لواحد في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبالتالي، فإن الانخفاض الحاد في السرعة هو بالضبط الذي عوض الزيادة الحادة في عرض النقود، مما أدى إلى عدم حدوث أي تغيير تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

فلماذا لم تتسبب زيادة القاعدة النقدية في زيادة تناسبية سواء في مستوى الأسعار العام أو الناتج المحلي الإجمالي؟ تكمن الإجابة في الزيادة الهائلة في رغبة القطاع الخاص في اكتناز الأموال بدلاً من إنفاقها. أدت هذه الزيادة غير المسبوقة في الطلب على النقود إلى إبطاء سرعة النقود، كما يوضح الشكل أدناه " .

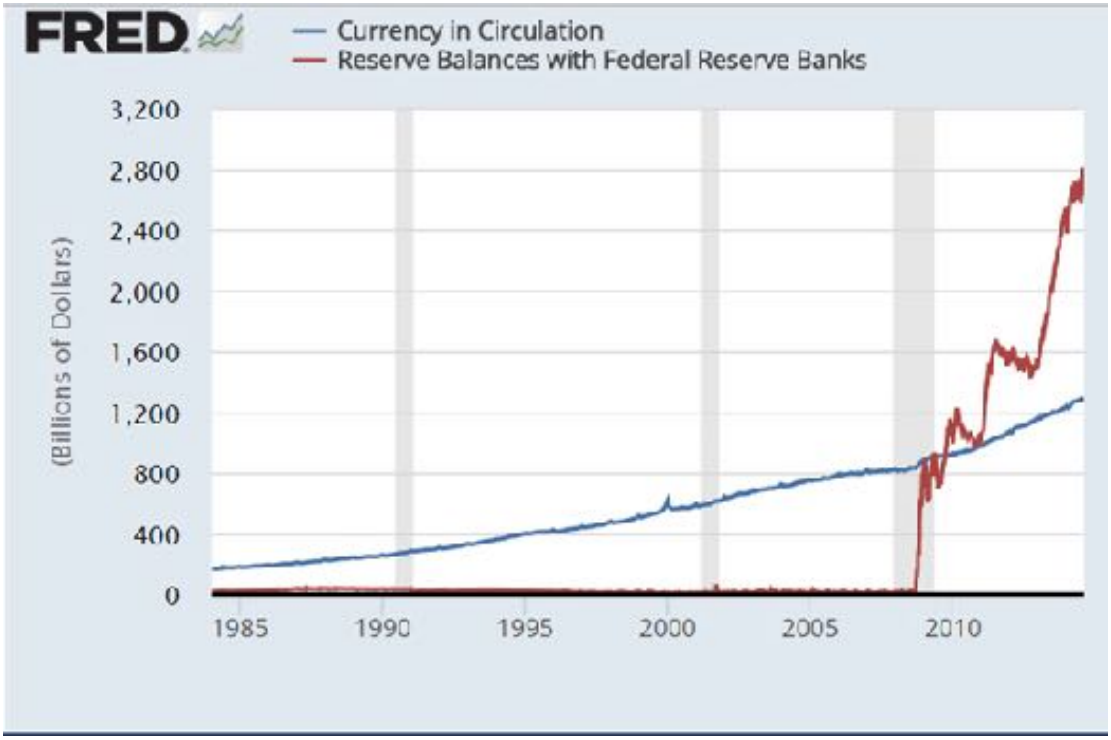

ماذا قالوا للتو ...؟ وفقًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، فإن فشل سياساتهم الخاصة في إنتاج نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي، على الرغم من طباعة ٣.٥ تريليون دولار والقمع المصطنع لأسعار الفائدة لما يقرب من عقد من الزمان، لا علاقة له بملاءمة أو فعالية السياسة المذكورة، ولكنه بدلاً من ذلك نتيجة "اكتناز" غير مسبوق من قبل "القطاع الخاص". لتقديم دليل على ذلك، يعرضون رسمًا بيانيًا للانفجار في أرصدة الاحتياطي لدى البنوك الأعضاء في الاحتياطي الفيدرالي. من المؤكد أن بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس يعرف أن أسعار الفائدة المنخفضة ارتبطت بانخفاض سرعة الأموال منذ أن بدأت السجلات في الخمسينيات من القرن الماضي.

ربما ينبغي أن يتحدث بنك سانت لويس الفيدرالي أكثر مع بنك سان فرانسيسكو الفيدرالي. في حين أن بنك سانت لويس الفيدرالي يلقي باللوم بوضوح على فشل سياسات الاحتياطي الفيدرالي في إنتاج نمو اقتصادي ذي مغزى على "المكتنزين" الخاصين، وصف بنك سان فرانسيسكو الفيدرالي بشكل صحيح للغاية هنا أن الفائدة الخاصة به على سياسة سعر الاحتياطيات (IORR) المنفذة في ٢٠٠٨ الذي أدى إلى "اكتناز" الأموال، ليس من قبل الأفراد، ولكن من قبل البنوك الأعضاء في الاحتياطي الفيدرالي أنفسهم، في الاحتياطي الفيدرالي.

"بمجرد أن سُمح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بدفع الفائدة على الاحتياطيات، تغيرت العلاقة بين مستويات الاحتياطيات المطلوبة والاحتياطيات الفائضة بشكل كبير. على سبيل المثال، بلغ متوسط الاحتياطيات المطلوبة حوالي ١٠٠ مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، في حين بلغ متوسط الاحتياطيات الفائضة ١.٥ تريليون دولار! ... يمكن لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تغيير معدل الفائدة على الاحتياطيات لتعديل الحوافز للمؤسسات المودعة للاحتفاظ بالاحتياطيات إلى مستوى هو مناسب للسياسة النقدية " .

بعبارة أخرى، وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فإن توقيت الانفجار في الاحتياطيات الزائدة يتوافق تمامًا مع تنفيذ سياسة IORR . نفذ بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة دفع فائدة للبنوك الأعضاء في الاحتياطي الفيدرالي على احتياطياتها، وليس من المستغرب أن البنوك احتفظت باحتياطيات أكثر بكثير مما هو مطلوب . "الاكتناز الخاص" ببساطة لا علاقة له به . كانت البنوك الفيدرالية هي التي تكدس الأموال، في الاحتياطي الفيدرالي، للاستفادة من مدفوعات الفائدة IORR من الاحتياطي الفيدرالي .

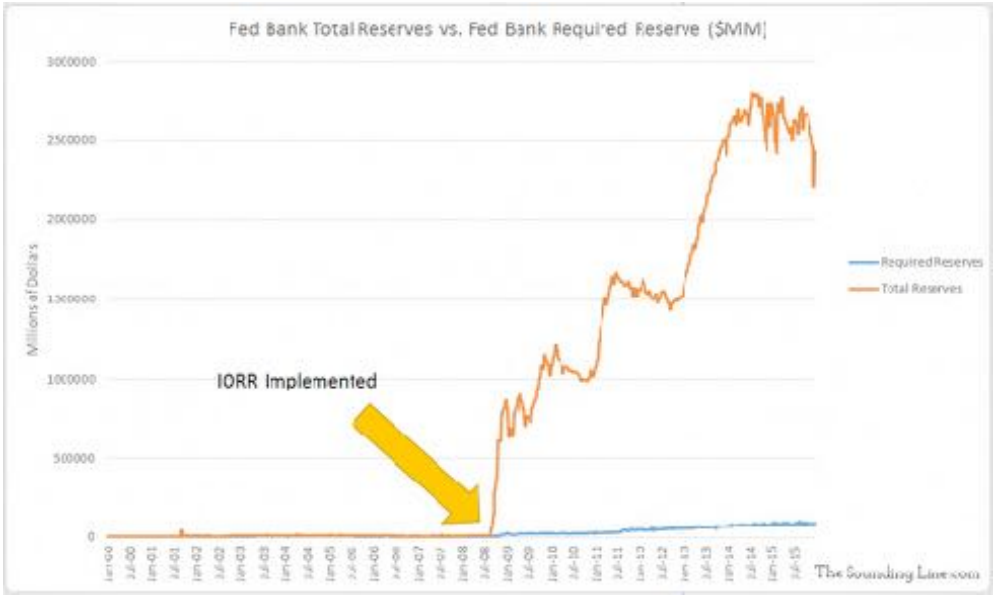

مصدر البيانات : الاحتياطي الفيدرالي

بغض النظر عمن يريد بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يلومه على فشل سياساته في "إحداث تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي" ، حتى وفقًا لبنك الاحتياطي الفيدرالي نفسه، فإن سرعة الأموال تروي قصة مثيرة للقلق حول "الانتعاش" الاقتصادي للولايات المتحدة .

التجربة السعودية في البحث العلمي نموذجا يحتذى

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي والدراسات

أضحى البحث العلمي الركيزة الجوهرية للاستقامة والمحافظة على الحركة في الاتجاه الصحيح، إذ أنه عملية مستمرة يستطيع المجتمع من خلاله أن يحافظ على اتجاه تطوره في المستقبل وتحقيق التطلعات والرؤى بما يحقق الأهداف الطموحة، وذلك من خلال إجراء التغييرات التي تتلاءم مع التحولات السريعة في البيئتين الداخلية والخارجية له، ويتعاظم هذا التغيير في ظل زيادة وتيرة الأزمات والكوارث وما يحدث حاليًا من أزمة جائحة كورونا في عالمنا العربي والعالمي لخير دليل، كما تسارع التحديات في مؤسسات التعليم العالي، وأبرزها التحديات الطارئة مثل نقص الدعم المالي، والتقدم التقني السريع، ونوعية البرامج الأكاديمية المقدمة، ولذلك اتجهت مؤخرا العديد من الجامعات العربية لتعظيم البحث العلمي.

عند رؤية فاحصة ودقيقة ومقارنة معمقة وشاملة لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية في السنوات الأخيرة، نجد أن الجامعات السعودية ومراكزها البحثية حققت الريادة البحثية وتمركزت في صدارة الجامعات العربية في العديد من المؤشرات لتحقق تقدما ملحوظا عربيا يجعل من رؤيتها في هذا الجانب نموذجا عربيا يحتذى به من قبل الجامعات العربية وصولا لتحقيق التنافسية والصدارة العالمية، وعبر نظرة فاحصة لتطورات واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية للسنوات الأخيرة نجد ارتفاع مستوى النشر في البحث العلمي بنسبة وصلت ١٢٠٪ مؤخرا عن مثيلاتها من السنوات السابقة، كما حققت المركز الأول عربيا في جهود الجامعات لنشر أبحاث كورونا وذلك وفقًا لقاعدة بيانات شبكة العلوم Web of Science، كما ارتفعت براءات الاختراع المسجلة والممنوحة محليًّا ودوليًّا لمنتسبي الجامعات السعودية، كما حققت حديثا المركز الأول عربيا والسابع عالميا في التصنيف العالمي لريادة الأعمال، كما نجد من خلال التصنيفات العالمية المقدمة من الجهات الدولية تحقيق المركز الأول في أغلب المؤشرات

والمعايير مقارنة بالجامعات العربية الأخرى، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تعاظم تمركز أكثر من جامعة سعودية كأفضل الجامعات العربية لجودة البحث العلمي.

إن الصورة المشرقة التي تقدمها الجامعات السعودية لهي نافذة الأمل وبوابة التغيير نحو الأفضل وصولا للمنافسة العالمية على الريادة والابتكار وتعظيم المنفعة من البحث العلمي، كما يتعاظم دور المؤسسات العلمية السعودية والجهات المعنية والفاعلة للارتقاء أكثر فأكثر بمجالات البحث العلمي والتطوير والابتكار في العلوم المختلفة بما يحقق دعم الاقتصاد الوطني ومواكبة متغيرات العصر ومستجداته، الأمر الذي يتطلب دعم الجامعات ومراكز الأبحاث المتواجدة فيها بالموارد المالية اللازمة وأدوات البحث العملي الفاعلة وتطوير جهود الباحثين وتعظيم الاستثمار بالموارد البشرية، بالإضافة إلى التحول من منهجية وأسلوب التعليم التلقيني إلى الأسلوب البحثي، الذي يعتمد على البحث عن المعلومة وصولاً إلى تحليل نواتج ومخرجات التعلّم.

ومع هذه الرؤية المشرقة يأتي النموذج السعودي لتعظيم البحث العلمي كمصدر نور وأمل للجامعات العربية كافة للاستفادة من هذه التجربة، من خلال النظرة الشاملة، والرؤية الاستراتيجية والعمل الموجه وفق الإمكانات المتاحة، من خلال منظومة تحليل الوضع الحالي لكل جامعة، ليسهم كل ذلك في تحسين الكفاءة الداخلية للجامعة، وتحقيق جودة مخرجاتها، وبناء بيئة جاذبة للكفاءات المتميزة، وتحقيق متطلبات التقويم والاعتماد الأكاديمي على المستويين المحلي والعالمي، وتعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة.

انطلاقا من ذلك يجب أن تتبنى الجامعات العربية مشروع التخطيط الاستراتيجي المنهج لتطوير البحث العلمي لترسم من خلاله خارطة طريقها المستقبلي بما يحقق أهداف الريادة المحلية والعالمية للعملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع بالشكل الذي يجعلها في طليعة الجامعات العالمية المتميزة، عبر منهجية متكاملة تؤسس التأقلم مع البيئة الداخلية والخارجية وفق معايير التميز والمنافسة والجودة كأحد أهم المطالب للمرحلة الحالية والقادمة، لتقف الجامعات ومراكز الأبحاث العربية مع كافة القطاعات على رؤية عمل مشتركة تؤسس للصمود والتحدي والبقاء والمنافسة.

الحلول القانونية لمعوقات الاستثمار

حمزة عبد الرحمن عميش

باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية

يمثل الاستثمار الخارجي رأسمالاً خارجيًا وافدًا للدولة المستقطبة للاستثمار، ومن ثم فإنه يخضع للقواعد القانونية المعول بها، سواء من حيث تنظيم الملكية ومدى تدخل الدولة فيها أو من حيث القيود النقدية والضريبية المطبقة فيها، فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون التأميم لبعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها لأحكام القانون، كما قد تقوم باتخاذ الإجراءات النقدية والضريبية بهدف فرض قدر من القيود القانونية على الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار على أراضيها، بغية إخضاعها لرقابة قانونية فعالة تضمن لها الاستفادة من تلك الشركات وتجنبها احتمالات السيطرة الأجنبية على اقتصادها الوطني.

مما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات تمثل مظهر من مظاهر سيادة الدول وحقًا مشروعًا لا يمكن لأحد انكاره، وفي الوقت ذاته فإنها تشكل هذه الأعمال معوقات أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتدفعه للهروب والبحث عن أماكن أخرى أكثر استقراراً، وإن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدولة وظروف الحرب والاضطرابات يعد هو الآخر عائقًا مهمًا في طريق تدفق الاستثمارات، فطبيعة رأس المال تبحث عن الاستقرار والعوائد المجزية، لذلك فإن رأس المال يوصف دائمًا بالجبان.

والاستثمار يعد حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة، إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها، وإشباع حاجة الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من دون ايجاد بيئة ملائمة، ويقتضي ابتداء تحييد المعوقات التي يمكن أن تؤدي إلى عرقلة الاستثمار والبحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية اللازمة لجلب الاستثمار.

تحاول هذه الدراسة تحليل المعوقات المختلفة التي تمنع وتعرقل تدفق رأس المال الخارجي والبحث عن الضمانات الكفيلة بتوفير الأمان القانوني للاستثمار. وقد قسمت إلى مبحثين:

المبحث الأول : معوقات الاستثمار

تعريف الاستثمار : يعد الاستثمار الأجنبي عملية مركبة تجمع بين عناصر قانونية وعناصر اقتصادية .

ويعرف بعض الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي بأنه : انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفهما في عمليات اقتصادية مختلفة تدر ربحًا أو تعط ريعًا[1] .

وعرفته لجنة اتحاد القانون الدولي : "تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر[2] .

وتتجه الاتفاقيات الدولية نحو التوسع في مفهوم الاستثمار الأجنبي بحيث لا يقتصر على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المنظورة بل يشمل كل اسهام في مشروع عن طريق تقديم أصول فيه سواء كانت تلك الأصول مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية .

إن أي استثمار أجنبي لابد وأن يتجسد فيه ثلاث عناصر رئيسية وهي :

- مصدر رأس المال (خارجي) .
- الملكية الأجنبية .
- الحق في إعادة تصديره وتحويل العائد من هذه العملية إلى الخارج .

معوقات الاستثمار الأجنبي

إن معوقات الاستثمار الأجنبي هي متعددة ولكننا في هذه الدراسة سنسلط الضوء على أبرز معوقات الاستثمار وهي نزع الملكية، والقيود الضريبية والنقدية، وأخيراً مشكلة عدم وجود استقرار اقتصادي واجتماعي .

أولا : نزع الملكية

عرف القانون منذ أقدم العصور صوراً مختلفة لتدخل الدولة في تنظيم الملكية عن طريق تجريد الأشخاص من حقوقهم على الأشياء بمقتضى سلطتها العامة، ويطلق الفقه على جميع صور التدخل في هذا المجال اصطلاح "نزع الملكية" ، وهناك عدة صور لنزع الملكية منها :

---

[1] الاستثمار الأجنبي الدكتور دريد محمود السامرائي مركز دراسات الوحدة العربية ص 48 بتصرف
[2] اللجنة الدولية للقانون الدولي

- نزع الملكية للمنفعة العامة: إن نزع الملكية للمنفعة العامة إجراء تقتضيه الضرورة وهو إجراء اداري يقصد به نزع الملكية العقارية من شخص بشكل مؤقت أو بشكل مستمر وتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل عما أصابه من ضرر، ولا يجوز اللجوء إليه إلا في حالات أجازها القانون وبشرط أن يتم ذلك تحقيقًا لمنفعة عامة ويشكل هذا النزع مظهر من مظاهر سيادة الدولة وحق من حقوقها التي تباشرها في نطاق الحدود الإقليمية للدولة، ويعترف القانون الدولي والفقه والقضاء الدوليين بحق الدولة بنزع الملكية لأسباب تتعلق بالأمن والمنفعة العامة أو لمصلحة وطنية تتغلب على المصلحة الخاصة إلا أنه يجب على الدولة أن تقوم بتعويض مناسب وهذا التعويض ركن أساسي من أركان نزع الملكية ويجب أن يكون هذا التعويض كاملاً وسابقًا على الاستملاك وإلا كان قرار السلطة العامة مصادرة وليس نزعًا للملكية.
- المصادرة: هي عقوبة مالية تعني نزع ملكية مال جبراً عن مالكه بغير مقابل وإضافته إلى ملكية الدولة دون أي تعويض[1].

وقد تكون هذه المصادرة قضائية أو إدارية وفي كلتا الحالتين ينبغي أن تستند إلى نص قانوني يخول السلطة القضائية أو السلطة التنفيذية حق المصادرة في الحدود التي يرسمها وينظمها القانون، ويقصد بالمصادرة القضائية أن يصدر الحكم من قضاء عادي كعقوبة تبعية لأحد الجرائم الجنائية المنصوص عليها في القانون[2].

أما المصادرة الإدارية فإنها تتم في أعقاب الثورات الاجتماعية أو التغيرات السياسية أو في إعقاب الحروب وذلك لتصفية بعض الطبقات أو توقيع الجزاء على من تعاونوا مع الأعداء[3].

ومن جهة أخرى فإن المصادرة قد ترد على شيء أو عدة أشياء معينة وتسمى حينئذ بالمصادرة الخاصة، وقد تنصب على الذمة المالية للشخص بأكملها أو على جزء شائع منها وتسمى عندها بالمصادرة العامة.

التأميم: يعد التأميم من النظم القانونية الحديثة نسبيًا إذ ترجع أولى تطبيقاته إلى عام ١٩١٧ عندما تعرض مبدأ الملكية الفردية للانهيار وفقدت هذه الملكية طابعها المطلق في كل من المكسيك وروسيا، وكان ذلك مظهراً عميقًا في تطور فهم الملكية التي انتقلت من طور الحق المقدس المطلق لتصبح حقًا ذا

[1] انظر قانون العقوبات السوري
[2] دريد السامرائي مرجع سابق ص 109
[3] المرجع نفسه

وظيفة اجتماعية، ووجدت الدول النامية ضالتها في التأمين وصار بالنسبة لها وسيلة للتخلص من التبعية الاقتصادية ولترسيخ استقلالها السياسي والاقتصادي[1].

التأميم هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام. وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها[2].

وعرف معهد القانون الدولي في جنيف التأميم: "هو عملية تتصل بالسياسة العليا، تقوم بها الدولة من أجل تغير بنائها الاقتصادي تغيراً جزئياً أو كلياً بحيث تكف يد القطاع الخاص عن بعض المشروعات الصناعية أو الزراعية ذات الأهمية، لتضمها إلى القطاع العام خدمة لمصالح الأمة.

التأميم في القانون الدولي

عندما تم اللجوء إلى فرض إجراءات التأميم كان لا يزال مفهوم الاستثمارات الأجنبية غير معروف بدقة ووضوح في القانون الدولي، إذ رفضتها بعض الدول الغربية، وعدّتها غير مشروعة بذريعة أنها تؤدي إلى الإثراء من دون سبب لمصالح الدولة التي لجأت إلى التأميم، مقابل إفقار الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي. لكن بالمقابل برزت أطروحة فقهية معارضة تنادي بأن الدولة حرة وذات سيادة، وتستطيع بالتالي الاستيلاء على أموال مواطنيها والأجانب المقيمين على أراضيها للمصالح العامة. كما يتوجب على المستثمرين الأجانب افتراض تعرضهم لخسارة من جراء استثمار أموالهم، إضافة إلى فرضية تحقيق الأرباح.

وبين وجهتي النظر المتعارضتين هاتين استقر حالياً التعامل الدولي – المكتوب والعرفي – على أنه من حق الدولة ممارسة سيادتها بكل حرية على مصادرها وثرواتها، بما في ذلك اللجوء إلى اعتماد إجراءات التأميم، وهذا ما شدّدت عليه محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر عام ١٩٥٢ في قضية تأميم شركة النفط الأنكلو/إيرانية، عندما ذكرت أن التأميم هو حق لكل دولة ذات سيادة، ويتم تنظيمه بموجب القانون الداخلي للدولة التي لجأت إلى إقرار إجراءات التأميم، في حين لا يتدخّل القانون الدولي إلا في حال وجود نزاع حول أداء تعويض عادل ومناسب[3].

---

[1] النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية ص 333 بتصرف

[2] ويكيبيديا

[3] د ماهر ملندي مجلة القانون الاداري والدستوري 5حزيران 2018

ثانيًا : القيود القانونية الضريبية والنقدية :

مما لا شك فيه أن المستثمر يسعى من وراء توظيف أمواله الحصول على العائد الأكبر الذي يرجوه من هذا الاستثمار وتحقيق أرباح يطمع بها، والقيود التي تقف في وجه الحصول على هذه العوائد .

القيود القانونية الضريبية : يعترف القانون الدولي بحق كل دولة ذات سيادة في فرض الضرائب والرسوم على الأشخاص والأموال الموجودة داخل إقليمها يستوي في ذلك أن يكون المكلف وطنيًا أو أجنبيًا مقيمًا أو غير مقيم، ما دامت هناك صلة وثيقة بين المكلف ووعاء الضريبة، فالدولة تملك في الواقع سلطات واسعة على الأجانب الذين يقيمون في إقليمها، وعلى ممتلكاتهم الكائنة فيه، وعلى الدخول النابعة من موارد في اختصاصها، ويمكنها انطلاقًا من سياستها الاقليمية أن تلزمهم بدفع الضرائب والأعباء المالية الأخرى[1] .

ويمكن للقواعد والإجراءات التي تطبقها الدولة المستقطبة لرأس المال أن تكون عائقاً للاستثمار الأجنبي في الحالات التالية :

- الازدواج الضريبي : هو فرض ضريبتين على الشخص نفسه بالنسبة لذات المال وعن المدة ذاتها[2]، وإذا تكررت هذه الظاهرة أكثر من مرتين سميت تعداداً ضريبيًا .

وعلى الرغم من أن الازدواج الضريبي هو مشروع من وجهة النظر القانونية، طالما أن يستمد مشروعيته من حق السيادة الذي تتمتع به كل دولة على مواطنيها وعلى الأجانب المقيمين فيها، وعلى الأموال والدخول الناتجة، وبيد أن هذا الازدواج يمثل عقبة أمام الاستثمار، كما وأنه يمثل عقبة أمام التجارة الدولية، وتكمن العلة أن هذا الازدواج يؤدي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه نظراً لتعدد الدول التي تدعي اختصاصها بفرض الضريبة كما يؤدي من جهة أخرى إلى تقليص العوائد التي كان المستثمر الأجنبي يأمل في تحقيقها من وراء نشاطه الاستثماري، ومن ثم فإن هذا الازدواج في الضريبة يمثل عائقًا كبيراً أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة[3] .

---

[1] النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية ص 110
[2] المالية العامة محمد خير العكام ص 153 كتاب جامعي
[3] دريد السامرائي مرجع سابق ص 128

- التميز في فرض الضريبة: إن التميز في فرض الضرائب بين المواطنين والمستثمرين الأجانب وهو عملاً مشروعًا من وجهة نظر القانون الدولي، إلا أن هذا التميز قد يعوق تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المستقبلة لرأس المال التي تتضمن تشريعاتها الضريبية مثل هذا التميز، وذلك خشية تحمل أعباء مالية قد ترتبها تلك الضرائب.

وليست الضرائب المميزة وحدها هي التي تشكل عائقًا في سبيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بل إن الضرائب العامة قد تكون هي الأخرى ذات أثر سلبي على التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات، وذلك عندما ترى الدولة أنه من الضروري اللجوء إلى الضرائب التصاعدية التي تفرض على أرباح المشروعات عمومًا، فمثل هذه الضرائب تؤدي إلى إعراض المنتجين عن زيادة انتاجهم حتى لا تخضع هذه الزيادة لضريبة تصاعدية مختلفة وبالتالي انخفاض ارباحهم، إن هذه الآثار السلبية نفسها قد تترتب عند فرض الضرائب غير المباشرة وعلى وجه الخصوص تللك التي تؤدي إلى رفع أثمان المنتجات ومن ثم تخفيض الاستهلاك وانكماش السوق المحلي أمام تلك المنتجات ومن هنا فإن القواعد القانونية الضريبية يمكن أن تكون أداة مهمة لتوجيه واستقطاب الاستثمار الأجنبي في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية التي تهدف الدولة إلى تحقيقها.

- الإجراءات والأعباء الضريبية المبالغ فيها: على الرغم من أن القانون الدولي يعترف لكل دولة ذات سيادة بالحق في فرض الضرائب على الأجانب وعلى أموالهم الموجودة في إقليمها بالمعدلات التي تراها تحقق مصالحها الوطنية، كما يعترف لها بالحرية المطلقة في وضع القواعد القانونية المتعلقة بتقدير الضريبة وجبايتها، بيد أن الإفراط في فرض الضرائب وعدم الاستقرار والتطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المستقطبة للاستثمار قد يشكل عائقًا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه البلاد، وعندما تتسم نظم الضرائب في البلاد بعدم الثبات والاستقرار يجهل الالمام بها من قبل المستثمر أمرًا عسيراً يعيق عملية الاستثمار، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الضريبية مما يخل بثقة المستثمر ويقلل من درجة اطمئنانه وقد يعوق في النتيجة انسياب رأس المال الأجنبي للدولة[1].

[1] دريد السامرائي المرجع السابق ص 129

ثالثاُ: القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية:

يقصد بذلك مجموعة القيود القانونية التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمار على المدفوعات الدولية، كالقيود المفروضة على حرية دخول وخروج رأس المال أو قابليته للتحول، بعبارة أخرى فإن أي تدخل من قل الدولة في حرية تحويل عملة دولة معينة إلى عملة دولة أخرى يعد رقابة على الصرف الأجنبي.

وتتدرج هذه القيود من حيث شدتها من دولة إلى أخرى فقد تأخذ الدولة بحرية التعامل على الصرف الأجنبي كأصل عام وتخضع بعض مثل هذه المعاملات لرقابتها وقد تفرض رقابة قانونية فعالة على كل المعاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي كأن تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات المحلية، أو أن تلزم كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج بأن يطلب من السلطات المحلية ذلك ويشتري بالسعر الذي تحدده الدولة.

وتتمتع الدولة في الواقع بالاختصاص الشامل في تنظيم شؤونها النقدية باعتباره صفة من صفات سيادتها الإقليمية، ولا يحد من سلطاتها في هذا الشأن سوى التزاماتها الدولية التعاقدية وإذا كانت قواعد القانون العام مستقرة على الاعتراف للدولة بهذا الحق فإن أحكام القضاء قد تواترت على ذلك أيضاً، إذ تقضي محكمة العدل الدولية في قضية القروض الصربية والبرازيلية بأن من المبادئ المعترف بها أن الدولة تملك الحق في تنظيم نقدها، فالنقد مثل الرسوم أو الضرائب وهي من الموضوعات التي يجب اعتبارها بصفة أساسية في الاختصاص الداخلي للدول وتهدف الدولة من فرض قيود على الصرف أهداف متعددة:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الوطني.
- دعم الصناعات الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
- تستخدم هذه القيود في بعض الحالات للتميز بين السلع والخدمات المستوردة بحسب أهميتها للاقتصاد الوطني.
- تستخدم الدولة هذه القيود للحصول على بعض موارد النقد الأجنبي.
- تستخدم الدول هذه الرقابة بهدف التميز بين الدول المختلفة من حيث التعامل التجاري معها[1].

[1] محمد خير العكام مرجع سابق

رابعًا : عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :

يعد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة أمراُ مهماُ في اجتذاب رأس المال الأجنبي، فهذا الأخير يبح بطبيعته عن الأمان والطمأنينة ولن يتسنى له مزاولة نشاطه التجاري إلا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فإن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يشكل بالضرورة عائقًا مهمًا في مواجهة الاستثمار الأجنبي ومن أهم عوامل انعدام الاستقرار الاقتصادي :

١–تخفيض قيمة العملة الوطنية : تلجأ الدولة أحيانًا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لأسباب عدة منها :

- معالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الوطني (تقليص الاستيراد وزيادة حجم الصادرات)
- تخفيض العملة يؤدي التوسع في الصناعات الوطنية وتساعد هذه العملية إلى خفض البطالة
- يؤدي تخفيض قيمة العملة زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقًا لسعر الصرف الجديد[1].

إن تخفيض قيمة العملة لا يقتصر على الدول النامية فهو إجراء تتبعه الدول لحل مشاكل اقتصادية ومن أبرز الدول التي قامت بتخفيض قيمة عملتها فرنسا ١٩٦٩ وبريطانيا ١٩٦٧، بيد أن هذا الإجراء بالرغم من آثاره الايجابية فإنه قد يؤدي أحيانًا إلى تحمل المستثمر الأجنبي بعض الخسائر الاقتصادية التي لم تكن في تقديره عند قيامه بممارسة النشاط التجاري في الدولة المستقطبة للاستثمار، إذ أن انخفاض قيمة العملة الوطنية ينعكس أثره على أثمان السلع والخدمات المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى، ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أثمان تلك السلع وبالتالي انخفاض القدرة على الاستيراد بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدولة عمومًا ويؤدي كل ذلك إلى تحمل المستثمر خسائر ونفقات إضافية .

٢–التضخم : لم يتفق الفكر الاقتصادي على تعريف جامع مانع للتضخم بل تعددت التعارف واختلفت فيما بينها بحسب الزاوية التي ينظر منها لموضوع التضخم فالتضخم عبارة عن" **نقود كثيرة تطارد سلعًا قليلة**" .

ويؤدي التضخم عمومًا إلى :

[1] دريد السامرائي مرجع سابق ص 134

- تناقص رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة وهجرتها إلى الخارج، واستمرار التضخم قد يؤدي إلى هجرة الأموال الوطنية أيضًا.
- يؤثر التضخم تأثيراً واضحًا في الاستثمار غير المباشر المتمثل في القروض والعلاقة القائمة بين الدائن والمدين.
- يمارس التضخم تأثيراً سيئًا وضاراً على ميزان المدفوعات الوطني إذ أنه يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات.
- كما يعمل التضخم على توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل انتاجية والتي لا تفيد التنمية الاقتصادية في الدولة.

عدم الاستقرار الاجتماعي:

إن عدم الاستقرار الاجتماعي الداخلي للدولة يؤدي إلى عجز المستثمر عن الحصول على المواد الضرورية لتنفيذ المشروع أو تشغيله، ومن جهة أخرى يمكن أن تقضي إلى عجز المستثمر عن اقتضاء حقوقه وتنفيذ التزاماته بسبب تعطل الجهات العامة.

أما في حالة الحرب فقد استقر العرف الدولي على أن للدولة المحاربة التي توجد الأموال في إقليمها أن تقوم بمصادرتها، أما إذا كانت الأموال المستثمرة مملوكة لمواطني الدولة المحاربة فإن الدولة الأخرى لها الحق في وقف النشاط الاستثماري أو تصفيته ووضع حارس قضائي ريثما يتقرر مصيره بعد انتهاء الحرب، ويخول العرف الدولي أيضًا اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الأموال المستثمرة خلال فترات الأزمات السياسية.

المبحث الثاني الحلول القانونية

أولا: الحلول القانونية لنزع الملكية:

تحرص بعض الاتفاقيات الدولية على تحريم نزع ملكية الاستثمار الأجنبي ومثال ذلك اتفاقية دعم وحماية الاستثمارات المتبادلة بين العراق وكوبا الموقعة ١٩٩٨، وتؤكد الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية [1]، إذ تقرر في الفقرة الأولى من المادة التاسعة بأنه " لا يخضع رأس المال العربي المستثمر بموجب هذه الاتفاقية لأية تدابير خاصة أو عامة دائمة أو مؤقتة مهما كانت صيغتها القانونية تلحق أيًا من أصوله أو احتياطاته أو عوائده كليًا أو جزئيًا وتؤدي إلى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع

[1] تم توقيع هذه الاتفاقية في عمان 1980

الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل أو انتزاع أو تبديد أسرار الملكية الفنية أو الحقوق العينية الأخرى، منع سداد الديون أو تأجيلها جبراً أو أية تدابير أخرى تؤدي إلى الحجز أو التجميد أو الحراسة..."[1].

وتقرر معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الاجنبي حق الدولة المستقطبة للاستثمار في نزع ملكية هذا الاستثمار باستخدام نظم قانونية مختلفة بشرط أداء تعويض مناسب، وقد انصب اهتمام واضعي هذه الاتفاقيات في الواقع على تحديد مقدار التعويض المستحق وأوصافه عند اتخاذ الدولة إجراءات نزع الملكية في مواجهة الاستثمار الأجنبي، وتذهب الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية إلى أداء التعويض خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية، كما أنها تتيح للمستثمر حق الطعن في مشروعية نزع الملكية ومقدار التعويض أمام القضاء الوطني [2]، وجميع الاتفاقيات والأعراف الدولية في نزع الملكية تحدد شروطًا ثلاثة لنزع الملكية وهي

- المصلحة العامة
- مراعاة أحكام القانون
- أداء التعويض.

ثانيًا: الحلول القانونية لقيود الضريبية والنقدية:

هناك عدة طرق يمكن اللجوء إليها في إطار مفهوم التنسيق الضريبي وعدم الازدواجية الضريبية لعل أهمها:

- كأن تقوم كل دولة على حدة أثناء وضع أو تعديل تشريعاتها الضريبية بمحاولة تجنب الازدواج الضريبي، كأن تمتنع الدولة عن فرض ضرائب على الأرباح التي تحققت من أعمال تمارس خارج حدودها وقصرها فقط على تلك المحققة ضمن أراضيها.
- عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقصد إيجاد تنسيق عملي بين التشريعات الضريبية للدول المتعاقدة تبين بصورة واضحة اختصاص كل دولة من حيث فرض الضرائب.
- أن يكون فرض الضرائب على الدخول العقارية لبلد موقع العقار.

[1] انظر المادة التاسعة من الاتفاقية السابقة
[2] انظر الاتفاقية السابقة

- أن يكون فرض الضرائب على الديون العادية لدولة موطن المكلف.
- أن يكون فرض الضرائب على أرباح المشروعات التي يوجد فيها المركز الرئيسي للمشروع.
- أن يكون فرض الضرائب على أجر العمل للدولة التي يتم فيها ذلك العمل.
- أن يكون فرض الضرائب على الدخل العام للدولة موطن المكلف[1].

وعقدت سورية اتفاقيات مع دول عربية وأجنبية استهدفت من خلالها الازدواج الضريبي الدولي وخصوصًا بالنسبة لضرائب الدخل ورأس المال، كاتفاقية مكافحة الازدواج الضريبي مع مصر ١٩٩١ ومع إيران ١٩٩٦ ومع الكويت ١٩٩٧.

ثالثًا: الحلول القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية:

إن من حق الدولة عمومًا أن تفرض رقابة على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية على أراضيها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية، بيد أن هذه الرقابة من الممكن أن تكون عائقًا في سبيل انسياب رأس المال، لذلك يجب على الدولة أن تحرص على تقديم بعض التسهيلات القانونية للمستثمر الأجنبي في هذا الخصوص بغية تشجيعه على الاستثمار، ومن هذه الحلول عقد اتفاقيات تجيز تحويل أصل الاستثمار وعوائده إلى الخارج وفقًا لضوابط قانونية معينة تكفل حماية حق الدولة كما تضمن للدولة في الوقت ذاته حقوق المستثمر المشروعة.

والهدف من هذه الاتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة والسماح بتحويل أصل الاستثمار الناتج عن تصفية المشروع أو التصرف فيه، والتحويل لا يقتصر على رأس المال الوارد بل لا بد ان يشمل كذلك ما يطرأ عليه من زيادة المال الذي بدأ به ويعد هذا ضمانًا لتشجيع الاستثمار.

ومثال ذلك الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة ١٩٨٠ فإنها تكرس مبدأ حرية تحويل أصل الاستثمار وعوائده إذ تنص على أن "يتمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال العربي بقصد الاستثمار في إقليم أية دولة طرف وبحرية تحويل عوائده دوريًا ثم إعادة تحويله إلى أية دولة طرف بعد الوفاء بالتزاماته المستحقة بدون أن يخضع في ذلك إلى أية قيود تميزية مصرفية وإدارية ...".

[1] د. محمد خير العكام دور السياسات الضريبية

وهذا الاتجاه هو جدير بالتأييد والعمل به إذ أنه يؤدي في الواقع إلى إيجاد نوع من الاستقرار لرأس المال الوافد كما أنه يعبر في الوقت ذاته عن مدى جدية المستثمر الأجنبي في ممارسة نشاطه التجاري بهدف تنمية اقتصاد الدولة وحماية الاقتصاد الوطني للدولة المستقطبة للاستثمار

الخاتمة

إن الأدوات القانونية عملية مهمة في عملية الاستثمار وتلعب دوراً كبيراُ في توفير مناخ ملائم للاستثمار وفي تقرير مبدأ التوازن بين طرفي العلاقة الاستثمارية، ولعل أهم تلك الأدوات هو قانون الاستثمار الذي يعد وسيلة التعبير الرسمي عن سياسة الدولة تجاه الاستثمارات الوافدة والرامية إلى توجيه نحو القطاعات والنشاطات ذات الأولوية في عملية التنمية ويجب على قانون الاستثمار أن يتضمن مختلف الأحكام القانونية المنظمة للاستثمارات الوافدة بدءاً بكيفية استقطابها وإنشائها مروراً بقواعد حمايتها وانتهاء بأحكام تصفيتها، كما يجب عليه أن يحتوي بصفة خاصة قدراً من الضمانات التي تطمئن رأس المال الوافد وتمنحه الثقة والأمان، كتنظيم نزع الملكية وكيفية أداء التعويض وضمان تحويله إلى الخارج مع ضرورة إيجاد وسيلة قانونية لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة.

صندوق تعاوني لتمويل المنشآت المتعثرة

د. حازم محمود الوادي

أستاذ مساعد رئيس قسم اقتصاد الأعمال - جامعة الطفيلة التقنية

تشهد المنطقة برمتها تغيرات وتطورات وأزمات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتعليمية، وهجرات بشرية، وانتقال لرأس المال من منطقة لأخرى، كل ذلك فاقم من الأزمات الاقتصادية مما انعكس سلبا على الأسواق المحلية والدولية، وكافة القطاعات الاقتصادية، والمنشآت والشركات والمؤسسات العاملة فمنها من ازدهر ونما، ومنها من خسر وتردى. وتأتي هذه الدراسة لإيجاد بعض الحلول للمنشآت والشركات والمؤسسات المتعثرة بسبب خارج إرادتها وظروفها ولأسباب لا إرادية، وهذا الحل يكمن بإنشاء صندوق تعاوني لدعمها للحيلولة دون خروجها من السوق مما ينعكس سلبا على التراكم الرأسمالي، والبطالة.

المبحث الأول: المخاطرة اقتصاديا

يحتوي المبحث على: معنى المخاطرة، وصفات الخطر، والإجراءات اللازمة لمنع وقوع الخطر، وأنواع الخطر، وطرق معالجة الخطر.

المطلب الأول: معنى المخاطرة:

المخاطرة لغة: مشتق من خَطَر: الإشراف على الهلاك، يقال: أخطَرَ المال، أي جعله خَطَرًا بين المتراهنين[1].

المخاطرة اصطلاحًا: لأهمية المخاطرة في هذا البحث تم توضيح معناها من عدة جوانب:

المخاطرة اقتصادا: "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار، وتقاس بناء لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع"[2].

المخاطرة ماليا: "عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي"[3].

[1] الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح، ط3 2008م/ 1429هـ ص 303 دار المعرفة – بيروت.
[2]. مطر، محمد، إدارة الاستثمار ط5 2009م ص 52 دار وائل للنشر والتوزيع – عمان /الأردن.
[3]. عبد السلام، ناشد محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية ط1 1989م ص 38 دار الثقافة العربية – القاهرة.

المخاطرة تأمينيا: "عدم المعرفة الأكيدة بنتائج الأحداث"[1]، والمخاطرة مصرفيا: "الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، أو قرار إئتماني على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد"[2].

والمخاطرة فقها: "المقامرة والغرر والضمان، أما كونها مقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، وغرراً لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك والتي تعني المخاطرة"[3].

ومما سبق يمكن التوصل إلى أن المخاطرة تشمل: كل ما يحصل من غير إرادة الإنسان، كانحراف في الأحداث خلال فترة زمنية محددة، أو حالة عدم التأكد تصاحب قرار الاستثمار، أو حادث مادي يؤدي لخسارة الاستثمارات، أو انحراف العائد نتيجة تغيرات غير متوقعه في الأحداث مما يسبب خسارة كلية أو جزئية في الأصل المملوك.

المطلب الثاني: صفات الخطر:

يتصف الخطر بالصفات التالية[4]:

١. أن يكون حصول الخطر احتماليا، أي ليس مستحيلا ولا مؤكدا، واحتمال حصوله فعليا مستقبلا، لا ماضيا ولا حاضرا مع قيام المشروع ليتعمد أخذ الأموال بغير حق، مما يسهل إثبات وقوع الخطر واستحقاق التعويض اللازم.

٢. من الممكن تقدير قيمة ما ينتج عن الخطر من خسائر مالية ليستحق تعويضه بقيمة الممتلكات التي تضررت من الخطر، وفي حالة عدم معرفة قيمة التالف من الخطر يمكن قياس ذلك على إحصاءات أخطار ماضية بفترة قصيرة، ومن نفس نوع الخطر إذا توفر ذلك، أو اللجوء لتقدير قيمة الممتلكات من قبل لجنة خبراء متخصصين في ذلك المجال.

---

[1]. الزرقا، مصطفى أحمد، نظام التأمين، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي للاقتصاد، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ط1 1980م ص 375.

[2]. Gerhand Schroeck, Risk Management and value, Creation in Financial in situation, Wiley USA 2002, P. 24.

[3]. القري، محمد علي، مخاطر تمويل الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي دراسة فقهية اقتصادية، دراسات اقتصادية إسلامية، جده – السعودية، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب م 9 ع1 محرم 1423هـ / 2002م ص 19 وما بعدها.

[4]. الطائي، يوسف وآخرون، إدارة التأمين والخاطر، ط1 2011م ص 22 وما بعدها دار اليازوري – عمان.

٣. أن يكون الخطر لا إراديا، أي لا يتعمد صاحب المشروع ايقاعه ليحصل على تعويض قيمته، وأن يأخذ بالأسباب لعدم وقوعه، كأن ينشئ مصنعا زراعيا فترة توقع حصول الجفاف لسنوات عديدة.

٤. أن تكون الخسارة الناتجة عن الخطر مادية، أي لها قيمة نقدية في السوق، وليس على أساس قيمتها العاطفية لدى صاحبها.

٥. أن يكون وقوع الخطر من السهل إثباته، فلا يكون ضد مرض تظهر أعراضه، ولا ممتلكات نقدية يدعي أنه يحتفظ بها في منزله.

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الخطر:

على إدارة المخاطر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أية أخطار تلحق الأضرار المادية بالمنشأة، منها[1]:

١. دراسة النشاط الاقتصادي الخاص بالمشروع لاكتشاف الأخطار وتقويمها، ودراسة القرارات الواجب اتخاذها لتفادي تلك الأخطار.

٢. تحليل كل خطر من الأخطار لمعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لمنع حصوله، وسبل معالجته بالطرق العلمية.

٣. عمل سجلات وبيانات عن الأخطار المختلفة، وتقدير حجم الخسائر الناتجة عن كل خطر.

٤. البحث عن أفضل الوسائل لمواجهة وإدارة الأخطار المحتمل حصولها لتقليل الخسائر قدر الإمكان.

٥. نشر الوعي بين عاملي المنشأة والمجتمع المحلي للحد من خسائر الخطر حالة حدوثه.

المطلب الرابع: أنواع الخطر:

يقسم الخطر إلى الأقسام التالية[2]:

المخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية: وهي المخاطر التي ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية وليس قطاع معين، كالإضرابات العامة، أو حالات الكساد أو التضخم، أو الحروب، أو الإنقلابات، أو الهزات الأرضية أو البراكين، أو الجفاف لسنوات طويلة، ... أو غير ذلك ؛ فهذه الظروف تؤثر على الاقتصاد الكلي والسوق المالي وبالتالي على الشركات ملحقة بها الضرر.

[1]. الطائي، يوسف وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط1 2011م ص 31 وما بعدها، دار اليازوري – عمان

[2]. مطر، محمد، إدارة الاستثمار، ط5 2009م، ص 58 وما بعدها، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.

المخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية: هذه المخاطر تصيب قطاع معين أو شركة معينة، وهي مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، كإضراب عمالي في شركة معينه أو قطاع معين، أو حصول خطأ إداري، أو ظهور اختراع جديد يلغي المنتج السابق، أو حصول تغيير في أذواق المستهلكين مما يكسّد المنتج الموجود، أو صدور قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة سلبا، أو إيجاد حملات إعلانية لها تأثير قوي على منتجات الشركة، ... وغير ذلك من المؤثرات اللاإرادية التي تصيب المستثمرون والشركات المنتجة.

المطلب الخامس: طرق معالجة الخطر:

أهم الطرق التي تعارف عليها الناس لمواجهة الخطر هي[1]:

١. تحديث وتطوير الوسائل المختلفة وفق التطورات العلمية والفنية والمعرفية للوقاية من حدوث الخطر، ومثال ذلك: تطوير الوسائل لمنع الحرائق، والأمراض، وحوادث الطرق، والغرق، ... وغير ذلك، لكن الواقع العملي لم يمنع ذلك.

٢. الادخار وتكوين الاحتياطي اللازم لمواجهة الأخطار: ويتم فيه إقتطاع جزء من الدخل وتجميعه بشكل منتظم للاستفادة منه حال وقوع الخطر، ولزيادة هذه المدخرات قد تستثمر استثمارات قصيرة الأجل وقابلة للتسييل سريعا كالسوق المالي أو غير ذلك. لكن الواقع العملي لم يحقق ذلك فقد يحصل الخطر قبل تكوين مدخرات كافية لتغطية خسائره.

٣. التأمين التعاوني والتبادلي: فالتأمين التعاوني هو الاشتراك مع الآخرين بمبلغ معين من المال على شكل أقساط ضد خطر معين دون مقابل، ثم تجمع هذه الأقساط تراكميا وتدفع لمن يتعرض للخطر من المشتركين.

أما التأمين التبادلي فهو: الاتفاق بين مجموعة من الأشخاص على مساعدة بعضهم بعضا حالة تعرض أحدهم لخطر معين دون دفع أية أقساط، وإنما يتم الدفع حال حصول الخطر لأحدهم.

٤. التأمين التجاري: وهو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق

[1]. الطائي، إدارة التأمين والمخاطر، مرجع سابق ص 33 وما بعدها.

الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو آية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن، ويتحمل بمقتضاه المؤمن تبعة الخطر بإجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء.

نلاحظ مما سبق أن أي مبلغ يدفع لمقابلة الخطر يكون بمقابل قسط أو مساهمة، فالادخار والتأمين بكل أنواعه يتطلب دفع مبلغ من المال، أما تطوير الوسائل المختلفة فقد يكون الدفع إما مباشرة بتمويل ذلك التقدم العلمي وتطبيقه أو بدفع ضرائب حالة استخدامه، فيزيد من تكاليف التحوط ضد الخطر المحتمل، فإذا كان منتجا يزيد من تكاليف وحدة إنتاجه.

المبحث الثاني: روافد الصندوق التعاوني

يحتوي المبحث على: التأمين التعاوني، وسهم الغارمين، والتبرعات، والدعم الحكومي

المطلب الأول: التأمين التعاوني: هو اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا إذا أصابه حادث معين[1].

وبذلك يمكن توزيع خطر الإفلاس على جميع الشركات العاملة، ليتم الإقتطاع من كل شركة عاملة مبلغا معينا سنويا من أرباحها، ثم يدفع من المبلغ لكل شركة توشك على الإفلاس بقدر حاجتها ليكون تمويلا لها لمنع خروجها من السوق، ولتتعدى الخطر الحاصل لها.

ودليل ذلك قوله سبحانه وتعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**(المائدة: ٢)، ووجه دلالة الآية: في ذلك أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى، أي: ليعن بعضكم بعضا، وتحاثوا على أمر الله تعالى وأعملوا به، وأنتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا عنه[2].

المطلب الثاني: سهم الغارمين:

يمكن تمويل الصندوق من سهم الغارمين لأن سهم الغارمين يعطى لأصناف منهم: الشخصية الاعتبارية حالة إصابتها بظرف طارئ أخل بإيرادها، أو أخسرها سيولتها أو رأس مالها أو جزء منه، ولم تستطع القيام بنفسها، فلا يجوز إخراجها من السوق، ودليل ذلك:

١. قوله سبحانه وتعالى: " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (الأعراف: ٥٦).

---

1. ملحم، أحمد سالم وأحمد الصباغ، التأمين الإسلامي، ط2 ص 21.
2. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،، الجامع لأحكام القرآن، 6/41 المكتبة التوفيقية – مصر.

وجه الدلالة في الآية القرآنية: " نهى عن كل فساد بعد صلاح قل أو كثر، فهو على العموم على الصحيح من أقوال الفقهاء، وقال الضحاك: معناه لا تغوروا الماء المعين، ولا تقطعوا الشجر المثمر ضرارا"[1].

وفي ذلك دليل على المحافظة على الاستثمارات القائمة وإبقائها عاملة بمد يد العون لها من الزكاة وغيرها، لما لها من أهمية اقتصادية ومنفعة عالية للمجتمع.

٢. ما روي عن أبي هريرة قال:« خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ليلة فإذا هو بأبي بكر وعمر فقال:(ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة ؟) قالا: الجوع يا رسول الله قال: وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما قوموا) فقاموا معه فأتى رجلا من الأنصار فإذا هو ليس في بيته، فلما رأته المرأة قالت مرحبا وأهلاً فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم (أين فلان؟) قالت ذهب يستعذب لنا من الماء، إذ جاء الأنصاري فنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ثم قال: الحمد لله ما أحد اليوم أكرم أضيافاً مني، قال فانطلق فجاءهم بعذق فيه بسر وتمر ورطب فقال: كلوا من هذه، وأخذ المدية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إياك والحلوب) فذبح لهم فأكلوا من الشاة ومن ذلك العذق وشربوا، فلما أن شبعوا ورووا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر: (والذي نفسي بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة، أخرجكم من بيوتكم الجوع ثم لم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم)[2].

٣. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها، فكثر دينه فأفلس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تصدقوا عليه، فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك[3].

وجه الدلالة في النص: " التعاون على البر والتقوى ومواساة المحتاج ومن عليه دين والحث على الصدقة عليه"[4].

---

1. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،، الجامع لأحكام القرآن، 7/186 المكتبة التوفيقية – مصر
2. صحيح مسلم حديث رقم 2038.
3. صحيح مسلم حديث رقم 1556.
4. الإمام النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، 10/218 ط2 1392هـ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤ . عن سعيد بن حريث رضي الله عنه قال: " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمنا أن لا يبارك فيه"[1].

يقول المناوي في فيض القدير: " فإذا بيعت وجعل ثمنها متجرا لم يبارك له في ثمنها، ولأنه خلاف تدبيره تعالى في جعل الأرض مهادا، أما إذا جعل ثمنها في مثلها فقد أبقى الأمر على تدبيره الذي هيأه له فيناله من البركة التي بارك فيها، فالبركة مقرونه بتدبيره تعالى لخلقه".

وفيه إشارة إلى أن الإفلاس والخروج من السوق لأي مشروع قائم لا يفضله الشرع الإسلامي، بل دعا الإسلام إلى عدم تصفية الاستثمارات القائمة إلا لحاجة – والحاجة إما خسارة أو استثمار آخر – على أن يستبدلها باستثمارات أخرى.

٥ . ورد في الأثر: ما أكده الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، فأوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه أسامة بن زيد حينما سير جيشه للشام قائلا: " لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا هرما، ولا تقطعن شجرا مثمرا، ولا تخربن عامرا، ولا تعقّرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكله، ولا تحرقن نخلا، ولا تغرقنه، ولا تغلل ولا تجبن"[2].

٦ . من المعقول: فيه تحقيق للمصلحة العامة بعدم ترك الشخصية الاعتبارية دون دفع الغرم عنها الحاصل من غير تعمد أو تقصير، وفيه إفقار لأسر كثيرة إذا ما صفيت تلك المنشآت وخرجت من السوق وتعطل كل من يعمل بها، وفيه تعطيل للموارد الاقتصادية من طبيعية وبشرية ومالية، وكثر انتشار المنشآت المتعثرة في هذا العصر، فأصبح يشكل عبء وثقل اقتصادي على الدول الإسلامية.

وبذلك يمكن تخصيص ثُمن حصيلة الزكاة لدعم المشاريع والشركات المتعثرة من أجل إخراجها من عثرتها غير المتوقعة أو المتعمدة.

المطلب الثالث: التبرعات:

١ . عن أبي عبد الرحمن السلمي: أن عثمان رضي الله عنه حيث حوصر أشرف عليهم وقال: أنشدكم الله، ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: ألستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه

---

1. سنن ابن ماجه حديث رقم 2491، ورواه البيهقي، وصححه الألباني في سنن ابن ماجه.
2. الإمام مالك، مالك بن أنس، 2/448، كتاب الجهاد باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو.

وسلم، قال: « من حفر رومة فله الجنة »؛ فحفرتها؟ ألستم تعلمون: أنه قال: « من جهز جيش العسرة فله الجنة »؛ فجهزته؟ قال: فصدقوه بما قال[1].

٢. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها، فكثر دينه فأفلس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تصدقوا عليه، فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك)[2].

وجه الدلالة في النص: " التعاون على البر والتقوى ومواساة المحتاج ومن عليه دين والحث على الصدقة عليه"[3].

وبذلك يجب تحفيز همم الأغنياء والمحسنين بالتبرع لصالح المشاريع المنتجة والمتعثرة لما في ذلك من صدقة جارية.

المطلب الرابع: الدعم الحكومي:

حيث يتوجب على الدولة دعم الشركات والمشاريع المعثرة قدر استطاعتها، ودليل ذلك:

١. قوله سبحانه وتعالى: **النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا** (الأحزاب: ٦).

وجه الدلالة في الآية الكريمة: " قال بعض أهل العلم يجب على الإمام أن يقضي من بيت المال دين الفقراء اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فإنه صرح بوجوب ذلك حيث قال: " فعلي قضاؤه"[4].

٢. ففي هذين النصين وغيرهما من النصوص مؤشرات على أن تدعم الدولة الشركات والمشاريع التي أثقلتها الديون باعتبارها شخصية إعتبارية على حسب القدرة والاستطاعة.

النتائج:

---

1. صحيح البخاري حديث رقم 2778.
2. صحيح مسلم حديث رقم 1556.
3. الإمام النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، 10/218 ط2 1392هـ دار إحياء التراث العربي – بيروت.
4. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق 14/102.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. الخطر الذي تتعرض له المنشأة أو الشركة هو كل ما يحصل من غير إرادة الإنسان، كانحراف في الأحداث خلال فترة زمنية محددة، أو حالة عدم التأكد تصاحب قرار الاستثمار، أو حادث مادي يؤدي لخسارة الاستثمارات، أو انحراف العائد نتيجة تغيرات غير متوقعه في الأحداث مما يسبب خسارة كلية أو جزئية في الأصل المملوك.

٢. بالرغم من كل السبل المبذولة لمعالجة الخطر فلم يتم التوصل لوسيلة مباشرة لمعالجته إلا بالتأمين التجاري الذي لا تستطيع الشركات والمصانع والمنشآت المتعثرة الانضمام إلية لحرمته، وارتفاع تكلفته، وعدم جدواه الاقتصادية.

٣. إمكانية إنشاء صندوق تعاوني لتمويل الخطر على أن تكون ايراداته من: التأمين التعاوني، وسهم الغارمين من حصيلة الزكاة، والتبرعات الخيرية، والدعم الحكومي.

التوصيات:

يوصي الباحث:

١. بضرورة إنشاء هذا الصندوق لدعم الاقتصاد الوطني، والإسراع في إظهاره على الواقع العملي للحيلولة دون خروج عدد كبير من الشركات والمصانع والمنشآت من السوق المحلي مما ينعكس على التراكم الرأسمالي، وزيادة البطالة في الموارد المالية والبشرية والطبيعية.

٢. أن ينشأ الصندوق على مستوى العالم العربي بداية، ثم يوسع ليشمل العالم الإسلامي.

المراجع:

1. Gerhand Schroeck, Risk Management and value, Creation in Financial in situation, Wiley USA 2002, P. 24.

٢. الإمام النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ط ٢، ١٣٩٢ هـ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣. الإمام مالك، مالك بن أنس، كتاب الجهاد باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو.

٤. البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي ٢٠١٥، م.

٥. الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح، ط ٣، ٢٠٠٨ م/ ١٤٢٩هـ دار المعرفة – بيروت.

٦. الزرقا، مصطفى أحمد، نظام التأمين، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي للاقتصاد، المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الإسلامي ط ١، ١٩٨٠ م.

٧. سنن ابن ماجه.

٨. صحيح البخاري.

٩. صحيح مسلم.

١٠. الطائي، يوسف وآخرون، إدارة التأمين والخاطر، ط ١، ٢٠١١ م، دار اليازوري – عمان.

١١. عبد السلام، ناشد محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية ط ١، ١٩٨٩م دار الثقافة العربية – القاهرة.

١٢. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،، الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التوفيقية – مصر.

١٣. القري، محمد علي، مخاطر تمويل الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي دراسة فقهية اقتصادية، دراسات اقتصادية إسلامية، جده – السعودية، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب م ٩ ع ١ محرم ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م.

١٤. مطر، محمد، إدارة الاستثمار ط ٥، ٢٠٠٩ دار وائل للنشر والتوزيع – عمان /الأردن.

١٥. ملحم، أحمد سالم وأحمد الصباغ، التأمين الإسلامي، ط ٢.

ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

د. عادل مبروك محمد
استاذ التمويل - عميد كلية التجارة جامعة القاهرة سابقًا وعميد أكاديمية أخبار اليوم

نجلاء عبد المنعم إبراهيم
ماجستير الاقتصاد الإسلامي - باحث اقتصادي

الحلقة (٢)

المبحث الثاني : الدوافع والمبررات والتحديات والصعوبات التي تواجه إنشاء فروع إسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية أحد المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل مجموعة من الهيئات الدولية، والبنوك العالمية، نظرا للنجاحات المتتالية في السنوات الأخيرة، وقد ساهمت البنوك الإسلامية في جذب البنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، وكما أن هناك دوافع كثيرة دفعت البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية لديها، فأيضا هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك التقليدية لفتح فروع إسلامية وهذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل، من خلال طرح العديد من الصعوبات وكيفية التغلب عليها، وإيجاد الحلول المناسبة والاقتراحات التي تساعد في نجاح تجربة النوافذ والفروع الإسلامية.

المطلب الأول : الدوافع والمبررات لإنشاء فروع إسلامية

تزاول البنوك التجارية العاملة في الجزائر المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية وفق منهج يعتمد على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلي جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، دون الفصل بينهما، مع عدم وجود دوافع حقيقة لتبني العمل المصرفي الإسلامي شكل الفروع أو النوافذ الإسلامية بحد ذاتها، أو تبني خطة إستراتجية للتحول الكامل لنموذج البنك الإسلامي.

مبررات إنشاء النوافذ الإسلامية : إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من نظام الربا والفائدة، وإقامة نظام اقتصادي إسلامي، فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية هو الفرصة لدخول سوق جديد واجتذاب عملاء جدد، واستثمارات جديدة، وقد يكون ما حققتها المصرفية الإسلامية من تقدم

خلال الفترات الأخيرة أدى إلى اتجاه المؤسسات المصرفية التقليدية إلى إنشاء فروع مصرفية إسلامية، وقد زاد الطلب في الآونة الأخيرة على المنتجات الإسلامية، والعمل بها عبر البنوك التقليدية وعن طريق النوافذ تستطيع البنوك التقليدية جذب عملاء تفضل التعامل بالشريعة الإسلامية.

ويرى بعض الباحثين أن النوافذ الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة، والخبرات[1] المتراكمة لدى المصارف التقليدية منذ مئات السنين، مما يدعم العمل المصرفي الإسلامي ويطوره ويزيد من فاعليته وكفاءته، حيث قامت البنوك الإسلامية بإدخال كثيرين ممن لهم خبرة في العمل المصرفي، فأفادوا هذا العمل بخبراتهم الفنية، واستيعابهم الفلسفة التي يقوم عليها البنك الإسلامي، كما يعتقد بعض الباحثين أن وجود النوافذ سوف يعزز المنافسة بين البنوك مما يؤدي إلى زيادة كفاءة البنوك الإسلامية.

دوافع البنوك التقليدية [2]:

وفي ما يلي استعراض أهم دوافع البنوك التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية:

- محاولة جلب المدخرات المالية خارج الدائرة النقدية للأفراد المحجمون عن المعاملات البنكية الربوية،
- استقطاب رؤوس الأموال من السوق الموازية والمحافظة على عملائها الحاليين بتقديم خدمات مصرفية متنوعة؛
- تعظيم الأرباح من مصادر مالية غير تقليدية؛
- استقطاب العملاء الراغبين في الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدافع ديني منهم.
- تهدف فروع المعاملات الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأغراض المختلفة والتي يمكن إيجازها في الآتي:
- تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة في مجال الأعمال المصرفية؛
- جذب شريحة من المتعاملين والمحافظة على المتعاملين؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

[1] - د. نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013

[2] - بن إبراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد1،عدد 33،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي 2018،ص60

- اكتساب خبرات في المجالات المصرفية الإسلامية؛

دوافع فتح البنوك التقليدية للنوافذ الإسلامية: تتلخص فتح البنوك التقليدية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

– **دوافع عقائدية**: ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التقليدية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية[1].

– **دوافع اقتصادية**: تتمثل دوافع الاقتصادية في النقاط التالية [2]:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي

المبحث الثاني: التحديات والصعوبات في فتح نوافذ إسلامية

عرفت المالية الإسلامية تطورا ملحوظا وانتشارا واسعا في كل أنحاء العالم، وقد أثبتت جدارتها كأسلوب من أساليب التمويل حتى في الدول غير الإسلامية.

معوقات فتح الفروع والنوافذ الإسلامية:

تواجه البنوك التجارية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية تتمثل أهم هذه المشكلات والعقبات في الآتي: معوقات إدارية، ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية، ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.

[1] - معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيزا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد3، مارس2014، ص269

[2] - معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سابق ص270

أولا : المعوقات الإدارية : عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا . الأمر الذي قد يؤدى إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه . الأمر الذي يؤدى بدوره إلى بعض السلبيات .

ثانيا : معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات : تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التجارية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين :

* عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي ؛

* التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء[1] .

ثالثا : معوقات ذات صلة بالموارد البشرية : هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما ازدادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك . فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى إلى حالة من عدم التأكد . لدى العاملين في البنك وشيوع "الإشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد .

أهم المشكلات التي تواجه فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية :

يمكن تلخيص أهم المشكلات في مايلي[2] :

[1] - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان2004، ص74

[2] - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان 2004، ص72

- مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بالفروع والنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية؛
- مشكلة تحويل فائض السيولة من الفروع الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي ويحصل مقابل ذلك على جائزة "فائدة"؛
- مشكلة التركيز على صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء، وأحيانا يتم تنفيذها بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيرا عن الفروع التجارية
- مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، اعتقاد من بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التجارية.
- مشكلة جدوى الديون التي على المتعاملين المتأخرين عن طريق زيادة الأجل نظير زيادة في الدين، وهذا هو ربا النسيئة أو ربا الجاهلية؛، وهذا من الربا المحرم شرعا.
- مشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية.

سبل تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات:

يمكن تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات السابقة على النحو التالي:

- الدعوة إلى التعامل مع البنوك والفروع والنوافذ الإسلامية وهذا يعتبر عبادة، وتجنب التعامل مع الفروع التجارية الربوية.
- الاهتمام بالرقابة الشرعية عن طريق إنشاء وظيفة المراقب الشرعي الدائم بالفروع والنوافذ؛ الإسلامية وضمان استقلاليته وحياديته تماما.
- تحقيق الاستقلال التام للفروع والنوافذ الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي ولاسيما في مصادر الأموال واستخداماتها ويكون له كيان قانون مستقل.
- اهتمام وسائل الإعلام بالبنوك الإسلامية والفروع الإسلامية بالرد على الافتراءات والشبهات التي تثار حوله.

الخاتمة:

ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثين عاما الماضية، إلا أن نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. ولعل مما ساعد على إحياء الصيرفة

الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وبينت أنها اقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الفروع ونوافذ الإسلامية من جهة والبنوك التجارية والبنوك الإسلامية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح الخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة الربوية.

فأقدمت الكثير من البنوك التجارية على المستويين المحلى والدولي على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها. فمنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية، ومنها من فتح فروع أو إدارات متخصصة في العمل المصرفى الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية، ولتحقيق الهدف من فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وضمان إسلامية المعاملات يتطلب الأمر التركيز على توفير متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة رقابية شرعية لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق الشريعة الإسلامية، كذلك الالتزام بالإجراءات القانونية والإدارية، وتأهيل وتدريب الموظفين لتحقيق الأهداف المسطرة وضمان حسن سير المعاملات الإسلامية داخل الفروع والنوافذ الإسلامية

رغم العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية، فان التفاؤل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية يبقى قائما، مع وجود مؤشرات جيدة تبعث على التفاؤل أهمها: تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي من طرف العملاء.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة وفحص مختلف جوانب الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:

- على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التجارية إلا أنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية، وإثبات قدرتها في مواجهة الأزمات المالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي واقتصادي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.
- تعد ظاهرة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية نتيجة صحوة المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية والتخلص من الحرام.
- ترجع فكرة إنشاء الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في مطلع السبعينات، إلا أن هذه الفكرة لم تصل إلي حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الاقبال عليها.
- تواجه البنوك التجارية عند فتحها لنوافذ وفروع للمعاملات الإسلامية صعوبات ومعوقات تحد من نجاحها.
- تعتبر تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع للمعاملات الإسلامية تجربة ناجحة، لما ترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر للبنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.
- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها في ارض الواقع، لاسيما وان الإطار التطبيقي والعملي لهذه الفكرة أتاح للبنوك التجارية تجاوز الأزمة المالية العالمية.
- أثبتت التجربة الماليزية أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وهو بذلك خطوة ناجحة في تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى البنوك إسلامية مستقلة وخير مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته عرف "ببنك المعاملات".
- يعتبر أسلوب التدرج من أنجع الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح النوافذ والفروع الإسلامية.
- وجوب تكوين إطارات بشرية للعمل في المصارف الإسلامية.
- تحظى تجربة النوافذ الإسلامية بالقبول والنجاح.

الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة توجيه البنوك التجارية الإنشاء وفتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وفق ضوابط شرعية وقانونية صحيحة.

- محاولة التخفيف من العقبات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي لتمكين هذه البنوك من أن تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد .
- ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصرفية الإسلامية من خلال نوافذ وفروع إسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظمها .
- العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ والفروع الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية لان هذه الأخيرة في حال توفر لها المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة فان لها القدرة على التنمية بشكل جيد .
- أفضل طريقة لتبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية وأجنبية ناجحة في هذا المجال للاستفادة منها .
- القيام بحملات إعلانية،واشهارية لتوعية الأفراد بأهمية الفروع والنوافذ الإسلامية . فتح المجال أمام الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية .
- إنشاء معهد تدريب مصرفي من أجل تأهيل العاملين فيه واستيعاب آليات العمل في البنوك الإسلامية وكذا الفروع والنوافذ التابعة للبنوك التجارية .
- محاولة إنشاء أكبر عدد ممكن من النوافذ الإسلامية مع ضرورة موافقتها للشريعة الإسلامية .
- بذل قصارى الجهد وما في الوسع من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

هل سيتم انتزاع وظيفة المصارف تدريجياً ؟

التحول الرقمي وأثره على المصارف

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA – المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

كثيراً ما تردد على مسامعنا في الآونة الأخيرة مصطلح التحول الرقمي والذي هو مصطلح العصر، فما هو التحول الرقمي؟ وكيف غير مسار حياتنا؟

عند الحديث عن التحول الرقمي يتبادر إلى أذهاننا عملية التحول من العمل الورقي إلى التعامل الرقمي وهذا ليس صحيحا .

إن أبسط ما يمكن قوله إن التحول الرقمي هو دمج للتكنولوجيا بتفاصيل الحياة، أصبح للأفراد الحصول على الخدمات وتنفيذ الأعمال من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية أما الشركات فقد اتجهت إلى تسخير التكنولوجيا الحديثة لتطوير أدائها وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وتقديم خدمات أفضل، وظهرت شركات عملاقة تربح مليارات الدولارات سنوياً مثل أمازون رغم أنها لا تمتلك محلات وإنما تقوم بالبيع والشراء باستخدام التكنولوجيا .

جميع هؤلاء استفادوا من ثورة المعلومات والتقنيات الحديثة لاختصار الوقت والتكلفة ورفع مستوى الأرباح، وتسهيل تشغيل الخدمات من خلال تبسيط إجراءات العمل، بالإضافة إلى سرعة وصولهم إلى أعداد كبيرة من الجمهور .

بالرغم من العوائق القائمة في بعض البلدان إلا أن التحول الرقمي قادم إلى مؤسساتنا ومصارفنا شئنا أم أبينا، وفي ظل ثقافة رفض التغيير سواء من قبل الأفراد أو الشركات، وعدم جاهزية المؤسسات وضعف خبرة الموارد البشرية فإننا نواجه أهم تحديات التحول الرقمي .

لا يمكن تجاهل المخاوف حول أمن البيانات حيث كثيراً ما نسمع عن سرقة البيانات الشخصية، وبالتالي زيادة مخاطر الوصول غير المسموح به من الخصوم أو المنافسين .

ولكن هذا لا يعني الدعوة إلى الكف عن التحول الرقمي، فلم يعد خياراً أو رفاهية وإنما هو مطلب حتمي . لذلك يجب على المؤسسات التطلع على المدى البعيد، والتحرك نحو تطوير سياساتها ووضع

استراتيجيات وخطط مدروسة وتدريب الموظفين وتأهيلهم للتعامل مع التطبيقات الحديثة، وتطوير الأنظمة للحد من المخاطر الأمنية للمعلومات، فإن لم تتحمل الشركات اليوم فاتورة التدريب والتغيير ستضطر إلى دفع أثمان باهظة للتجهيل.

التحول الرقمي في المصارف:

تسعى المصارف إلى توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل لتطوير الخدمات المقدمة للعملاء، والانتقال من النموذج التقليدي إلى النظام المطور، وذلك من خلال الإنجاز اللحظي للمعاملات، أصبح بإمكان المتعامل الحصول على كافة الخدمات من منزله بأي وقت وبأي مكان ودون الحاجة إلى زيارة فروع المصرف، ونتيجة ذلك طوّرت المصارف التطبيقات البنكية ليتمكن المتعامل من خلالها فتح حساب أو تقديم طلب تمويل، واتمام عمليات التحويل والبيع والشراء وتسديد الفواتير عبر الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها الكثير من الخدمات البنكية التي لسنا بصدد ذكرها الآن.

ما زالت تسعى البنوك إلى استخدام الذكاء الصناعي للاعتماد على الآلات للتنبؤ بسلوك المتعامل والمخاطر الخاصة به وتحليل المتعاملين بما يساعد في تحديد الاحتياجات الائتمانية لهم من جهة وإخبار المتعامل بالخدمات المناسبة له من جهة أخرى.

التحول الرقمي في المصارف سيزيد من حدّة المنافسة، جميعها تستهدف أكبر شريحة من العملاء من خلال إطلاق المزيد من الخدمات المصرفية الالكترونية، وهذا بدوره سيجبر المصارف على مواكبة تطور الأنظمة الرقمية، وهذا ما ينذر باستبدال أبنية الفروع التقليدية بالفروع الالكترونية وقد تظهر وظائف جديدة وتؤول الوظائف المصرفية التقليدية إلى الزوال.

التحول الرقمي في المصارف الإسلامية خاصةً:

تهدف المصارف الإسلامية إلى المزيد من التجديد والابتكار بما لا يخالف الضوابط الشرعية، لذا لا بد من مراعاة الجانب الشرعي عند تطبيق المعاملات المصرفية بالأساليب الجديدة، ولما أن العقود الذكية والبنوك الرقمية حديثة العهد، فلا زالت هناك العديد من الأمور التي بحاجة إلى التأصيل منها الصيغة التي يتم بها الدلالة على التراضي، القبض الحكمي، الضمان وتحمل تبعة الهلاك والذي يشترط استحقاق الربح، فعلى سبيل المثال: جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي " إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، ونطبق هذا على الهاتف اللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقداً بين حاضرين.

وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء" وهذا ما يمكن تطبيقه في عقود البيوع عامة، ورغم أن الصرف من عقود البيوع إلا أن أحد شروطه التقابض الفوري في مجلس العقد ولا يجوز تأجيل أحد البدلين أو كلاهما معاً وبالتالي لا يمكن إجراء عملية الصرف عن طريق الهاتف أو أية وسيلة مشابهة لا تحقق التقابض الفوري.

دور جائحة كورونا في تسريع التحول الرقمي في المصارف:

لا يمكننا إنكار أن للجائحة دور كبير في تسريع قطار التحول الرقمي، حيث اتجهت المصارف نحو تبني أساليب جديدة للتواصل مع العملاء وذلك قبل انتشار الفايروس، إلا أن مع انتشار الوباء وملازمة الناس منازلهم، والابتعاد عن الأماكن المكتظة، أصبح لزاماً على العملاء تقبل المعاملات الالكترونية وتعلمها، وخاصة في المنطقة العربية، وهذا ما يستدعي أيضاً من البنوك المركزية تعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بالمصارف لمواكبة هذا التغيير، وعلى الرغم من أن بعض البنوك العربية لا تزال تنظر للتحول الرقمي على أنه اختيار إلا أنه بالمقابل بدأت بعض البنوك الأخرى بدفع عجلة التغيير للأمام.

١٤٤٢/١٠/٢٩هـ ٢٠٢١/٠٦/١٠م

البنك المركزي السعودي يرفع بطلبي الترخيص لبنكين رقميين محليين لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة

تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وانطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي "ساما" في دعم نمو واستقرار القطاع المصرفي والاقتصاد السعودي وتوسيع وتعميق القطاع المالي، يُعلن البنك المركزي أنه استكمل الإجراءات المتعلقة بدراسة طلبي الترخيص لبنكين رقميين محليين لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، وذلك بعد استكمال المتطلبات النظامية والإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، بالإضافة للإرشادات والمعايير لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية. واستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة بموجب نظام البنك المركزي السعودي ونظام مراقبة البنوك، سيقوم البنك المركزي بالرفع للجهات العليا حسب النظام لطلب الموافقة على الترخيص، وبعد صدور الموافقة سوف يقوم البنك المركزي باستكمال الاشراف على ترتيبات التأسيس والتشغيل قبل ممارسة البنكين أعمالهما بالمملكة.

وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع دور البنك المركزي في مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي، والسعي في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين الشركات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية حيث رخص البنك المركزي في الفترة الماضية لـ ١٦ شركة تقنية مالية سعودية لتقديم خدمات المدفوعات والتمويل الاستهلاكي المصغر ووساطة التأمين الإلكترونية، كما صرح البنك المركزي لـ ٣٢ شركة تقنية مالية للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية والمخصصة لتجربة الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة، ويأتي هذا استكمالاً للجهود التي قام بها البنك المركزي في تشجيع البنوك المحلية لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات عبر القنوات المصرفية الرقمية وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، كما أن تقدم واستيفاء البنكين المتقدمين لمتطلبات الترخيص يؤكد على ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في استقرار ومتانة القطاع المالي والمصرفي في المملكة، وعلى الفرص المتاحة للتوسع لهذا القطاع ليستمر في كونه رافداً أساسياً من روافد النمو والتنمية الاقتصادية في المملكة.

وفي هذا الصدد، يؤكد البنك المركزي استمرار تلقى طلبات جديدة للترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة بما يحقق قيمة مضافة للقطاع المصرفي وبما يسهم في دعم ونمو الاقتصاد السعودي وخدمة المواطنين والشركات، ويشجع البنك المركزي الراغبين في تقديم طلبات الترخيص الاطلاع على الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية والتي تأتي تكملة للإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة والمنشورة على موقع البنك المركزي.

البنك المركزي السعودي
Saudi Central Bank

SAMA.gov.sa
@SAMA_gov

وإذا أردنا أن نلخص موضوع التحول الرقمي في المصارف فيمكننا القول:

ربما في المستقبل لن نعد بحاجة إلى المزيد من الزيارات لفروع المصرف، لتبدأ رحلتنا من روبوت ذكي بدلاً من موظف خدمة العملاء، الروبوت سيوصينا بعدم إرهاق أنفسنا في زيارة الفرع وأنه يمكن الإجابة على استفساراتنا هاتفياً وبإمكاننا إتمام كافة العمليات من الأجهزة الذكية عن بعد، وللتأكيد اضغط على الرقم ١ من فضلك.

المراجع:

١. https://www.safwabank.com/material_educational/ar/التحول-الرقمي

٢. د. حسني الخولي، قصاصات حول التحول الرقمي في المصارف الإسلامية، ورشة علمية، يونيو ٢٠٢١

٣. د. عبد الستار أبو غدة، العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوكشين، ندوة البركة التاسعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامية، أوراق عمل، مايو ٢٠١٩.

التكنولوجيا المالية

مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية

ترجمة[1]: د. محمد وفيق السائح

الحلقة (١)

نبذة عن الباحثين الأصيلين

Kelvin Leong:

محاضر رئيس، ومدرب محترف في (الشؤون المالية) في جامعة (Wrexham Glyndwr). عمل كمحلل وقائد فريق شمال آسيا المالي لشركة (MK electric) ضمن مجموعة (Honeywell) وذلك قبل انضمامه إلى الأوساط الأكاديمية. لديه عمود أسبوعي في صحيفة (Hong Kong Commercial) اليومية (HKCD) حول الموضوعات المتعلقة بالمحاسبة والتمويل، وعلاوة على ذلك: خدم في المركز الكندي للعلوم والتعليم كعضو في هيئة تحرير المجلة الدولية للأعمال والإدارة من شهر آذار عام ٢٠١٦. حصل على درجة الدكتوراه في علوم الكمبيوتر، وعمل كمحاسب قانوني في المملكة المتحدة (ICAEW)، ومحاسب مؤهل في هونج كونج واستراليا. وهو عضو في أكاديمية التعليم العالي، وفي معهد الإدارة المعتمد، والمعهد الملكي للأنثروبولوجيا في بريطانيا العظمى وايرلندا.

Anna Sung:

مسؤول برنامج في أول درجة جامعية في المملكة المتحدة متخصصة في التكنولوجيا المالية، حصلت على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في إدارة التكنولوجيا المالية التي تقدمها جامعة (Wrexham Glyndwr)، كما أنها حصلت على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في البيولوجيا الخلوية والجزيئية، ودبلوم الدراسات العليا في البحث، وماجستير في إدارة الأعمال (المالية) في جامعة هونج كونج وجامعة (New England) واستراليا وجامعة (Edinburgh Napier) في المملكة المتحدة على التوالي. كما وتعتبر تقني معتمد ومستشار تجارة إلكترونية معتمد، بالإضافة إلى ذلك: فهي عضو في أكاديمية التعليم العالي، وفي معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، وعضو أكاديمي في معهد المحاسبين الإداريين. وقد تم دعوتها لتقديم العديد من المحاضرات في مجال التكنولوجيا المالية في فعاليات مختلفة، ومنها على سبيل المثال: مؤتمر التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة في دبي، في العام ٢٠١٧.

[1] FinTech (Financial Technology), What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?, Kelvin Leong & Anna Sung.
This is an Accepted Manuscript of an article published in [International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol. 9, No. 2, April 2018, on: 791-M775.pdf (ijimt.org).

تناولت هذه الدراسة التكنولوجيا المالية من حيث مفهومها وتطورها ومدى قدرتها على توليد قيمة تجارية في عالم المال، كما أنها تناولت العديد من التقنيات الحديثة، بغرض الإشارة إلى إمكانية الاستفادة منها في ابتكار الخدمات المالية وتطويرها.

لأن هذه الدراسة قد تناولت تلك التقنيات على سبيل الذكر والإيجاز؛ فإن مما يحسن التفصيل فيه إتماما للفائدة وتعميما للمنفعة على أكبر قدر ممكن من المهتمين بهذا النوع من الدراسات: التعريف بتلك التقنيات قبل الشروع بعرض الدراسة، وتوضيح الوظائف المنوطة بها، وسأقوم باستعراضها تباعا بحسب ورود ذكرها في الدراسة الأصيلة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أذكر بعض الملاحظات التي يحسن الانتباه إليها أثناء قراءة الدراسة:

أولها: إن المترجم قام بإضافة بعض المفردات أثناء ترجمة الفقرات، حيث أنها تساهم في إيضاح الفكرة بشكل أفضل، وقد جعلها بين قوسين تمييزا لها عن غيرها.

وثانيها: أنه قام بإيضاح العديد من مصطلحات ومفاهيم وفقرات الدراسة في هامش التوثيق، ونسبها إلى مصادرها الأصلية.

وثالثها: أن هامش التوثيق في الدراسة الأصيلة خلا من أي توضيحات، وبالتالي فإن أي توضيح في هامش التوثيق يعتبر من إضافة المترجم.

شرح وتوضيح أهم التقنيات التي ذكرتها الدراسة

أوردت الدراسة الأصيلة أهم التقنيات التي يمكن الانتفاع بها في ابتكار الخدمات المالية في أكثر من موطن، وقد ذكرتْها على سبيل الإيجاز؛ لذلك فإنه يحسن التنبيه إليها في مقام منفصل؛ طلبا لتعميم الفائدة، ومنعا للاستطراد والإطالة في هامش التوثيق، ويمكن توضيحها وفقا للبيان التالي:

١. تقنية بلوك تشين (Blockchain) جرى عرف الباحثين بترجمة هذا المفهوم بسلسلة الكتل، ويراد بالكتلة: ذلك الوعاء الإلكتروني الكبير الذي يتسع لِكَم كبير من البيانات في مجال معين، وعلى هذا فإن (blockchain) عبارة عن مجموعة من الأوعية الإلكترونية المترابطة مع بعضها البعض وفق تسلسل معين والمعدة لتخزين كميات كبيرة من البيانات، فعلى سبيل المثال: يمكن أن يُخزن في هذه الكتلة (أو الوعاء الإلكتروني) مختلف أنواع البيانات، كالبيانات المتعلقة بمحتويات سجل الأراضي، أو البيانات المتعلقة بحوادث السير، أو تلك المتعلقة بالانتخابات أو المحاكم أو

البيانات الطبية، أو البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية أو تلك المتعلقة بالعملات المشفرة مثل البيتكوين، كمصدر هذا المال، والوجهة المرسل إليها، وتوقيت العملية وقيمتها، والرسوم المدفوعة لإتاحة إرسالها، فكل كتلة (أو وعاء إلكتروني) يتسع لما يقارب (٢٠٠٠) عملية مالية متعلقة بالبيتكوين. وأكثر ما يميز هذه التقنية (blockchain) أنها (لا مركزية)، أي أنه لا يوجد سلطة مركزية تتحكم بها، كما أنه يمكن إرسال المعلومات من الطرف الأول إلى الطرف الثاني دون الحاجة إلى وسيط مالي كالبنوك أو شركات تحويل الأموال[1].

٢. التلكس: وهو جهاز يقوم على إرسال واستقبال الرسائل النصية، وهو يعمل بالتوافق مع العديد من الأجهزة المماثلة، بحيث تشكل جميعها شبكة اتصال دولية أو محلية[2].

٣. التواصل الشبكي بين الكيانات (Internet of Things): يشير هذا المصطلح إلى حالة التواصل بين الكيانات المادية بعضها مع بعض، أو بين الكيانات المادية من جهة والكيانات البشرية من جهة أخرى، بهدف تنظيم وإدارة الأمور على نحو متزامن، وحتى يتضح المقال فإنه يمكن القول: إن الانترنت قد دخل كل مجالات الحياة إلى حد غير مسبوق، فقد بات الكيان البشري متصلا بالإنترنت من خلال جهازه المحمول أو من خلال رقاقة إلكترونية، كما باتت بعض الكيانات المادية (الأشياء) متصلة بمستشعرات وناقل للبيانات، والكيانات المادية الأخرى متصلة بمستقبل لتلك البيانات، مما شكل في مجموعه حالة من التواصل، بحيث تدار فيها الأمور في الوقت المناسب وعلى نحو كفوء، وتطبيقات هذا المفهوم كثيرة، ومنها على سبيل المثال:

- تزويد المرشات المائية بمستشعرات للرطوبة والحرارة وناقل لبيانات حالة الطقس، وتزويد صنبور المياه بمستقبل لتلك البيانات، فتكون محصلة التواصل بينها: إدارة عملية رش المياه للنباتات بشكل كفوء ومتزامن مع الحالة الجوية بعيدا عن الإهدار أو الإهمال، فمثلا يتوقف صنبور المياه عن العمل بشكل تلقائي إذا انخفضت درجة الحرارة أو ارتفعت نسبة الرطوبة في الجو.

---

[1] Sarmah: Simanta Shekhar, *Understanding Blockchain Technology*, Computer Science and Engineering, 2018, 8(2), Pages: 23, 24, 27.

[2] Carré: Patrice. A, *From the telegraph to the telex: a history of technology, early networks and issues in France in the 19th and 20th centuries*, FLUX Cahiers scientifiques internationaux Réseaux et Territoires, 1993, No: 11, Page: 17.

- إمكانية التحكم عن بعد بالأجهزة البيتية كالثلاجات والغسالات والهواتف، ووسائل النقل كالسيارات، فيستطيع الإنسان بحسب هذه التقنية أن يقوم بتشغيل محرك السيارة من خلال جهاز الكمبيوتر البيتي، كما يستطيع الكمبيوتر المتخصص في ورشة الصيانة التواصل مع السيارة لاكتشاف الخلل فيها دون الحاجة إلى زيارة الورشة.
- كما أنه يمكن – من خلال العقود الذكية – تجديد عقد التأمين وفقا لعادات مالك السيارة، كما أنه يمكن التواصل مع أقرب مرآب متعاقد مع شركة التأمين في حالة وقوع حادث سير للسيارة.

٤. بهذا البيان فإنه يمكن القول: إن الترجمة المناسبة لمصطلح (Internet of Things) هو التواصل الشبكي أو الانترنتي بين الكيانات، إلا أن المترجم سيستخدم هذه الترجمة، والترجمة الحرفية المنتشرة في الكتابات (أي: انترنت الأشياء) على نحو متناوب[1].

٥. الأتمتة أو التشغيل الآلي (Automation): تعرف الأتمتة بكونها تقنية تشغيل الأجهزة أو النظام بشكل تلقائي، الأمر الذي يساهم في تحسين الأداء في الأعمال التجارية، ورفع مستوى الكفاءة، وتحرير الأفراد من العمل ورتابة المهام المتكررة، كما أنها تتيح الفرصة لقضاء وقت أقل للقيام بالمهمات، أو القيام بمزيد من المهمات بنفس الفترة الزمنية، وهذه الأمور من شأنها أن تساهم في تخفيف حدة التوتر، مما يرفع من كفاءة العمل التجاري[2].

٦. تنظيم الموارد في المؤسسة (ERP): يشير هذا الاختصار إلى تقنية: (Enterprise resource planning)، وتقوم هذه التقنية على تنظيم العمل بين الموارد (أو العمليات) المختلفة في المؤسسة الواحدة، بحيث تعمل جميعها بشكل متكامل وشامل وكأنها مورد واحد[3].

---

1 - see:
* Patel: Keyur K, Patel: Sunil M, *Internet of Things-IOT: Definition, Characteristics, Architecture, Enabling Technologies, Application & Future Challenges*, International Journal of Engineering Science and Computing (IJESC) Volume 6 Issue No. 5, Page: 6122.
* PwC, "Blurred lines: How FinTech is shaping financial services," PwC, 2016, Page: 18.

2 Madakam: Somayya, Holmukhe: Rajesh, Jaiswal: Durgesh Kumar, *The Future Digital Work Forc: Robotic Process Automation (RPA)*, Journal of Information Systems and Technology Management – Jistem USP, TECSI FEA USP, Brazil, Vol. 16, 2019, Pages: 3-4.

3 Klaus: Helmut and others, *What is ERP?*, Information Systems Frontiers, 2(2), 2000, Page: 143.

٧. إدارة العلاقة مع العملاء (CRM): يشير هذا الاختصار إلى تقنية: (Customer relationship management)، وتقوم هذه التقنية على تتبع بيانات العملاء كالعمر والمستويين الاجتماعي والمادي، ودراسة خصائصهم النفسية وتفاعلاتهم مع الرسائل الموجهة إليهم، وذلك بغرض تحسين أسلوب التواصل معهم ومنحهم أفضل تعامل ممكن، الأمر الذي يساهم في الاحتفاظ بهم، وبالتالي زيادة مستويات النمو والأرباح[1].

٨. تحديد الهوية من خلال تردد الراديو (RFID): يشير هذا الاختصار إلى تقنية: (Radio-frequency Identification)، وتقوم هذه التقنية على إمكانية التواصل بين طرفين (أو شيئين)، أحدهما يقوم بإرسال تردد معين، ويقوم الثاني بتلقي هذا التردد على نحو يتعرف فيه الأول على هوية الثاني بشكل تلقائي، ومن تطبيقاته: أن تلصق علامة تردد الراديو على الأجهزة المتواجدة في غرف الفنادق حتى تتمكن الهيئة المختصة من تتبع الأجهزة في حال تم سرقتها[2].

٩. إدارة قواعد البيانات: يطلق هذا المفهوم ويراد به: عملية تنظيم البيانات وحفظها واستردادها عند الحاجة إليها، وإتاحة الوصول إليها من قبل العديد من المستخدمين والتطبيقات في نفس الوقت، كما أنها تتيح اتخاذ القرارات عند معالجة بيانات معينة[3].

١٠. دفتر الأستاذ الموزع (distributed ledger): يعتبر دفتر الأستاذ في المعاملات المالية سجلا للبيانات، والغرض من هذا السجل: تسجيل العقود والمدفوعات وصفقات البيع والشراء، أو صفقات نقل الأصول والممتلكات، ويمكن القول أنه على صورتين: أولاهما دفتر الأستاذ التقليدي، وثانيهما دفتر الأستاذ الموزع، فأما الأول فهو المتعارف عليه في معظم الشركات، وأبرز سماته: المركزية، أما الثاني فهو دفتر الأستاذ الموزع والذي تقوم عليه تقنية (Blockchain)، وأبرز سماته: اللامركزية، وتتم المعاملات المرتبطة به وفقا لهذه التقنية بشكل مباشر، أي دون تدخل طرف ثالث بين طرفي العقد، ويتم توثيق هذه المعاملة من خلال تأكيدها من قبل جميع المشاركين

---

1 Buttle: Francis, *Customer Relationship Management: Concepts and Technologies*, New York, ELSEVIER, Edition: 2, Butterworth-Heinemann, Page: 4.

2 Shoewu: Oluwagbemiga, *Radio Frequency Identification Technology: Development, Application, and Security Issues*, The Pacific Journal of Science and Technology, Volume 7. Number 2. November, 2006, (Fall), Page: 144, 147.

3 Pallaw: Vijay Krishna, *Database Management Systems*, New Delhi, Asian Books Ptioate Limited, Second Edition, 2010, Page: 4.

على الشبكة، ويتم اعتمادها في دفتر الأستاذ على نحو لا يقبل إحداث أي تغيير فيها، مما يرفع من مستوى الأمان والحماية لطرفي العقد، ويرجع ذلك إلى أنه يتم الاحتفاظ بعدة نسخ من دفاتر الأستاذ، فإذا ما تم محاولة اختراقها من قبل أحد الأفراد، فإن هذا الفرد (الهاكر) لن يستطيع اختراق جميع السجلات في ذات الوقت، ناهيك عن أنه يتم تنبيه أطراف المعاملة عن محاولة الاختراق بسرعة عالية. وتتيح هذه التقنية تدفقا سهلا للبيانات، مما يجعل مراجعة البيانات المالية أكثر سهولة، الأمر الذي يساهم في تخفيض مستوى (أو انعدام) الاحتيال في الدفتر المالي للشركة[1].

١١. أجهزة الكمبيوتر القابلة للارتداء (wearable computers): يعبر هذا المصطلح عن الأجهزة الذكية التي يمكن ارتداؤها في اليد (كالساعات) أو في العنق (العقد) أو على الرأس (العصابات) أو على العينين (النظارات)، أو يمكن دمجها في الملابس (كالمجوهرات)، وتحتوي هذه الملبوسات الذكية على مستشعرات قادرة على تعقب (أو تتبع) بيانات العملاء وتسجيلها، بحيث يتمكن العملاء من دفع أثمان السلع والخدمات في المتاجر، أو التحقق من الأرصدة البنكية وتتبع التدفقات النقدية، وتلقي التنبيهات والإشعارات على الحركات المالية[2].

١٢. أجهزة الاستشعار المتقدمة: يشير مفهوم "أجهزة الاستشعار" إلى تلك الأجهزة التي تتمكن من رصد حالة معينة وتحويلها إلى إشارات كهربائية يتم قراءتها بوساطة مراقب أو أداة، كالجهاز الذي يقيس درجة الحرارة أو الرطوبة، ويحولها إلى إشارات يتم قراءتها عن طريق جهاز آخر مثل الرشاش المائي، بحيث يتفاعل الجهاز الثاني مع الإشارة التي تم إرسالها فيتوقف عن العمل أو يزيد من نشاطه بحسب الإشارة التي رصدها[3].

١٣. الذكاء الاصطناعي (artificial intelligence): يشير مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى قدرة نظام الكمبيوتر وأجهزة الروبوت على التفاعل مع البيئة المحيطة بها، بحيث يتخذ إجراءات معينة؛

---

1 Masood: Faraz, Faridi: Arman Rasool, *An Overview of Distributed Ledger Technology and its Applications*, International Journal of Computer Sciences and Engineering, Vol.-6, Issue-10, Oct 2018, Page: 422.

2 Borowski-Beszta: Mikołaj, Polasik: Michal, *Wearable devices: new quality in sports and finance*, Journal of Physical Education and Sport ((JPES) Vol 20 (Supplement issue 2), Art 150, 2020, Page: 1078.

3 Mcgrath: Michael, Scanaill: Cliodhna, *sensor technolodies healthcare, wellness and environmental applications*, apress open, Page: 15.

لأداء مهمات معينة[1]. فمثلا: قد يتمكن النظام من تتبع بيانات المعاملات وبيانات العملاء على نحو يتمكن فيه من رصد السلوك غير الاعتيادي؛ لضبط عمليات التزوير والاحتيال، أو أنه قد يتتبع مدى التزام العاملين بقواعد البنك وتعليماته على نحو يتمكن فيه من كشف الانحرافات ومواطن الخلل[2].

١٤. التعلم الآلي (Machine learning): يشير مفهوم التعلم الآلي إلى قدرة نظام الكمبيوتر على التعلم (وبرمجة نفسه) دون برمجة مفصلة أو مباشرة من المبرمج (البشري). ومن تطبيقاته: أن يتمكن النظام من معرفة الأجهزة التي تتوافق مع بعضها البعض، بحيث يقوم النظام أوقات الأزمات بتشغيلها معا للعمل بكفاءة أعلى[3].

١٥. (تحليل) البيانات الهائلة: يشير مفهوم "البيانات الهائلة" (big data) (أو البيانات الضخمة في بعض الترجمات) إلى الدور الكبير والمهم الذي يمكن أن يلعبه تحليل الكميات الهائلة من المعلومات (المكتسبة من البريد الإلكتروني والفيديوهات والصور والملفات النصية ومؤشر الأسهم وحسابات التواصل الاجتماعي، وغير ذلك من مصادر) في تحسين خدمة العملاء والابتكار، ورفع مستوى المنافسة، وتحديد مواطن المخاطر أو التنبؤ بها في وقت مبكر، واتخاذ القرارات الأكثر كفاءة[4].

١٦. الخوارزميات المتقدمة: تعرف الخوارزميات بأنها مجموعة من التعليمات التي يتم إدخالها في النظام؛ بغرض معالجة مشكلة ما أو إنجاز مهمة معينة[5].

---

[1] See:
* Wang: Pei, *On Defining Artificial Intelligence*, Journal of Artificial General Intelligence 10(2), 2019, Page: 17.
* Tecuci: Gheorghe, *Artificial Intelligence*, WIREs Computational Statistics, Volume 4, Issue 2, March/April 2012, Page: 168.

[2] Kunwar: Manju, *Artificial intelligence in finance, Understanding how automation and machine learning is transforming the financial industry*, Thesis CENTRIA UNIVERSITY OF APPLIED SCIENCES Business Management, Centria, 2019, Page: 24-27.

[3] Das: Sumit and others, *Applications of Artificial Intelligence in Machine Learning: Review and Prospect*, International Journal of Computer Applications (0975 – 8887) Volume 115 – No. 9, April, 2015, Pages: 31-32.

[4] Zulkarnain: Novan, Anshari: Muhammad, *Big Data: Concept, Applications, & Challenges*, International Conference on Information Management and Technology (ICIMTech), 16-18 November, 2016, Aston Tropicana Hotel, Bandung, Indonesia, Pages: 307, 309.

[5] Miller: Brad, Ranum: David, *Problem Solving with Algorithms and Data Structures*, PYTHON, Release 3.0, 2013, Pages: 4, 7.

القسم الأول : المقدمة

يعتبر موضوع "التكنولوجيا المالية" "FinTech" موضوعا معاصرا في مجال التجارة (business world)، فوفقا لشركة (KPMG)[1] فقد بلغت (قيمة) الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية (٢٤.٧) مليار دولار أمريكي (موزعة) على (١٠٧٦) صفقة في العام ٢٠١٦ . بينما أشار (Garrick and Rauchs)[2] إلى أن إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة (الرقمية) قد تضاعفت ثلاث مرات منذ أوائل العام ٢٠١٦، حتى وصلت إلى ما يقرب (٢٥) مليار دولار أمريكي في شهر آذار من العام ٢٠١٧ . ومن ناحية أخرى، ووفقا (لمؤسسة) (Crowd funding Hub)[3] فقد بلغت أحجام أسواق التمويل الجماعي (Crowd funding) القائمة على التبرعات والمكافآت وحقوق المساهمين في عام ٢٠١٥ (١٢ مليون، ٤٢ مليون، ٣٣٢ مليون) جنيه استرليني على الترتيب . وبالإضافة إلى ذلك فقد قدرت مؤسسة (PwC)[4] أن الذكاء الاصطناعي سيعمل على أتمتة عدد كبير من عمليات الاكتتاب، ولا سيما في الأسواق المتقدمة (mature markets) حيث أن البيانات في تلك الأسواق متاحة بسهولة بحلول عام 2020م. وعلاوة على ذلك فإن (مؤسسة) (Citigroup) قدرت أن البنوك الأوربية والبنوك الأمريكية ستخفض (عدد الوظائف) إلى (١.٨) مليون وظيفة أخرى في العقد المقبل مع نمو التكنولوجيا المالية[5].

ومن ناحية أخرى، ووفقا لتوقعات شركة (Innovate Finance)[6] فإن ارتفاع مستوى الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة من شأنه أن يساهم في توليد (١٠٠ ألف) وظيفة إضافية في المملكة المتحدة بحلول عام ٢٠٢٠ .

---

1 KPMG, “The pulse of Fintech Q4 2016: Global analysis of investment in fintech,” KPMG, 2017.

2 G. Hileman and M. Rauchs, Global Cryptocurrency Benchmarking Study, Cambridge: Cambridge Centre for Alternative Finance, 2017.

3 CrowdfundingHub, Current State of Crowdfunding in Europe: An Overview of the Crowdfunding Industry in more than 25 Countries: Trends, Volumes & Regulations, Amsterdam: CrowdfundingHub, 2016.

4 PwC, “Financial services technology 2020 and beyond: Embracing disruption,” PwC, 2016.

5 Citigroup, “Digital disruption: How FinTech is forcing banking to a tipping point,” Citigroup, 2016.

6 Innovate Finance, “Innovate finance manifesto: UK 2020,” Innovate Finance, 2015.

ومع ذلك، فإن ثمة نقص في الفعاليات ذات الصلة (كالندوات والمؤتمرات) لتقديم تعريف عام ومقبول للتكنولوجيا المالية. ناهيك عن أنه قد لوحظ أن هناك ضعف عام في إدراك وفهم ماهية التكنولوجيا المالية.

وفي هذا الصدد، فإنه قد أتيحت لنا – أي للباحِثَيْنْ الأصيلَيْنْ – فرصة اللقاء مع أكثر من (٢٠٠) شخص (ممن تقع أعمارهم ما بين ١٦–٣٠ عاما) بالإضافة إلى المهنيين والمحترفين في فعاليات مختلفة، كالمحادثات (أو الحوارات) العامة، والمؤتمرات والاجتماعات (والمقابلات) على شتى أشكالها وأنواعها، وذلك في الفترة الواقعة بين شهر أيلول/ ٢٠١٦–آب/ ٢٠١٧. ففي كل فعالية من هذه الفعاليات كان يوجه إليهم هذا السؤال: ما هو تصوركم عن التكنولوجيا المالية، فأما معظم الإجابات فقد كانت مبهمة (وغير واضحة)، أو أنها نافية للمعرفة (حيث يجيب المستهدَف: لا أعرف)، أما سائر الإجابات المتبقية حول التكنولوجيا المالية فقد ركزت بشكل أساسي على بعض الجوانب التقنية مثل نظام (blockchain)، والدفع الإلكتروني ولكن دون أن يكون هناك رؤية (واضحة) وقابلة للتعميم. في الواقع، أدى الافتقار إلى تعريف واضح للتكنولوجيا المالية، والضعف العام في إدراك وفهم هذه التكنولوجيا إلى العديد من المشكلات العملية، فعلى سبيل المثال، فقد أدى هذا الأمر إلى إحباط (وتثبيط) الطلبة المرتقبين (أو المستقبليين) عن التفكير في تعلم التكنولوجيا المالية ذات الصلة، وبالتالي فإن عملية تخريج المواهب التقنية المالية إلى الأسواق قد تأثر بشكل سلبي. حيث أن النقص الحاصل في المهنيين والاحترافيين في مجال التكنولوجيا المالية أثار العديد من المخاوف على المستوى الدولي[1].

وعلاوة على ذلك: فإن قلة المعرفة بالتكنولوجيا المالية الناجمة عن عدم وجود تعريف (أو تصور) واضح (للتكنولوجيا المالية) ستؤدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية الخطيرة، فقد وجدنا – أي: الباحثان الأصيلان – أننا نعيش في فجوة بين طرفين، فمن الناحية الأولى: فإن العديد من الحكومات والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية قد استثمرت قدرا كبيرا من الموارد في ابتكارات التكنولوجيا المالية، كما أن العديد من الشركات الناشئة والحديثة في مجال التكنولوجيا المالية تقدم منتجات وخدمات جديدة للسوق، مثل خدمة المستشار الآلي. أما الناحية الثانية: فإن العديد من الأفراد لم يدركوا أن النظام المالي الحالي يتغير بشكل سريع بسبب ابتكارات التكنولوجيا المالية، فبعض المتدربين والمشاركين

[1] Investigating the global FinTech Talent Shortage, Toronto: Ryerson University, 2017.

الماليين والمستخدمين (users) ممن قاوم (أو عارض) التكنولوجيا المالية عن غير قصد لم يدركوا كيف ستتأثر وظائفهم أو حياتهم اليومية بالتكنولوجيا المالية في المستقبل القريب .

وقدر تعلق الأمر بتنظيم (وترتيب) هذه الورقة، فإنه سيتم تقسيمها إلى (خمسة أقسام، القسم الأول : المقدمة) والقسم الثاني : تاريخ تطور التكنولوجيا المالية بشكل موجز، والقسم الثالث : تعريف التكنولوجيا المالية، والقسم الرابع : كيفية توليد قيمة تجارية باستخدام التكنولوجيا المالية، والقسم الخامس : الخاتمة .

القسم الثاني : تاريخ موجز لتطور التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية من المواضيع الملحّة في السنوات الأخيرة، إلا أن مفهومها (أو واقعها) ليس جديدا؛ حيث يمكن إرجاعه إلى الشهر السابع (تموز) من العام ١٨٦٦، على الرغم من أن أول اتصال عبر كابل الإرسال عبر المحيط الأطلسي قد حدث في ١٦ آب من العام ١٨٥٨[1]. فقد ساهمت (شبكة) الاتصال على تخفيض زمن الاتصال بين أمريكا الشمالية وأوروبا من عشرة أيام (وهو زمن تسليم الرسالة

[1] - ومما يحسن التنبيه إليه عند الحديث عن أولى محاولات الاتصال عبر كابل الإرسال ملاحظتان: فأما الأولى فقد ورد خطأ مطبعي في الدراسة الأصيلة، حيث ذكرت الفقرة العام (1958م) والصحيح أنه العام (1858م) وقد تم تعديله في الترجمة وفقا لما هو صواب. أما الثانية: أن العام (1858م) يمثل أول تجربة للاتصال عبر كابل الإرسال عبر المحيط الأطلسي، وهي تجربة منيت بالفشل لاحقا، أما العام (1866م) فإنها تعتبر من التجارب اللاحقة للتجربة الأولى، وقد كانت هي الأنجح والأكثر استقرارا. ينظر:

Hayes: Jeremiah F, *A history of transatlantic cables*, Edited by Mischa Schwartz, IEEE Communications Magazine, 46(9), 2008, Pages: 42, 44.

عن طريق السفينة) إلى (١٧) ساعة، كما أنها يسرت تطوير التلكس العالمي، وتحسين الخدمات المالية ذات الصلة[1]، والتي يمكن اعتبارها من (صور وأشكال) التكنولوجيا المالية ١.٠[2].

بإيجاز : يرتبط تطور التكنولوجيا المالية ارتباطا وثيقا بتطور تقنيات التمكين (enabling technologies)، فلقد تضمنت تقنيات التمكين الرئيسة خلال مرحلة (التكنولوجيا المالية ١.٠) كابل النقل عبر المحيط الأطلسي وأجهزة الكمبيوتر المركزية وما شاكلها من تقنيات، فهذه التقنيات يتولد عنها منتجات ذات صلة بالتكنولوجيا المالية، مثل: نظام تنفيذ الحوالات المالية (SWIFT) وأجهزة الصراف الآلي (ATMs). أما تقنيات التمكين خلال مرحلة (التكنولوجيا المالية ٢.٠) فلقد تضمنت الانترنت وانترنت الأشياء (أو التواصل الشبكي بين الكيانات) (Internet of Things). أما خلال مرحلة (التكنولوجيا المالية ٣.٠) فسيتم تطوير المزيد من تكنولوجيا البيانات، (ومما تجدر الإشارة إليه أن العالم اليوم) يعيش في المرحلة الانتقالية بين (التكنولوجيا المالية ٢.٠) و (التكنولوجيا المالية ٣.٠).

---

[1] - قدر تعلق الأمر بتاريخ التكنولوجيا المالية فإنه يمكن القول: إن كابل الإرسال عبر المحيط الأطلسي (وتطوير التلكس لاحقا) ساهم بنقل البيانات على نحو أيسر من ذي قبل، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر بتحسين الخدمات المالية منذ ذلك التاريخ، ويمكن أن نتلمس ذلك من خلال العديد من الأمور: أولها تسهيل التعامل بالعملات الأجنبية، وثانيها إمكانية إجراء الصفقات المالية بين الأسواق المالية الرئيسة (مثل نيويورك ولندن)، وثالثها توفير الوقت وتخفيض التكلفة عند التداول، ورابعها سهولة الوصول إلى أسعار الأوراق المالية، وخامسها إمكانية تنفيذ الحوالات المالية بين بريطانيا وأمريكا وأوروبا. ينظر:

* Accominotti: Olivier, *Foreign Exchange Markets and Currency Speculation: Historical Perspectives*, In Reference: Financial Market History, Reflections On The Past For Investors Today, Edited by David Chambers and Elroy Dimson, University of Cambridge, CFA Institute Research Foundation, 2016, Page: 69.

* Neal: Larry, *The Role of Stock Exchanges in Financial Globalization: A Historical Perspective*, In Reference: Financial Market History, Reflections On The Past For Investors Today, Edited by David Chambers and Elroy Dimson, University of Cambridge, CFA Institute Research Foundation, 2016, Page: 108.

* Fohlin: Caroline, *Lessons from the History of Financial Market Microstructure*, In Reference: Financial Market History, Reflections On The Past For Investors Today, Edited by David Chambers and Elroy Dimson, University of Cambridge, CFA Institute Research Foundation, 2016, Page: 121.

[2] B. Nicoletti, *The Future of FinTech*, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2017.

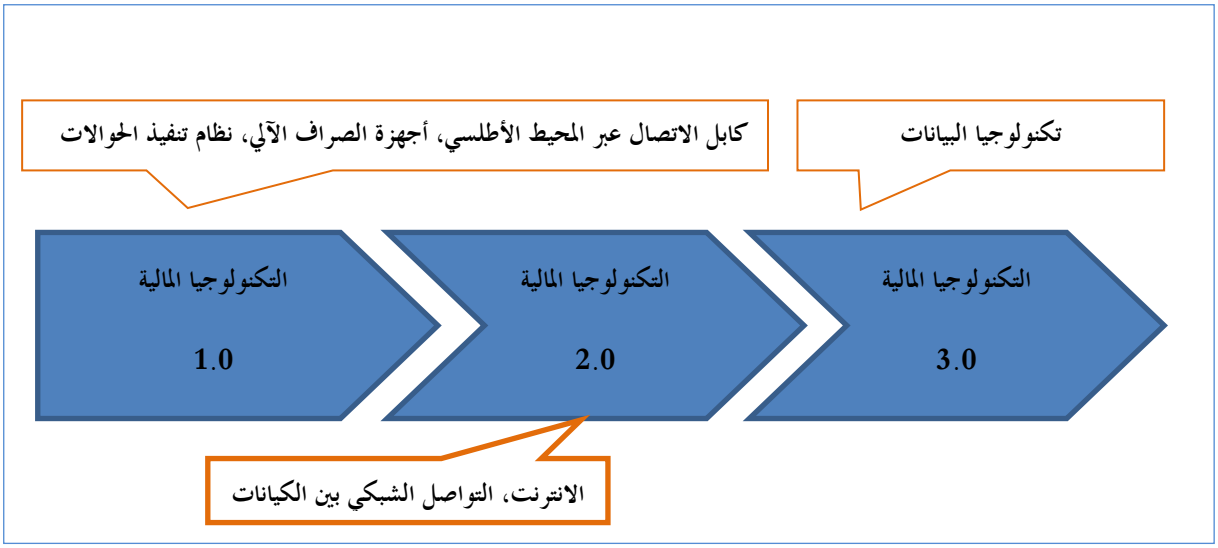

الشكل رقم (1) تطور التكنولوجيا المالية والتقنيات الرئيسة في كل مرحلة

القسم الثالث : تعريف التكنولوجيا المالية

حتى يتسنى تعميم مفهوم التكنولوجيا المالية (FINTECH)، فإنه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على النحو التالي : "**موضوع متعدد التخصصات ، يجمع بين المالية وإدارة التكنولوجيا ، وإدارة الابتكار**" .

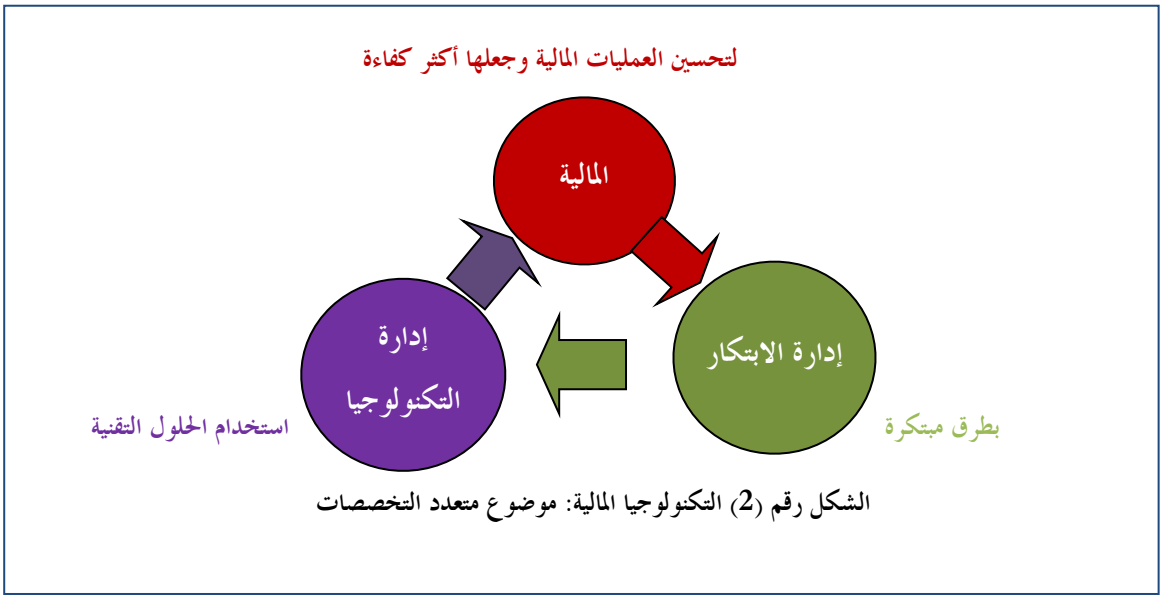

الشكل رقم (2) التكنولوجيا المالية: موضوع متعدد التخصصات

ويمكن تعريف التكنولوجيا المالية على نحو أكثر تفصيلا، وذلك (بالصياغة) التالية : "**أية أفكار ابتكارية من شأنها أن تحسن الخدمات المالية من خلال اقتراح حلول تقنية تتناسب مع ظروف العمل المختلفة ،**

كما أنها من الممكن أن (تساهم في اقتراح) نماذج لأعمال (تجارية) (أو شركات) جديدة، بل إنها يمكن أن (تساهم في خلق) فرص عمل جديدة".

(فصياغة المفهوم على هذا النحو) يمكن أن يقدم وجهات نظر جديدة لتقييم أنموذج الأعمال، ومن الأمثلة الواقعية على ذلك: أوبر (Uber)، فباستخدام المفهوم (المذكور آنفا) فإن شركة (Uber) تعتبر من شركات التكنولوجيا المالية؛ لأن الشركة تقدم خدمات نقل غير تقليدية (أي أنها فكرة ابتكارية) باستخدام التكنولوجيا (وذلك لاستخدامها تطبيقات الهاتف المحمول)؛ لتحسين الطلب (الخدمات المالية) على خدمات سيارات الأجرة. (ومما يحسن الإشادة به): إن شركة (Uber) في معظم المدن تسعّر خدماتها مقدما، فالراكب على دراية بسعر الخدمة قبل طلب السيارة.

بعبارة أخرى: (يمكن أن نعتبر) التعريف المقترح والصياغة (المذكورة آنفا) للتكنولوجيا المالية مرجعا مبتكرا (innovative reference)، فهو يساهم في مساعدة الشركات على إعادة التفكير والنظر في نماذج الأعمال (التي تتبناها) كما أنه يساهم في اقتراح مشاريع وشركات جديدة. ففي الأقسام التالية لهذه الورقة سيتم مناقشة كيف نولّد قيمة تجارية من خلال التكنولوجيا المالية.

اطلالات على نظرية فيثاغورس

أوهاج بادنين عمر
ماجستير تمويل ومحاسبة

يُمكن إثبات نظريّة فيثاغورس[1] هندسياً كما يأتي :

بافتراض أن هناك مربعاً تقع النقاط (د، هـ، و، ي) على أضلاعه الأربعة، بحيث تقسم كل نقطة منها الضلع إلى قسمين طول أحدهما هو : أ، والقسم الثاني هو : ب، ثم تم الوصل بين هذه النقاط بخطوط مستقيمة ليتكوّن مربع داخلي طول ضلعه هو (جـ)، وأربعة مثلثات داخلية قائمة الزاوية وترها هو (جـ)، وطول ضلعيهما الآخرين هما : (أ، ب)، لينتج أن طول الضلع للمربع الخارجي هو (أ + ب) . التعبير عن مساحة المربع الخارجي بالقيمة : (أ + ب)^2، وهي تساوي مساحة المثلثات الأربع الداخلية :

٤ X (½ X طول القاعدةX الارتفاع) = ٤ ÷ ٢ X أ X ب= ٢ أ ب

إضافةً إلى مساحة المربع الداخلي : ج^2، وبالتالي ينتج أن مساحة المربع الخارجي بالرموز هي :

(أ + ب)^2 = ٢ أ ب + ج^2

وبفك التربيع ينتج :

أ^2 + ٢ أ ب + ب^2 = ٢ أ ب + ج^2

ثمّ بترتيب طرفي المعادلة ينتج أن :

أ^2 + ب^2 = ٢ أ ب + ج^2 – ٢ أ ب

ثم باختصار الحدود ينتج أن :

أ^2 + ب^2 = ج^2

وبما أن ج هو الوتر، ينتج أن مربع الوتر يساوي مجموع مربعي الضلعين وهذا ما نصّت عليه نظرية فيثاغورس .

مثال : ما هو قطر مربع مساحته ١ سم^2؟

الحل :

[1] موقع موضوع.كوم

قطر المربع يقسمه إلى مثلثين متطابقين وقائمي الزاوية، كما أن :

أطوال أضلاع المربع = أطوال أضلاع المثلث قائم الزاوية = ١ سم .

بتعويض قيمة أطوال الأضلاع في معادلة فيثاغورس، ينتج أن :

$أ^2 + ب^2 = ج^2$

$١^2 + ١^2 = ج^2$

وبالتالي : $ج^2 = ٢$

وبأخذ الجذر التربيعي للطرفين ينتج أن :

ج = ١.٤١٤

ومنه طول الوتر = طول قطر المربع = ١.٤١٤ سم

كما يتم إثبات النظرية بالطريقة أدناه .

– مثال على حساب أضلاع مثلث قائم بطريقة عشوائية :

القاعدة = ٢ شبر

الارتفاع = ٢.٦٦٦٦٦ شبر

الوتر = ٣.٣٣٣٣٣٣ شبر

الوسطى = (١ ÷ ٣) من الشبر

تحويل الشبر إلى وسطى :

القاعدة = ٢ شبر ÷ (١ ÷ ٣) = ٦ وسطى

الارتفاع = ٢.٦٦٦٦٦ شبر ÷ (١ ÷ ٣) = ٨ وسطى

الوتر = ٣.٣٣٣٣٣٣ شبر ÷ (١ ÷ ٣) = ١٠ وسطى

تطبيق نظرية فيثاغورس :

$(\text{الوتر})^{2} = (\text{الضلع الاول})^{2} + (\text{الضلع الثاني})^{2}$

$(١٠)^{2} = (٦)^{2} + (٨)^{2}$

وكذلك :

$(\text{الوتر})^{2} = (\text{الضلع الأول})^{2} + (\text{الضلع الثاني})^{2}$

$(٣.٣٣٣٣٣٣٣)^{2} = (٢)^{2} + (٢.٦٦٦٦٦٦)^{2}$

٧.١١١١١١١١ + ٤ = ١١.١١١١١١١١

ويمكن إيجاد مثلث قائم الزاوية:

الوتر = ((١ ÷ ٣) + ٣) X وحدة القياس

القاعدة = (٢) X وحدة القياس

الارتفاع = ((٢ ÷ ٣) + ٢) X وحدة القياس

((مجموع الضلع الأول والثاني) ÷ الوتر) = ١.٤

هدية العدد – كتاب: معيار قياس أداء المعاملات المالية

د. سامر مظهر قنطقجي

أوهاج بإدنين عمر

رابط التحميل

Volume Gift: Performance Measurement Standard Financial Transactions

Dr. Samer Mazhar Kantakji

Ohaj Badanin Omar

Download link

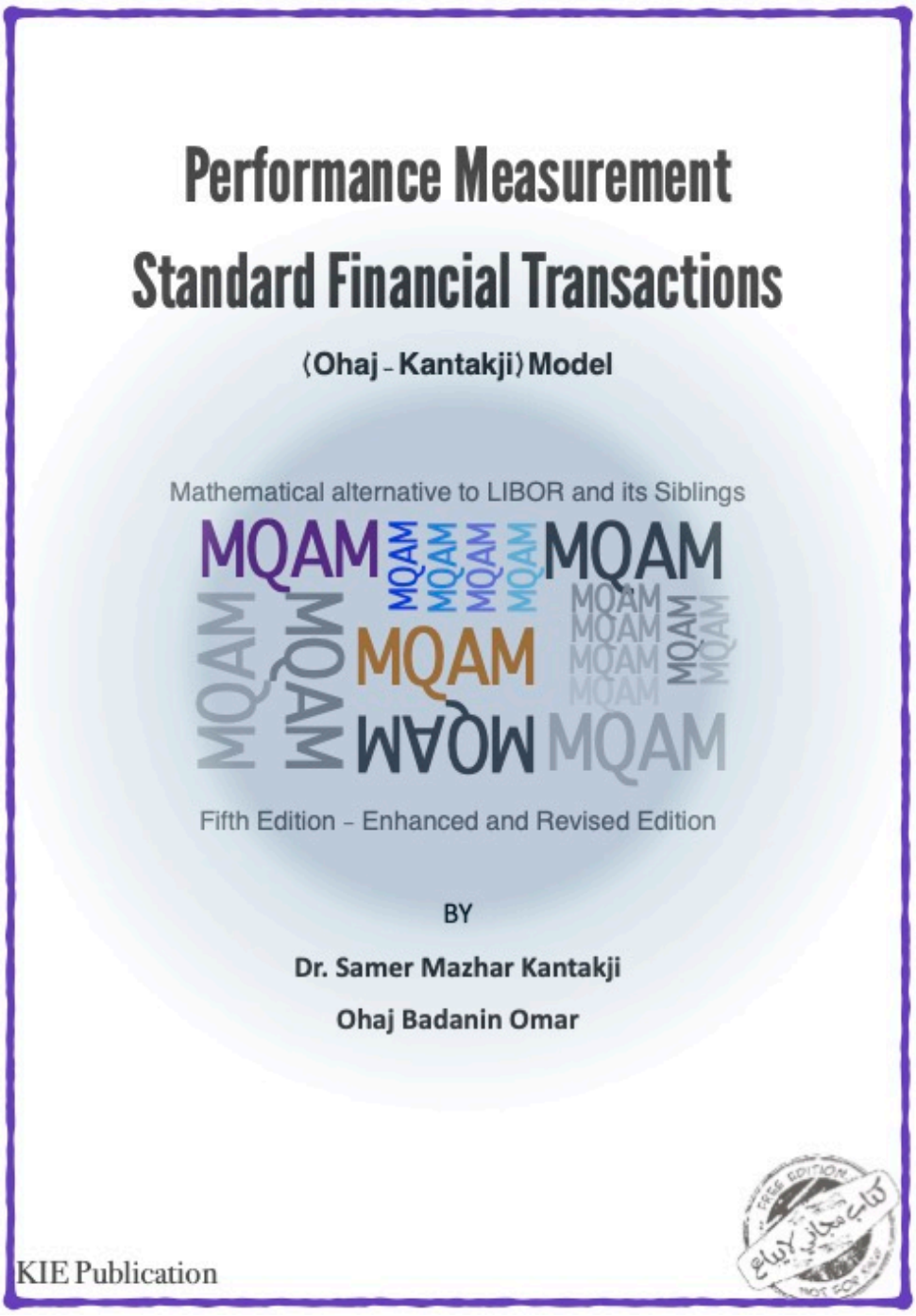

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com